


— as official magazine —
by the Library of the
Bibliotheca Alexandrina



0219114

مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية

بقلم

هايز الفيلسفي

مدير جريدة الاخبار

ذو الحجة سنة ١٣٣٩ — اغسطس سنة ١٩٢١

حقوق الطبع محفوظة

الثن ٢٥ قرشاً

مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر

مفاوضات الانجليز

بشأن المسألة المصرية

بقلم

هاينريش فون ثور

مدير جريدة الاخبار

ذو الحجة سنة ١٣٣٩ — اغسطس سنة ١٩٢١

حقوق الطبع محفوظة

مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على نبيه الكريم

مقدمة

لو دققنا النظر في أعمال السياسة الانجليزية منذ ان صرفت جهودها لاحتلال مصر وما فعلته عند الاحتلال وبعد الاحتلال لوجدنا انها قائمة على استخدام أساليب الحيل والدهاء وانها ما فتئت تحاول صبغ مركزها الكاذب بصبغة شرعية مستعينة على ذلك بمهارة رجال سياستها لعلها ان القوة لا تجدى في هذا السبيل شيئاً

ولقد كانت تخطو خطواتها في شئون مصر وتتخلص من الدول التي تنافسها واحدة بعد أخرى بفضل مناوراتها السياسية لا بفضل أساطيلها وجيوشها

على انها اذا تخلصت من العقبات التي كانت أوروبا تضعها في سبيلها فانها لم تستطع أن تتخلص من المقاومة الوطنية التي تأصلت روحها في

نفس الأمة المصرية بل ذهبت كل مناورات الانجليز سدى سواء في ذلك أساليب الشدة أو وسائل اللين

فلما أعيثها الحيل ظنت أخيراً ان سلاح المفاوضة قد يمكنها مما استعصى عليها تحقيقه فقامت ضجة في البلاد حول هذا الموضوع وذهب الناس فيه مذاهب شتى

وقد رجعنا ببصرنا الى ماضى السياسة الانجليزية معنا فأملت علينا هذه النظرات ما أملت من الدعوة الى اتباع سياسة الحذر وعدم الدخول في مفاوضة مع الانجليز الا اذا كان لها أساس صريح يتفق مع أمانينا القومية وهى الاستقلال النام لمصر والسودان

ولكن هذه الدعوة صادفت من المقاومة مصادفت فلما سكنت الضجة أو كادت رأينا أن نكتب مقالات متتابعة نشرح فيها تاريخ المفاوضات الانجليزية بشأن المسألة المصرية منذ سنة ١٨٨٢ فان فيها من جهة تذكيراً بحوادث التاريخ التى يجب على كل مصرى ان يحيط بها علماً كما انها من الجهة الأخرى مملوءة بكثير من العبر التى يجب أن تكون لنا مرشداً فى طريقنا السياسى وفى مجهوداتنا الوطنية وفى وسائل العمل مع السياسيين الانجليز

نعم ان مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية منذ وقع الاحتلال تدلنا دلالة صريحة على ان خير سياسة نتبعها ونسير عليها فى حاضرتنا ومستقبلنا انما هى سياسة الحيلة والحذر حتى لا نزل قدم بعد ثبوتها وحتى لا يأخذ الانجليز منا بالدهاء والحيلة مالم يأخذوه بالقوة والشدة

ولقد تفضل الكثيرون فأدلوأ اليأا برغبأهم فى جمع هذه المقالات
فى كتاب خاص فبادرنا الى اجابة رغبأهم شاكرين لهم حسن ظنهم
وليس لنا من غاية الا خدمة هذا الوطن العزيز وتقدم كل ما فى استطاعتنا
لنصرة القضية المقدسة قضية الاستقلال التام
نسأل الله أن يتولانا بتوفيقه وأن يحقق أمانى البلاد القومية فتدق
ساعة الحرية ويحقق علمها فوق جميع الربوع
انه لما نقول سميع مجيب

أمين الراقى

القاهرة فى ١٤ ذى الحجة سنة ١٣٣٩
١٨ أغسطس سنة ١٩٢١

بعد تسعة وثلاثين عاماً

ذكرى ضرب الاسكندرية

منذ أيام قلائل احتفلت الامة الامريكية بعيد حريتها واستقلالها وبعد أيام قلائل تحتفل الامة الفرنسية بذكرى ثورتها الكبرى وعيد تخليصها من نير الاستعباد والاستبداد وهكذا لا يأتي شهر يولييه من كل عام الا وتذكر فيه كثير من الشعوب أيام مجدها وعزها أما مصر المحزونة مصر المتألمة مصر المحرومة من حقوقها مصر التي تأبست عليها الظروف السيئة مصر التي أرهقها الأجنبي بحكمه فقد مضى عايتها الآن تسعة وثلاثون عاماً وهي تستقبل شهر يولييه بغير الاستقبال الذي اعتادته الامم السعيدة المتمتعة باستقلالها ففي مثل هذا الشهر أطلق الانجليز قناباتهم على مدينة الاسكندرية الهادئة فكانت كل قنبلة بمثابة معول يهدم معقل استقلالنا ويقوض أركان حريتنا

في مثل هذا الشهر مثلت السياسة الاستعمارية تلك المأساة المحزنة التي تداس فيها الحقوق الشرعية باسم القوة الغشومة وتهان فيها كرامة الحرية المقدسة باسم السيف والمدفع

لم تكن مصر خصماً لأحد ولم تشهر حرباً على أحد ولم تحاول اضراراً بأحد ولكن السياسة الانجليزية التي تستهين بحقوق الشعوب الضعيفة أثبتت الا أن تتخذ من مصر ذلك الخصم المحارب بل ذلك المعتدى الذي

يهدد اسطولها !! فصبوت مدافع ذلك الاسطول لتدمر عاصمة البلاد الثانية وهي ما أرادت أن تنال من القلاع والمنازل وانما أرادت أن تخنق حرية شعب بأسره خدمة لمطامعها الاستعمارية

فعلت ذلك على ملأ من العالم جميعه وقد كان عملا ظالما فلم يحرك أحد ساكنا للاحتجاج على هذا العمل ولم تقل الدول كلمة بل ترك الجميع مصر فريسة في يد القوة الاستعمارية ولم تحاول فرنسا أن تتدخل في الأمر بل أسرع بسحب أسطولها من ميناء الاسكندرية قبل أن تقع هذه المأساة التي لم تقف نتائجها عند ازهاق الأرواح البريئة المسالمة بل ازهق في سبيلها ما هو أعز من الأرواح والنفوس . أزهاق في سبيلها استقلال أمة كانت تريد أن تعيش في صفاء مع جميع الشعوب فحال ظلم الاستعمار بينها وبين ذلك الحق الطبيعي لكل أمم العالم

السياسة الانجليزية ومذبحة الاسكندرية

كانت إنجلترا من أشد الدول معارضة في حفر قناة السويس وقد حاولت بجميع الطرق أن تعرقل هذا المشروع فلم تفلح فلما أصبح المرور من القناة أمرا واقعا واتصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر انصرفت جهود إنجلترا الى وضع يدها على مصر وأخذت تشجئ الفرص لتنفيذ هذه السياسة وكانت مذبحة الاسكندرية التي وقعت في ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ أول حجر أساسي في بناء الخطة التي رسمها الانجليز لأنفسهم وقد كتب كثير من المؤرخين بما يفيد أن للسياسة الانجليزية ضلعا في هذه المذبحة على أن ما وقع من الانجليز بعد هذه المذبحة لم يدع مجالاً للشك في نياتهم نحو مصر

فقد أخذ قناصلهم ورعاياهم يغادرون ثغر الاسكندرية ومن ذلك ان السير مالت قنصلهم الجنرال انتقل في اليوم الثانى والعشرين من شهر يونيه الى البحر وأقام فى الباخرة (مونغليا) الى اليوم السابع والعشرين ثم سافر الى برنديزى بدعوى المرض !!

وفى ٢٥ يونيه غادر المستر كوكس قنصل انجلترا فى الاسكندرية أعمال القنصلية بنفس حجة زميله ثم تبعه المستر كالفير بدعوى المرض أيضا ولم يلبث المستر بورج قنصل انجلترا فى القاهرة حتى مثل دور من سبقه

مؤتمر الاستانة

وفى خلال ذلك كان مؤتمر الاستانة منعقدا وكان اللورد دوفرين يعمل فيه بنشاط لخدمة الخطة المنوى القيام بها ففى ٢٧ يونيه قرر هذا المؤتمر بناء على اقتراح قنصل ايطاليا « انه فى مدة انعقاد المؤتمر لا يجوز لأى دولة ان تتدخل فى مصر بمفردها » وكان هذا القرار مما يعرفل سياسة انجلترا التى كان اللورد دوفرين عالماً بتفاصيلها فما زال المندوب الانجليزى يقنع بقية أعضاء المؤتمر بتعديل هذا القرار حتى ظفر منهم بأضافة جملة اليه وهى « الا فى الاحوال القهرية » وما كاد المؤتمر يقر هذا التعديل حتى سرى عن اللورد دوفرين لانه فتح الطريق لسياسة دولته وأزال ما كان يعترضها من العقبات عند ما تدق ساعة الهجوم الخطير

على ان المؤتمر عاد فى جلسته السابعة وقرر تدخل تركيا فى مصر لقمع الفتنة بجنودها وكان ذلك فى اليوم السادس من شهر يوليه وهذا نص القرار الذى أرسل الى وزارات خارجية الدول يومئذ « تقرر ان ياجأ الى

الباب العالى ويطالب منه التدخل فى مصر اما مدة بقاء الجيش العثمانى فى مصر فتكون ثلاثة أشهر الا اذا طلب الخديوى مدها الى أجل تتفق على تحديده الدولة العلية مع الدول الاوروبية وحكومة مصر ويعين قادة هذا الجيش بالاتحاد من الآن مع الخديوى أمام صارييف التجريدة فعلى مصر الخ الخ »

ولكن هذا القرار لم ينفذ وقد احيط عدم تنفيذه بكثير من الاسرار التى لا يزال المؤرخون مختلفين عليها وسواء كان للسياسة الانجليزية يد فى ذلك أم لم يكن لها تأثير فقد لوحظ منذ ذلك الوقت ان الانجليز تركوا سياسة التباطؤ والعمل فى الخفاء وأخذوا يعملون جهاراً وبسرعة وبغير تردد خوفاً من حدوث ظروف جديدة قد تعرقل مساعيهم

بلاغ الاميرال سيمور

ولذلك بادر الاميرال سيمور قائد الاسطول الانجليزى فى الاسكندرية فأرسل بلاغاً الى الحكومة المصرية يزعم فيه ان العرايين يمحسون قلاع الثغر وحيث ان هذا التحصين يهدد بوارجه !! فلا مندوحة عن الكف عنه والا فأن الاساطيل الانجليزية لا تتردد فى اطلاق النار على هذه القلاع وتنسفها نسفاً

وقد كان هذا العذر واهياً لان أساطيل الدول الاخرى كانت قائمة فى الميناء ولم تزعم ان هناك أى خطر عليها بل ان اللورد جرنفيل نفسه صرح فى يوم ٦ يولييه للمسيو تيسو قنصل فرنسا فى لندره وقتئذ « بان استعدادات المصريين لا تؤثر شيئاً فى الاسطول الانجليزى »

رد الحكومة المصرية

على أن الحكومة المصرية ردت على هذا البلاغ رداً حكيماً قالت فيه :
« ان مصر لم تفعل شيئاً يبرر ارسال الاساطيل الى مياهها ولم تقدم
الحكومة على عمل يستوجب ما طلبه الاميرال سيمور فان الحصون
باقية على الحالة التي كانت عليها عند وصول الاساطيل ولم يصنع بها شيء
سوى ترميمات ضرورية تقيها الهدم وزيادة على ذلك فانا الآن في بلادنا
فيحق لنا ويجب علينا أن نستعد لرد عادية كل من يسعى في تكدير علائق
السلام ولا يمكن مصر ما دامت متمتعة بحقوقها ومحافضة على شرفها أن
تسلم حصناً واحداً من حصونها ولا مدفعاً من مدافعها الا اذا ارغمت
عليه بالقوة وهي تحتج على تصريحائك التي أعلنتها اليوم وتلقى مسئولية
كل النتائج التي تحدث من اطلاق القنابل أو مهاجمة الاساطيل على الامة
التي تطلق أول قذيفة في أوقات السلم على مدينة الاسكندرية الهادئة
خارقة بذلك القوانين الدولية والقواعد الحربية »

كان هذا صوت مصر الذي ارتفع يومئذ لرد عادية المعتدين وهو
صوت يؤيده الحق والعدل ، يؤيده السلام والوثام ، يؤيده الاشفاق على
الارواح البريئة ، يؤيده القانون والمعاهدات ولكنه مع ذلك لم يحرك
قلب السياسة . لان السياسة لا قلب لها وذهب صرخة في الفضاء وأبت
القوة الغشومة الا ان تنفذ ما ربهها التي لا يؤيدها سوى رغبة ظلم الشعوب
وارادة انتهاك الحقوق

ولذلك ما كادت شمس يوم ١١ يولييه تشرق حتى أفل بشروقها نجم

حريتنا فقد استباحنا القوة في ذلك اليوم المشؤوم كل وسائل الاعتداء والتخريب والتدمير والقتل والفتك لتتغلب على حقنا فكانت ارواح المصريين تصعد الى بارئها وهي تسأله ان ينتقم من كل معتد على استقلال البلاد لا يتردد في سفك الدماء لتحقيق غاية واحدة هي اذلال الشعوب واستعبادها .

نعم لقد كان هذا اليوم الأسود مملوءاً بالحوادث التي ادمت قلب كل مصرى وباتت ذكره منقوشة في النفوس تنادي كل ابناء النيل بأن الحكم الاجنبى لا يورث البلاد الا الذل والعار وانه لا حياة لأمة الا في ظل حريتها واستقلالها

حوادث ضرب الاسكندرية

دقت الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء ١١ يولييه فدق قلب مصر دقات سريعة لم يسمعها احد في وسط ذلك الدوى الهائل الذي أحدثه اطلاق القنابل من البوارج الانجليزية التي اصطفت خارج الميناء لتدمر كل شىء أمامها لا دفاعاً عن شرف إنجلترا ولا ذوداً عن مصالحها ولا في سبيل استرداد حق من حقوقها وانما لغاية أخرى هي خدمة المطامع الاستعمارية التي لا تتردد في اكتساح الشعوب الضعيفة والتحكم فيها مادام هذا الامر غير عسير عليها

ولو كانت قلاع الاسكندرية محصنة تحصيناً قوياً وبها مدافع تخشى مقذوفاتها او لو كان لمصر بحرية قوية لما أجتراً الاسطول الانجائزى أن يقدم على خرق القوانين الدولية ومهاجمة الشعب الهادىء في داره ولكن .

السياسة الانجليزية كانت عالمة بضعف الحصون وبعدم تعرض الاساطيل للخطر من جراء المدافع المصرية فخلقت الاسباب الواهية لتنشب أظفارها في عنق المصريين ولم يكن يحتلجها أى شك في أن مهمة اسكات قلاع الاسكندرية ليست من الصعوبة في شيء كما أنها لا تكسب القائم بها فخارا ولا شرفا ولا يصح ان يوصف صاحبها بالشجاعة والاقدام ولا بأنه أتى عملا جديراً بأن يخلد في صفحات التاريخ فهي من المهمات التي تقام لنصرة الظلم ولازهاق الحق بطريق القوة فضلا عن ان التكافؤ مفقود بين قلاع الاسكندرية والاساطيل الانجليزية فالاميرال سيمور كان يحارب بلدا يكاد يكون أعزل من السلاح ولا يصح ان يوصف عمله بالحرب الشرعية ولا بالقتال المباح وانما هي مأساة كانت تمنلها السياسة الاستعمارية لتصرع الحق بغير مبالاة بعد ماتا كدت ان هذا الحق لا ينصره أحد ولا تؤيده قوة

ولقد كانت السياسة الانجليزية على بينة من فطاعة عمالها حين قررت الاقدام عليه ولم يكن يخفى عليها ما يحدثه من الاثار السيئة ولذلك حاولت قبل ارتكابه ان تخدر اعصاب العالم فأرسل اللورد جرنفيل وزير خارجية انجلترا الى سفراء حكومته في الخارج رسالة برقية في اليوم العاشر من شهر يوليه أي قبيل وقوع المأساة بساعات معدودة جاء فيها ما يلي :

« بناء على رسالتى التلغرافية المرسلة اليكم مساء أمس أخبروا الحكومة التي أنتم نائبيون لديها عن حكومتنا ان ما سيجريه اميرالنا سيمور بالاسكندرية لا يكون الا من قبيل الدفاع والمحاماة عن الاسطول ولسوء الحظ لا نرى بداً من ذلك غير اننا مع ذلك نصرح انه ليس لنا أرب

خفى أونية غير يينة وقد اتضح لنا من تقرير أميرالنا ان حكام الاسكندرية قد استمروا على تحصين القلاع والاستحكامات مظهرين لنا العدوان والبغضاء بالرغم من نواهي الحضرة الشاهانية وأوامرها الصادرة لهم بالكف عن التظاهر بالامور العدوانية وخلافا لارادة الخديو والى أبدوه لنا مرارا من انهم مسلمون مصافحون»

ولاجل ان يخدع حكومة الاستانة أضاف اللورد جرنفيل الى الرسالة التى بعث بها الى اللورد دو فرين العبارة الآتية التى لم ترد فى الرسائل الاخرى وهى

«وهذا حرصا منا على مصالحة الجناب الشاهانى الذى خالف الثائرون أوامره ونبذوا مشوراته ووصاياه»

بذلك أرادت السياسة الانجليزية أن تبرر عملها الفظيع بحجة الدفاع عن الخديو والساطان !! وعن اسطوطها الذى تهدده حصون الاسكندرية !! وهى من جهة اخرى لا تنجبل من القول بانه لم يكن لها مأرب خفى ولا نية غير يينة !!

وتلك أ كذوبة كبرى من اكاذيب السياسة الاستعمارية التى لا تأنف من استخدام مختلف الوسائل تحقيقا لغرضها النهائى

فقد كانت الدوائر السياسية فى فرنسا وغيرها من بلدان أوروبا تعلم حقيقة نيات انجلترا نحو مصر. كانت تعلم أنها تريد وضع يدها على البلاد واذا كان اللورد جرنفيل لم يشأ الافصاح عن ذلك وقتئذ فقد أبت جريدة التيمس الا ان تقول الحقيقة اذ كتبت فى ذلك العهد مقالا ضافيا ذهبت فيه الى ان انجلترا التى عملت بمفردها وتحت مسؤوليتها أصبحت لها الحق فى

ان تراقب شئون البلد الذى أنقذته!!! وتفصل فى مستقبله ثم أخذت تتوقع ان تحكم مصر بالطريقة التى تحكم بها الهند!! ومع ذلك يقول اللورد جرنفيل ان السياسة الانجليزية لا ترمى لغرض خفى وإنما ترمى لحماية الاسطول والدفاع عن الخديوى والسلطان!! وهى معاذير يلجأ الاستعماريون الى مثلها ليصرفوا الانظار عن حقيقة ما يرمون اليه

والا فاذا كان اللورد جرنفيل صادقا فى دعواه فلماذا بقى الانجليز الى الآن فى مصر وهل لا تزال قلاع الاسكندرية تهدد الاسطول الانجليزى للآن؟ اللهم انها كاذيب السياسة التى لا تحترم الا القوة اما الحق المطلق فليس له لديها نفوذ ولا تأثير وهى لا ترد فى ان تطأه بأقدامها مادام صوت الاستعمار ينادى بذلك



بدأ ضرب الاسكندرية فى الساعة السابعة صباحا واستمر الى منتصف الساعة السادسة مساء فسكتت قلاع الاسكندرية سكوتا أبديا لانها لم تقو على قنابل ذلك الاسطول الذى كان مؤلفا من ثمانى مدرعات كبرى ومن خمس سفن مدفعية وقد ورد فى أحد التقارير الحربية عن الحادثة أن المدافع المصرية أضرت ببعض السفن الانجليزية بالرغم من قلة الاحكام والاجادة فى إطلاقها فأصيبت المدرعة (انفسيبل) بعدة قنابل عطلت الاجزاء غير المدرعة منها وأصيبت المدرعة (سلطان) بثلاث وعشرين اصابة اتلفت صواريخها ومدخنتها وخرقت قنبلتان الجدران غير المدرعة منها وتعطلت زوارق المدرعة (انفلكسيبل) وتعطل مدفع فى المدرعة (بنيلوب) ومدفعان فى المدرعة (الكسندره) وكانت المدرعة (سوبرب)

أكثر البوارج الانجليزية تعطيلاً أما السفن المدفعية الانجليزية فلم تصب
بضر يذكر

هذا من جهة البوارج اما من جهة اصابات البحارة فكانت جملة
الخسائر خمسة قتلى وتسعة عشر جريحاً

ضحت السياسة الانجليزية بهذه الخسارة النافهة في مقابل ذلك القلاع
المصرية كلها وقد قتل من المصريين في خلال هذه الفظائع نحو الفين على
مارواه بعض مراسلى الصحف الاجنبية وقتئذ ثم فقدت البلاد ما هو آمن
وأغلى من القلاع ومدافعها ومن الناس وأرواحهم : فقدت استقلالها وحريتها
وقد بقيت جثث الجنود المصرية في القلاع اياماً متوالية حتى تعفنت
وكان الهواء يحمل رائحتها فيتأذى منها سكان الجهات المجاورة كما بقيت
جثث الكثيرين من غير الجنود مطروحة في الشوارع تحوم الكلاب
حولها دون أن يفكر أحد في نقلها

وقصارى القول أن هذا اليوم المشؤم كان فاتحة عهد كله شقاء لمصر
والمصريين واذا كان ثمة ما يدعو للتعزية فذلك أن السياسة الانجليزية
لم تستطع لا بأساطيلها ولا بمدافعها ولا بقوة بطشها ولا بمناوراتها ولا بحياها
أن تنال سوءاً من الوطنية المصرية. نغم انهدكت الحصون ونسفت القلاع
وازهقت الارواح ولكنها لم تتمكن ولن تتمكن من اخفاء الشعور القومى
ولا من اطفاء جذوة الوطنية الملتهبة في صدر كل مصرى وستظل هذه الجذوة
مشتعلة تنير للمصريين طريق العمل لاستقلالهم حتى يبلغوا غايتهم الشريفة
واذا كان الباطل قد انتصر بتأييد القوة فليس هذا الانتصار الا
مؤقتاً ولا بد للحق من يوم تعلو فيه كلمته وتحقق رأيته على رأس مصر وأبنائها

كيف تخلصت السياسة الانجليزية من خصومها

بعد ضرب الاسكندرية

ضربت انجلترا ضربتها الاولى في ١١ يولييه تحت تأثير الاطماع الاستعمارية وهي عمالة بخطورة هذه الضربة وقسوة حكم التاريخ عليها لنظاعتها ولما فيها من خرق قوانين العدالة ونقايد الحروب واحكام المعاهدات والاتفاقات الدولية . وقد كانت هذه الضربة فاتحة لسياسة جديدة يراد تنفيذها الى النهاية وهي سياسة الانفراد بالعمل في مصر ولكن يظهر أن صدى هذه المأساة في أوروبا أحدث تأثيراً سيئاً عاماً فازعجت انجلترا نفسها وأرادت أن لا تخطو خطوة أخرى الى الامام بمفردها خوفاً من اغصاب بعض الدول الاوربية فاختطت لنفسها خطة جديدة هي خطة الملاينة والمحاسنة حيال دول أوروبا وأظهرت من جهة أخرى أنها تريد الاعتماد على مؤتمر الاستانة لحل مشكلة مصر كما أظهرت أنها لا تبغى الانفصال عن فرنسا بل على العكس تريد أن تعمل معها الى جانبها نعم ان السياسة الانجليزية كانت تعلم حق العلم ان اشتراك الغير معها في مسألة مصر يعرقل مساعيها الاستعمارية ويحول دون تحقيق الغاية التي تطمح اليها ولكنهم لم يجد محيصاً من أن تظهر في هذا المظهر مظهر الكاره للاستئثار والانفراد المحب للاشتراك والاتفاق مع المجموع الاوروبي الذي كان يملك وحده التدخل في شئون مصر

ظهرت انجلترا في هذا المظهر الخداع دون أن تدع الفرصة تضيع فقد كان ساستها يعملون في الخفاء ليحملوا الدول على أن يكون التنحي

من جانبها هي لا من جانب إنجلترا وتكون النتيجة ان إنجلترا تعود الى العمل
بسياسة الانفراد لا من تلقاء نفسها ولكن بسبب انسحاب الغير من
ميدان العمل

على ان الظروف نفسها كانت في مصالحة إنجلترا من بعض الوجوه
وقد عرف ساستها كيف يستفيدون من هذه الظروف لتحقيق اطماعهم
واذا نظرنا الى العوامل التي كان لها أثر في المسألة المصرية وقتئذ
وجدنا ان أهم العقبات التي كان من شأنها عرقلة السياسة الانجليزية كانت
تأتي من قبل فرنسا أولا وتركيا ثانيا
ولنبعث الآن كيف تخاصمت السياسة الانجليزية من هذه العقبات

سياسة فرنسا

في المسألة المصرية

لم تكن سياسة فرنسا في المسألة المصرية خلال الحوادث العراية
على شيء من الحكمة والحزم وذلك راجع الى عدة أسباب
اولا — ضعف القابضين على زمام السياسة الخارجية الفرنسية
ثانيا — كثرة تقلب الوزارات وتغير وزراء الخارجية
ثالثا — عدم اهتمام فرنسا بشؤون الشرق وقتئذ لان فكرها كان
منصرفا الى ألمانيا لقرب عهدها بالحرب السبعينية التي حلت فيها الهزيمة
بجنودها فكانت تخشى اذا هي وجهت عنايتها الى الشرق واشتبكت في

أى حرب تقع فيه أن تعتمد المانيا الى انتهاز الفرصة والى معاودة الهجوم عليها ولقد فقدت مصر نصيراً لها فى شخص جيمتا الذى يذهب كثير من المؤرخين الى أنه لو بقى قابضاً على زمام السياسة الفرنسية فى ذلك العصر لتطورت المسألة المصرية تطوراً آخر يعرقل مساعى إنجلترا

ولذلك ما كاد هذا الوزير يقبض على زمام حكومته فى أواخر عام ١٨٨١ حتى بادر الى فتح باب المسألة المصرية مع إنجلترا وقد كانت الحكومة الانجليزية تخشى الدخول معه فى هذا الميدان واحس اللورد جرنفيل وقتئذ بأنه اذا قبل مناصبته خرجت السياسة الانجليزية من هذه المناضلة مهزومة وضاعت مصر من يدها فأخذ الوزير الانجليزى يماطل ويسوف وقد ساعده على هذه الماطلة أنه كان عالماً تمام العلم بموقف الاحزاب فى فرنسا وان جيمتا لا يلبث ان يسقط فيستريح منه ومن معاندته وقد سقط الوزير فعلاً فى أواخر يناير سنة ١٨٨٢ فخلا الجو للسياسة الانجليزية ولا سيما ان المسيو فرسينيه هو الذى تولى شئون الحكم ولبث فى رئاسة الوزارة الفرنسية الى ٢٩ يوليه من العام نفسه

ولاشك ان إنجلترا صفت طرباً لهذا التعيين فقد كانت مدة وزارة فرسينيه هذه هى اشد الازمنة سوءاً على فرنسا وعلى مصر بينما كانت خير أوبركة على إنجلترا وسياستها حتى ذهب بعض المغالين الى اتهام فرسينيه بأنه كان رجل إنجلترا وخادم مصالحها ولكن الكثيرين يذهبون الى ضعف فرسينيه وتردده وتقلبه هو الذى جعل سياسته شؤماً على بلاده فقد كان له فى كل يوم رأى يخالف رأيه السابق وتكفى مجرد نظرة بسيطة الى الكتب الزرقاء والصفراء للوقوف على نموذج من هذه الانقلابات الغريبة

وفي ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ كان فرسينيه يرى عدم القيام بأى تدخل
في مصر

وفي ٦ منه كان من أنصار التدخل الاوربي

وفي ١٢ مايو كان يرى ان تتدخل فرنسا وانجلترا وحدهما

وفي ٢٥ مايو كان متردداً في مطالبة الباب العالي بارسال جنود الى

مصر وفاقا لاقتراح اللورد جرنفيل في ٢٤ مايو

وفي ٢٧ مايو كان ضد هذا الرأي

وفي ٢٩ منه عاد فقبل اشتراك الباب العالي في العمل مع انجلترا وفرنسا

وفي ٣٠ منه اقترح عقد مؤتمر اوروبي

وفي ٣ يونيه كان رأيه ان ترسل تركيا وحدها جنوداً الى مصر

وفي ٥ و ٧ يونيه عدل عن هذا الرأي

وفي ١٧ يونيه عاد الى القول به

وفي ٢٤ يونيه رفض أن يتدخل لحماية قناة السويس

وفي ٥ يوليه رفض أن يتدخل مع انجلترا في مصر

وفي ١٥ يوليه رأى أن يعمل مع انجلترا في قناة السويس

وفي ٢٧ يوليه لم يقبل تدخل تركيا وحدها

وفي ٢٩ يوليه عاد فقبل التدخل مع انجلترا لحماية قناة السويس وطلب

من مجلس النواب الفرنسي فتح اعتمادات لتنفيذ هذه الخطة

هذا هو الرجل الذي كان قابضاً على سياسة فرنسا ومصير مصر في

الوقت الذي كانت فيه انجلترا تعمل على أن تنشب أظافرهما في مصر وأبنائها

ولقد حاول جهتنا ان يصحح سياسة فرسينيه فلم يفلح وذلك عند

ما صرح الاخير في مجلس النواب يوم ١٨ يوليه بأن فرنسا ترفض رفضاً باتاً ان تتدخل مع انجلترا حريياً في مصر وقد ألقى جيمتا يومئذ خطاباً عظيم الشأن اتهم فيه الوزارة بالضعف والهرب من المسئولية وقال لرئيسها في ختام خطابه « لا تتكلم هكذا فليس يمثل هذا الكلام يتحدثون عن فرنسا » وقد كاد جيمتا ينجح في حمل الحكومة على اتخاذ سياسة عمالية على شيء من النشاط والسداد ولكن كليمنسو عمد الى مناورة تمكن بهام من تأجيل المناقشة الى جلسة أخرى واسوء حظ مصر لم يستطع جيمتا الحضور في الجلسة التالية يوم ١٩ يوليه لسبب وفاة والدته فخلا الجو لكليمنسو وسادت سياسة الابتعاد والضعف

التخلص من فرنسا

ولما استقر رأى فرسينيه على التدخل أخيراً لحماية قناة السويس وطلب من المجلس فتح اعتماد صغير لذلك تصدى له كليمنسو بخطابه المشهور الذي قاوم فيه هذا العمل أشد مقاومة واستطاع بمهارته السياسية ان يجتذب اليه المجلس فرفض النواب بأغلبية عظمى (٤١٦ ضد ٧٠) الموافقة على هذه الاعتمادات فكان هذا القرار ضربة قاضية على السياسة الفرنسية في الشرق وسقطت على أثره وزارة فرسينيه فقالت الطان يوم سقوطها « لسنا الآن حيال أزمة وزارية وانما نحن حيال أزمة تتعلق بتاريخنا الوطني » وقالت أيضاً « أن فرنسا أتت أمراً هو أشبه الأشياء بالافلاس ومثلها مثل الذي شعر بحاجة الى تسوية حساباته لينفض يده من كل عمل وما هذا الموقف الا موقف ذلة يؤلم الذين يقدرون معنى الشرف الوطني »

ولكن فرنسا لم تخسر الصفقة وحدها بل خسرت مصر أيضا في هذا الموقف عاملا كبيرا من عوامل نجاحها وأصبح الطريق مفتوحا أمام إنجلترا لأنها تخلصت من أكبر منافس لها ولم يبق أمامها الا إيطاليا وتركيا فتحوات نحوهما بجيوشها السياسية وبمناوراتها وألاعيبها وجميع معدات الخداع التي ألفت استخدامها

وسنشرح هذه الحوادث فيما يلي مرددين ما قاله المجاهدون من قبلنا في سبيل استقلالهم وهو

« ان الكتاب التاريخي لتلك الايام المحزنة سيظل مفتوحا أمام عيننا ولقد قرأنا صحفه بكل شغف وقلوبنا تكاد تنفطر حزنا فرأيناه يقول لرجال الغد في كل سطر من سطورهِ « لا تنسوا أبداً »

بعد التخلص من فرنسا

كانت السياسة الانجليزية ترمي الى الانفراد بالعمل في مصر ولذلك تآقت بالارتياح والسرور قرار مجلس النواب الفرنسي الذي قضى برفض الاعتمادات المالية التي طلبها الميسوفرسينييه ومقدارها ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك وقد كانت هذه الاعتمادات مخصصة لحماية قناة السويس كما شرحنا ذلك فيما تقدم

ومن غريب المصادفات انه في الوقت الذي رفض فيه مجلس نواب فرنسا هذه الاعتمادات كان مجلس عموم إنجلترا يتناقش في اعتمادات اكبر شأننا من هذه بقصد تمكين الحكومة الانجليزية من اعداد المعدات الحربية التي تجعلها قادرة على التدخل في مصر وكان مجموع الاعتمادات المطلوبة ٢٣٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه انجليزي اي ٥٧.٥٠٠.٠٠٠ فرنك فلم يتردد

النواب الانجليز في التصديق عليها تاركين لحكومتهم السلطة المطلقة في تقرير ما تراه واجبا في تلك الحوادث الخطيرة

حتى انه عند عرض هذه الاعتمادات كان المستر غلادستون غائبا فقام المستر تشيلدرس وزير الحرية وطلب الموافقة على ١٣٠٠٠٠٠٠ جنيه للانفاق على الحملة العسكرية ولكن لم تكدمر بضع دقائق على هذا الطلب حتى عاد وزير الحرية الى الكلام قائلا انه أخطأ عند تلاوة الرقم المطلوب وانقص منه ما يونا من الجنيهات على ان حقيقة المبلغ هو ٢٣٠٠٠٠٠ لا ١٣٠٠٠٠٠ فلم يتغير رأى المجلس بل وافق على الاعتماد كله بنفس الحماسة التي كان أبدأها عند ماعرض عليه مبلغ أقل قيمة من المبلغ الاخير

هذه كانت روح النواب الانجليز وقتئذ وهي روح مناقضة تمام المناقضة لروح التي أظهرها نواب فرنسا والتي دلت على ان السياسة الفرنسية تريد ان تنفض يدها من مسألة مصر تاركة الجو خاليا لانجلترا ولم تستطع الصحف الانجليزية وقتئذ ان تخفى سرورها من خطة فرنسا فقالت جريدة ستاندرد ان هذا القرار معناه ان فرنسا لا تريد أن يكون لها وجود في ميدان السياسة الشرقية وقالت الديلي تلغراف ان هذا القرار ينطوى على ان فرنسا تثق في انجلترا ثقة غير محدودة وان المصالح الفرنسية في مصر وفي قناة السويس يمكن ان يعهد بها الى ايدي الانجليز

أما جريدة التيمس فانها أخذت تكتب عن فرنسا بسخرية واستهزاء فقد كانت قبل هذه الحادثة بأيام قلائل تنصح للحكومة الانجليزية ببسط حمايتها على مصر في الحال فلما أصدر مجلس نواب فرنسا هذا القرار اخذت

تقول للفرنسيين « ان الانجليز متى أتموا مهمة التمدين في وادى النيل لا يترددون في دعوة حليفهم القديمة فرنسا الى الاشتراك معهم فى الغنيمة !! »
وكان هذا شأن الصحف الالمانية أيضا فانها أخذت تسخر من ضعف فرنسا ومن تخوفاتها وكتبت جريدة ناسيونال زيتونج وقتئذ مقالا ذهبت فيه الى تشبيه فرنسا بمن يلقي نفسه فى النهر خوفا من البلال الذى يصيبه من المطر !!

وقد أرادت الحكومة الانجليزية ان تحجب عن العالم حقيقة أغراضها ولا سيما بعد ان خلا جو العمل لها فأخذ جلاستون يصرح بتصريحاته المشهورة التى يقول فى بعضها « انه لا يرمى الا أى غرض خاص بل ينوى فقط اعادة الامن الى نصابه ثم عرض التسوية النهائية لمسألة مصر على المجموع الاوربى »

وقد كتب المشتغلون بمسألة مصر وقتئذ بما يفيد ان هذه التصريحات وأشباهاها لم يكن يراد بها الا خدر أعصاب الدول الاخرى وقال بعضهم اننا لو سلمنا جلا لا بصدق جلاستون وبان هذه كانت نياته فان جلاستون لم يكن الوزارة الانجليزية كلها فقد لاحظ الكونت دونى « ان بعض الوزراء الانجليز وفى مقدمتهم المسترجوشن لم يخفوا غرضهم الذى يعملون على تحقيقه وهو بسط الحماية على مصر بعد استتباب الامن فيها وانه كان يفتشى ان جلاستون وجر نفيل لا يتمكنان الى النهاية من اتباع سياسة النزاهة التى كانا يعربان عنها امام يلادهما » (١)

(١) المستندات السياسية تاغراف الكونت دونى فى ٣١ يولييه سنة ١٨٨٢

التخلص من ايطاليا

تخاصمت إنجلترا من فرنسا فولت وجهها شطر ايطاليا وأخذت السياسة الانجليزية يعملون في الخفاء للتخلص من هذه الدولة أيضاً ولكن السياسة العلنية كانت على خلاف ذلك فقد عرضت إنجلترا على ايطاليا ان تشترك في حماية قناة السويس وبعد مباحثات ومناورات ومفاوضات أعلن السنيور منشي « ان حكومة ايطاليا لا ترى محلاً لهذا التدخل ولا سيما بعد ما قبل الباب العالي دعوة المؤتمر لارسال تجريدة الى مصر على ان رفض ايطاليا لا يعد نهائياً وقد تعدل الحكومة فيما بعد عن هذا الرأي وتغير سياستها اذا كانت خطة تركيا المستقبلية تبرر هذا التغيير »

وقد علق المؤرخ بيوفيس في كتابه (الفرنسيين والانجليز بمصر) على هذا الحادث بقوله

« ان وزارة جلادستون ما كانت تتمنى بأي حال اشتراك ايطاليا معها ولا شك انها مادعتها لهذا الاشتراك الا من قبيل الشكل والصورة فقط ولاجل ان تظهر في مظهر المحاسنة لاوروبا »

ولقد كتب اللورد جرنفيل يوم علم بتنحي ايطاليا يقول « تلقيت من السنيور مينابري نبأ رفض ايطاليا الاشتراك في التدخل فلأني ذلك سروراً .
ولقد قننا بما كان واجبا وأظهرنا اننا كنا مستعدين لقبول شركاء »

هذه كانت خطة إنجلترا في حوادث مصر فهي كانت ترمي الى التعمية وذر الرماد في العيون حتى لا يقال انها تتمسك بالانفراد في العمل ولكن امانيتها ومساعدتها كانت منصرفة لابعاد غيرها من الدول

ولا ينبغي ان الخطأ الاول الذى مكن انجلترا من اتباع هذه السياسة يرجع الى فرنسا وضعف سياستها وقد شرحت حقيقة هذا الخطأ ومسئولية فرسينيه فيه ولكن الاخير يحاول أن يدافع عن سياسته فى كتابه الذى وضعه على المسألة المصرية وهذا الدفاع يتلخص فيما يلى :

« ان انجلترا لم تكن قد خطت الخطوة الحاسمة يوم أصدر مجلس النواب قراره برفض الاعتمادات وان تردد المجلس هو الذى فتح الطريق للسياسة الانجليزية وترك ميدان العمل حراً أمامها وقد كان فى استطاعة الوزارة التى خلفتني أن تفتح مسألة الاعتمادات من جديد لتتمكن من الاشتراك فى التدخل وليست هذه أول مرة رفضت فيها اعتمادات مقدمة من وزارة ثم تقرر قبولها عند تقديمها من وزارة أخرى وبكفى فى ذلك تغيير مبلغ الاعتمادات ولو تغييراً طفيفاً ولكن شيئاً من ذلك لم يقع لان الوزراء ظنوا انهم لا يحصلون على أغلبية نقرهم وقد كان مسيو دكارك (رئيس الوزارة الذى جاء بعد فرسينيه) أكثر تردداً وتحفظاً منى

على ان سياسة المانيا لها ضلع من المسؤولية فقد كان بسمرك بمثابة الحاكم المطلق فى القارة الاوروبية وكان يتكفى أن يقول كلمة لتتوب فرنسا وانجلترا عن أوروبا فى التدخل فى مصر ولكنه لم يفعل والظاهر انه كان يفترض أن تدخل انجلترا وحدها فى مصر من شأنه ايجاد البغضاء بين الانجليز والفرنسيين ولكنه أساء الافتراض فقد كانت النتيجة ان انجلترا وفرنسا اقتربتا من بعضهما وبقيت انجلترا قابضة على مركز ممتاز يهدد مصالح المانيا كما يهدد مصالح الامم الأخرى »

هذه خلاصة دفاع فرسينيه عن سياسته ولكنه عاد في موضع آخر من كتابه فاعترف بأن إنجلترا خدعت العالم بسياستها ولم تبر بوعودها لأنها قبل أن توجه حملتها الحربية وقبل أن تنتهك حرمة الاراضى المصرية أعلنت على ملأ من العالم بأسره ان تسوية المسألة المصرية نهائياً من حقوق أوروبا وقد أرادت بهذا الاعلان أن تضمن حياد الدول الأخرى وتتجو من المشاكل الدولية ومع ذلك فانه يعتبر عقداً ذا طرفين ولا شك ان عدم تنفيذه من قبل الانجليز يلحق الضرر بأوروبا عامة وبفرنسا خاصة

ونحن مع عدم تعرضنا لدفاع فرسينيه عن سياسته لا نرى بداً من اثبات هذه الواقعة وهى ان سياسة إنجلترا فى مصر كانت منذ البدء قائمة على الخداع والتمويه فهى سياسة باطلة من الوجهة القانونية الدولية فضلاً عما فيها من الاعتداء على حقوق شعب بأسره ولا جرم ان سياسة هذا شأنها لا يمكن ان يقام لها وزن من أية وجهة من الجهات فحق مصر فى الاستقلال التام باق الى الابد ولا يمكن ان تؤثر فيه اعمال السياسة التى تنتهك حرمة الحق ولا تعتمد الاعلى الخداع والقوة



التخلص من تركيا

تخلصت إنجلترا من فرنسا وإيطاليا ولكن تركيا كانت باقية فى الميدان وقد كان مؤتمر الاستانة قرر دعوتها لقمع الفتنة بارسال تجريدة الى مصر وأبلغها هذه الدعوة فى منتصف شهر يولييه وبعد تردد وتسويق

أرسل الباب العالي جوابه على هذه الدعوة في ٢٨ يولييه معانا قبول ارسال جنود الى مصر

ولقد ذهب كثير من الساسة والمؤرخين الى ان تركيا لو كانت تمكنت من ارسال الجنود في الوقت المناسب لما استطاعت السياسة الانجليزية ان تثبت اقدامها في مصر ولكانت المسألة المصرية سارت في طريق غير الطريق الذي انتهجته ولكن عدم ارسال هذه التجريدة هو الذي أجهز على بقية العقبات التي كانت تسد الطريق في وجه السياسة الانجليزية وجعل الجو خاليا امام إنجلترا وحدها فقد كانت أوروبا تعتقد ان قيام تركيا بهذه المهمة يحول دون انفراد إنجلترا بالتدخل فتبقى مسألة مصر مطروحة على بساط البحث ولا سيما ان تدخل تركيا في قمع الفتنة لم يكن آتيا من تلقاء نفسها وانما كان بتكليف من أوروبا فهو عمل دولي وان كان القائم به دولة واحدة

فعلى من تقع المسؤولية المترتبة على عدم تنفيذ قرار المؤتمر ؟ هذا سؤال يختلف الكتاب في الاجابة عليه لان الحوادث التي وقعت في ذلك الوقت كانت محوطة بكثير من الابهام والغموض

وقد كتب بعض المؤرخين فقال ان تركيا كانت مصممة تصميما أكيدا على تنفيذ هذا القرار ولاسكنها لم تجد مالا لذلك وحاولت عبثا ان تحصل على قرض بمئة الف جنيه فلم تعثر على من يقرضها وشلت حركتها^(١) على ان بعض المؤرخين الاخرين يهتمون تركيا بأنها كانت مضطربة

(١) نقل الاستاذ كوشري هذه الواقعة عن المستندات الرسمية في تلغراف

أرسله سفير فرنسا في تركيا الى حكومته في اول اغسطس سنة ١٨٨٢

السياسة مترددة في اعمالها فلم تستطع أن تستفيد من هذه الفرصة للمحافظة على استقلال مصر

ويقول فريق ثالث بأن هذا الاضطراب في السياسة ما كان يكفي وحده للحيولة دون تنفيذ قرار المؤتمر لولا الأعيب السياسة الانجليزية ومناوراتها وأساليب خداعها فقد خشيت إنجلترا عاقبة ارسال التجريدة العثمانية وتيقنت ان هذا الارسال معناه القضاء على المطامع الاستعمارية الانجليزية وضرورة الجلاء عن مصر ورد استقلالها اليها فسعت بجميع مجهوداتها لمنع نزول الجنود العثمانية الى الاراضى المصرية

وقد تولى اللورد دوفرين هذه المهمة وهو الذى كان يفاوض حكومة الباب العالى في شروط ارسال هذه البعثة فأخذت تشدد في وضع هذه الشروط ويسوف في المفاوضات ويماطل حتى فات الوقت

ولقد كان في مقدمة الطلبات التى طلبتها إنجلترا باسان اللورد دوفرين أن يعلن البالى العالى عصيان عرابى فسرعان ما اذعنت الحكومة التركية لاجابة هذا الطلب فاصدر الباب العالى منشورا باعتبار عرابى عاصيا وقد استفادت السياسة الانجليزية من هذا المنشور دون ان يجنى الباب العالى منه أية ثمرة لان تجريدته لم ترسل

وبعد صدور هذا المنشور اخذت المفاوضات تجرى بشأن شروط هذه التجريدة فعرضت إنجلترا على الباب العالى اتفاقا خاصا هذه مواده «اولا : ينبغى ان تكون التجريدة العثمانية مؤلفة من ستة آلاف جندى وان لا يضيف الباب العالى اليها عدداً آخر الا بخبرة إنجلترا والاتفاق

معها على الزيادة (ثانيا) يجب أن يكون حلول الجنود العثمانية في رشيد أو أبي قير أو دمياط وان يكون خروجهم الى المواقع التي تدعى اليها من احد هذه الثغور (ثالثا) يكون جلاء الجيشين الانجليزى والعثمانى عن وادى النيل فى زمن واحد (رابعا) لا يقوم الجيشان بالاعمال الحربية الا بعد اجماع القائدين العاملين على ما يجب ان يكون موضع العمل (خامسا) يجب ان ينضم الى الجيش العثمانى ضباط من أركان حرب الانجليز والى الجيش الانجليزى ضباط من أركان حرب العثمانيين »

وقد عارض الباب العالى فى هذه الشروط ولا سيما البند الثانى الخاص بنزول الجنود العثمانية فى موانئ مخصوصة وتحديد خروجهم الى الواقعة التى يدعون اليها واعتبر ذلك بمثابة جعل الجيش العثمانى تحت تصرف الجيش الانجليزى وألح سعيد باشا فى ان يكون نزول الجنود العثمانية بشعر الاسكندرية وبورسعيد والسويس فأصر الانجليز على تنفيذ شروطهم وفى خلال ذلك كانت الصحف الانجليزية تعارض أشد المعارضة فى اشتراك تركيا وظلت المخابرات بين اللورد دفرين والباب العالى تسير ببطء متعمد وكانت تركيا قد أرسلت جزءا من التجريدة الى جزيرة كريت ولكن الاوامر لم تصدر اليها بالسفر الى مصر لسبب الخلاف الذى وقع مع انجلترا وكانت السياسة الانجليزية تعمل بجذ ونشاط فى اثناء هذه الفترة حتى تصل الى أغراضها قبل الاتفاق مع تركيا وقد نجحت هذه السياسة لسوء حظ مصر ووقعت بسرعة تلك الحوادث المحزنة المعروفة التى انتهت بواقعة التل الكبير

وقد كتب المؤرخ (اشيل بيوفيس) فى هذه المسألة يقول « ان

الشكوك حامت كثيرا في أوروبا حول اللورد دفرين وقد اتهم بأنه ماطل في المفاوضات لمنع الايلات التركية من النزول في مصر حيث كان يمكنها عرقلة حركات الجنرال ولسلي ومقاومة اطماع انجلترا بعد ذلك « ومن المضحك المبكى ان اذاعة انباء هذه الواقعة كانت مصحوبة بنبا آخر هو ان الاتفاق بين تركيا وانجلترا على ارسال التجريدة الى مصر قد تم وان مندوبي الدولتين وقعا هذا الاتفاق !!!

ولم يخف على أحد وقتئذ سبب قبول انجلترا التوقيع في مثل ذلك الظرف فقد اعقب هذا ان اللورد جرنفيل ارسل الى اللورد دفرين تلغرافا يقول فيه « انه نظرا للاستيلاء على التل الكبير ولسرعة خضوع العصاة المصريين خضوعا تاما فان حكومة جلالة الملك تفكر في بدء سحب جنودها من مصر بعد قليل من الزمن وهذه الحكومة مع تقديرها ما فعله السلطان من نشر بلاغ ضد عرابي ترى انه لم تعد هناك حاجة لارسال جنود عثمانية الى مصر لان الضرورة التي كانت تقضي بذلك قد انتهت » وكان ذلك في ١٦ سبتمبر أي بعد دخول القاهرة بيومين وقد رد الباب العالي على هذا التلغراف في ٢٥ سبتمبر راجيا من اللورد دفرين ان ينبئه بالزمن الذي سيتم فيه جلاء الجنود الانجليزية وفاقا لوعده اللورد جرنفيل ولكن تركيا لم تتلق جوابا على هذا السؤال بل بقيت الجنود الانجليزية محتلة مصر وعرفت تركيا كما عرف العالم ان السياسة الانجليزية كانت تعبت بالجميع لتنفيذ أغراضها الاستعمارية وان هذه الوعود وتلك العهود ماهي الا قصاصات ورق لا تتردد السياسة في تناسيها وتمزيقها مادامت ليس هناك قوة ترغبها على تنفيذها

التخلص من المؤتمر

وفي خلال هذه الحوادث الخطيرة كانت هناك بارقة من الأمل في تدخل الدول ففي ٢ أغسطس اجتمع مؤتمر الاستانة ونظر في اقتراح قدمه المندوب الايطالى بقصد قيام الدول بحماية قناة السويس فقبلته المانيا والنمسا وروسيا وأظهر مندوبا فرنسا وانجلترا كثيراً من التحفظ وبعد أيام قلائل أرسل اللورد جرنفيل تعليمات الى اللورد دفرين بقبوله هذا الاقتراح مع تعليق القبول على شرط واحد وهو انه « في حالة الضرورة يكون من حق انجلترا انزال جنود على أية نقطة من نقط القناة » وفي ١٠ أغسطس وافقت الدول ماعدا فرنسا على اقتراح ايطاليا معدلا بهذا الشرط وفي ١٤ منه وصل الى مندوب فرنسا تعليمات من حكومته بالقبول فاجتمع المؤتمر يوم ١٤ أغسطس ليصدر قراراً بتنفيذ هذا الاقتراح وكان لابد من تصديق الدول بعد ذلك على قرار المؤتمر ولكن انجلترا بادرت الى احتلال بورسعيد والاسماعيلية في ٢٠ أغسطس قبل هذا التصديق فكان هذا العمل منها سببا في عودة الدول الى التردد وأرسل المسيو دكلرك رئيس وزارة فرنسا الى سفيره في الاستانة يقول بأنه لم تعد ثمة فائدة ولا ملاءمة لمناقشة قرار بطلت الحاجة اليه وكان هذا آخر العهد بمؤتمر الاستانة الذي عقدت عشرة جلسات دون أن يصل الى شئ لحل مسألة مصر وبذلك أسدل الستار على المسألة المصرية مؤقتاً ليعود الى الارتفاع في ظروف أخرى

وقد كان من سوء حظنا ان انجلترا تخلصت من جميع منافسيها .
تخلصت من فرنسا وايطاليا أولا ثم من تركيا ثانيا ثم من الدول جميعها
بعد ذلك

صوت مصر

ولكنها لم تتخلص لحسن الحظ من صوت مصر وجهادها فقد
ظل هذا الصوت مرتفعاً ينادى في كل مكان برد حقوقه المغتصبة اليها
وظلت الامة تجاهد في سبيل استقلالها وحريتها وقد حاولت السياسة
الانجليزية بمختلف الوسائل اسكات صوت مصر فباعت بالفشل ولم يفدها
ما استخدمته من طرق الشدة والارهاق ولا ما اتبعته من سبيل الملاينة
والخدعة والتغدير . لم يفد شيء من ذلك في تحويل البلاد عن غايتها بل
استطاعت مصر ان تجتاز جميع الادوار التي مرت بها دون أن يصيب
روحها القومية أى سوء وكانت الشدائد تزيد الحركة الوطنية المصرية
قوة على قوتها حتى شهد لها العالم بالثبات والقوة وعلم الناس قاطبة ان
أمة هذا شأنها لا ترضى بالنزول عن حقوقها ولا تقبل حكم الاجنبى الذى
يلبس البلاد ثوب الذل والعار ويحول دون رقيها ونهضتها

فاذا كانت الدول قد تخلت عن مسألتنا فائنا جديرون بأن ندافع عنها
الى النهاية حتى نحماها وفاق أغراضنا وحقوقنا المشروعة ولا بد أن نصل
قريبا الى تحقيق ذلك بفضل الله وبقوة اتحادنا ولا شك ان السلام فى
الشرق لا يستقر مادامت مصر محرومة من التمتع بحقوقها ولن ترتفع راية
هذا السلام الا اذا خفقت على مصر راية الحرية والاستقلال

مفاوضات الانجليز

بشأن المسألة المصرية .

مفاوضات سنة ١٨٨٤

ليست هذه أول مرة تدعو فيها إنجلترا الى اجراء مفاوضات بشأن المسألة المصرية فقد سبق لها ان طرقت هذا الباب في ظروف غير الظروف الحاضرة وكانت دائماً ترمى الى استخدامهما لتحقيق أغراضها الاستعمارية فاذا لم تنجح في مساعيها أو اذا ظهرت نياتها للمفاوضين وللدول قطعت هذه المفاوضات على أن تعود في فرصة أخرى

وقد كانت أول مفاوضات من هذا القبيل على أثر الاحتلال الانجلى

في خلال سنة ١٨٨٤

ففى ١٩ أبريل من تلك السنة أرسل اللورد جرنفيل منشورا تلغرافيا الى الدول يعصف فيه سوء الحالة المالية المصرية بسبب المصاعب التى تجتازها مصر والتي تثقل كاهلها ومنها أن اللجنة الدولية قررت الزام مصر بدفع تعويضات لضحايا ضرب الاسكندرية وما كانت هى التى أطلقت القنابل المدمرة ولكن الانجليز هم الذين خربوا الاملاك وقتلوا النفوس ومع ذلك فعلى مصر أن تدفع كل تعويض كأنه لم يكفها ما أصابها من

الاعتداء على استقلالها فأبّت السياسة إلا أن تلزمها بما فوق ذلك وقد قدرت اللجنة هذه التعويضات بأكثر من أربعة ملايين وربع مليون من الجنيهات

ومن هذه المصائب التي أشار إليها اللورد جرنفيل النفقات التي يحتاج إليها الاحتفاظ بالأمن في السودان وهي تقدر بنحو مليون ونصف فضلاً عن سد العجز الناشئ من زيادة المصروفات على الإيرادات

وبعد أن سرد وزير الخارجية الانجليزية هذه الأمور اقترح عقد مؤتمر في لندن أو في الاستانة للبحث في الحالة المالية المصرية

وكان على رأس الوزارة الفرنسية في ذلك العهد المسيو جول فيري فأراد أن يتخذ هذه الدعوة طريقاً لفتح المسألة السياسية وعدم الاقتصار على الشؤون المالية وفي ٢٩ إبريل أرسل جوابه على هذا الاقتراح بالموافقة ولكنه اقترح على اللورد جرنفيل أن تجرى المناقشة قبل كل شيء لتحديد مهمة المؤتمر وبيان أعماله الأساسية قبل انعقاده

وبناء على ذلك تبودلت المذكرات بين المسيو وادنجتن سفير فرنسا في لندن وبين اللورد جرنفيل وكان مبدأ هذا التبادل في ١٥ يونيه ففي ذلك اليوم أرسل السفير الفرنسي مذكرة الى وزير خارجية إنجلترا شرح فيها أوجه النظر الفرنسية ومنها مسألة جلاء الانجليز عن مصر ونفى عن حكومته ما كان ينسب إليها من أنها تريد أن تبدل الاحتلال الانجليزي باحتلال فرنسي وقال ان فرنسا مستعدة أن تعطى العهود والمواثيق الأكيدة على ذلك عند ما تسحب انكلترا جنودها من مصر

تحديد موعد للجلاء

فبادر اللورد جرنفيل بالرد على هذه المذكرة بمذكرة أخرى في ١٦ يونيو تناول فيها مسألة الجلاء فقال

« توجد بعض صعوبات في تعيين تاريخ يحدد بالدقة موعد الجلاء عن مصر لأن كل مدة نعينها من الآن يجوز من الوجهة العملية ان تكون طويلة كما يجوز ان تكون قصيرة ولكن منعا لكل شك في نيات السياسة الانجليزية في هذا الصدد ومراعاة لتصريحات فرنسا تتعهد حكومة جلالة الملكة بأنها تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط ان الدول ترى وقتئذ ان الجلاء يمكن ان يتم بدون اضرار بالسلام ولا بالامن في مصر »

اقترح حيدة مصر

وبعد ان تناول المسائل المالية عاد في آخر مذكرته فقال

« ان حكومة جلالة الملكة تستقترح - عند نهاية الاجتلال الانجائزى أو قبله - على الدول وعلى الباب العالي مشروعاً بحيدة مصر على قاعدة المبادئ السارية على بلجيكا كما تقترح بخصوص قناة السويس قواعد مشابهة الاقتراحات التي تضمنها المنشور الانغرافي المرسل منى في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ (وهذه الاقتراحات ترمى الى ضمان حرية قناة السويس وحيدتها في كل وقت) »

ولقد تقبلت الحكومة الفرنسية هذه المذكرة بالارتياح التام وفي ١٧ يونيو رد عليها الميسيو وادنجتن بمذكرة أخرى اظهر فيها موافقة

فرنسا على ما تضمنته من الاقتراحات واعتبرها اساسا للاتفاق بين الدولتين

* *

وفي ٢٣ يونيه طرحت المسألة على بساط البحث في البرلمان الانجليزى والفرنسى وكان اللورد جرنفيل هو الذى تكلم بالنيابة عن حكومته في مجلس اللوردات والمستر جلاسترن هو الذى ناب عن الحكومة في مجلس العموم أما في فرنسا فقد تولى المسيو جول فرى شرح الاتفاق فألقى خطابه المشهور عن المسألة المصرية وانها ليست مسألة انجليزية ولا مسألة فرنسية وانما هي مسألة أروبية

وقد ظهر من خلال المناقشة يومئذ ان مجلس النواب الفرنسى لا ينظر بعين الارتياح الى هذا الاتفاق لسببين :

اولا — لانه تضمن في أحكامه المالية شروطا تقضى على حملة اسهم الديون المصرية ببعض التضحيات

ثانياً — لان الجلاء عن مصر معلق بشرط غامض وهو اعتراف الدول بأن هذا الجلاء لا يضر بالسلام والامن في مصر اذا لا ينفى انه اذا توقفت دولة واحدة عن الاعتراف بهذا فلا يبعد ان تمتنع انجلترا عن تنفيذ وعدها بحجة ان الشرط الذى اشترطته لم يتحقق

هذه هي الروح التى كانت سائدة في المجلس وقت عرض المسألة وقد ذهب المسيو فرسينيه في كتابه عن المسألة المصرية الى ان جول فيرى كان يستطيع ازالة هذا الغموض بأن يحصل من اللورد جرنفيل على تعديل للوعده الصادر منه يكون نصه « ان انجلترا تتعهد بالجلاء عن مصر في بدء سنة ١٨٨٨ مالم تر اغلبية الدول ان هذا الجلاء لا يتم الا باضرار

السلام والأمن في مصر » وانه لو كانت إنجلترا أعطت مثل هذا الوعد لما تردد نواب فرنسا في التصديق على سياسة الاتفاق التي نحن بصددتها وقد علق فرسينيه على هذه الحوادث بعد ذلك بقوله ان جول فيرى لم يرد ان يقدم على هذه التجربة خوفا من انقضاغ اغلبيية النواب من حوله ولذلك فانه آثر ان يطرح المسألة السياسية جانباً ولا يشتغل الا بالمسألة المالية « وبذلك ضاعت الفرصة الوحيدة التي كانت حقيفة في مصالحة تحرير الاراضى المصرية » (١)



عقد مؤتمر لندن

وفى خلال ذلك كانت تركيا تتظاهر بأنها لا تريد الاشتراك فى هذا المؤتمر مالم يتناول البحث فيه جميع مسائل مصر لا المسألة المالية وحدها ثم طلبت ايضاً ابدال الجيش الانجليزى المحتل مصر بجيش عثمانى وألحت فى ان يعقد المؤتمر فى الاستانة ولكن الدول لم تعر هذه المطالب جانباً وتقرر اخيراً عقد المؤتمر فى لندن للبحث فى المسألة المالية وحدها وقد تحدثت بعض الدوائر السياسية عن ضرورة اشتراك مصر فى هذا المؤتمر وأشيع وقتئذ ان رياض باشا سيحضر جلسات المؤتمر نائباً عن مصر وصرح شريف باشا فى خلال هذه الاشاعات انه يقبل أن يكون نائباً عن الحكومة المصرية فى المؤتمر اذا عقد فى الاستانة وأما فى عاصمة الانجليز فلا (٢)

(١) كتاب فرسينيه عن المسألة المصرية ص ٣٣٩

(٢) كتاب مصر للمصريين الجزء السادس ص ٢٣٢

ولكن مصر في النهاية لم تشترك في هذا المؤتمر ولم يرتفع لها صوت فيه واقتصروا على مندوبي المانيا والنمسا والمجر وفرنسا وانجلترا وايطاليا وروسيا وتركيا

وافتتحت جلساته في ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٤ وعين اللورد جرنفيل رئيساً له بناء على اقتراح موزوروس باشا مندوب تركيا

وبعد عقد عدة جلسات نظرفيها المؤتمر في مشروع مالي قدمته انجلترا ومشروع آخر قدمته فرنسا لم يستطع الوصول الى نتيجة حاسمة وانفض في أوائل شهر أغسطس وكان أهم تقط الخلاف بين فرنسا وانجلترا أن الأخيرة تريد من حملة أسهم الدين المصري التنازل عن نصف في المئة من الارباح أما فرنسا فكانت تعارض في هذا التنازل

وقد قال فرسينيه في هذه النقطة انه كان من الواجب قبول هذه التضحية البسيطة بشرط أن انقاص قيمة الارباح لا يسرى الا من يوم جلاء الجنود الانجليزية عن مصر وهو يظن أن الحكومة الانجليزية التي كانت وقتئذ مهتمة بسد العجز المالي ما كانت تتردد في قبول هذا الاقتراح



استئناف المفاوضات

ولكن انقضاء المؤتمر لم يمنع استئناف المفاوضات مرة أخرى بين انجلترا والدول بخصوص المسألة المالية وقد اهتمت المسألة السياسية في هذا الدور أيضا وظلت المفاوضات من ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٤ الى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ وهو اليوم الذي وقعت فيه اتفاقية لندن التي تبيح للخديوى عقد

قرض بتسعة ملايين من الجنيهات وهو المسمى بالقرض المضمون والذي دفعت منه مصر تعويضات الاسكندرية وسدت به عجز ميزانيتها من ١٨٨٢ الى ١٨٨٤

ولا شك أن السياسة الانجليزية هي التي خرجت من هذه المفاوضات فائزة لسوء حظ مصر لانها انتصرت على المسألة المالية ولم تتناول المسألة السياسية. نعم لم تتناول مسألة الجلاء التي كانت في نظر مصر وفي نظر الحق والعدل أهم أمر كان يجب البحث فيه

ولو بحثنا عن العوامل التي كانت سببا في هذه النتيجة المحزنة لوجدناها كثيرة فأولها - استمرار سياسة الضعف والتردد في فرنسا فان جول فيري بالرغم من قوة عزيمته ومن أنه استطاع فتح المسألة وانتهاز الفرصة لم يسعه أن يستمر الى النهاية بل سرعان ما نكص على عقبيه. وثانيا - اضطراب سياسة تركيا وقتئذ وثالثا - خفوت صوت مصر في خلال هذه الحوادث فقد كانت الضربات التي أصابت البلاد من جراء حوادث سنة ١٨٨٢ قد انهكت قوى الحركة الوطنية فظلت هذه الحركة نائمة رديحا من الزمن وانهزت السياسة الانجليزية فرصة هذا النوم لتحقيق أغراضها

ولكن هذا النوم لم يطل فان الشعوب الحية اذا رقدت فترة من الزمن فانما يكون رقادها مؤقتا ولا تلبث أن تستيقظ وتستعيد قوتها ونشاطها

وهكذا شأن مصر فان نومها كان قصيرا وما لبثت أن رفعت صوتها في وجه السياسة الاستعمارية تنادى كل يوم برد حقوقها وتطالب بحريتها واستقلالها

مفاوضات درومند وولف

كان الانجليز يعلمون ان مركزهم في مصر غير شرعى فلجأوا الى فتح باب المفاوضات مع الدول تارة ومع الباب العالى حينئذ للوصول الى حل يتفق مع قواعد الحق والعدل ويرد الى مصر حقوقها وانما سعيها وراء غايتين أخريين

الاولى - كسب الوقت فقد كانوا يظنون أن قبولهم المفاوضة في مسألة الجلاء وغيرها يعد دليلا في نظر أوروبا ونظر المصريين على أنهم لا ينوون تأييد احتلالهم فتتخذ أعضاب خصومهم وتتحف حدة المطالبين بجلائهم حتى اذا بدأت المفاوضات عمدوا الى تطويل مدتها والمماطلة في اجراءاتها والتسويق في اظهار نتائجها وبذلك يبتعدون يوما فيوماً عن سنى الاحتلال الاولى فينسى العالم تصريحاتهم بالجلاء ووعودهم باحترام استقلال مصر ويصبح الاحتلال في نظر الدول الاوروبية أمراً شبيهاً بالمألوف شيئاً فشيئاً ولا سيما كلما طالت مدته ولم يرتفع صوت بالاحتجاج عليه هذه هي الغاية الاولى من تلك المفاوضات التي كانوا يعملون على اجرائها .

أما الغاية الثانية فهي محاولة الحصول من الدول أو من الباب العالى على صبيغ مركزهم في مصر بصيغة شرعية وكثيراً ما لعبوا بالالفاظ ليخدعوا مفاوضيهم وليوهموهم أنهم يريدون التخلي عن مصر في حين ان هذه الالفاظ البريئة في ظاهرها كانت تحتوى سموماً قتالة في باطنها

وكانت تدور حول محور واحد هو تحويل انجلترا مركزاً شرعياً في وادى النيل

ولقد ظهرت نيات السياسة الانجليزية تمام الوضوح في خلال المفاوضات المسماة مفاوضات درومندوولف كما ظهرت فيها براعة الانجليز في المماطلة والتسويق وإطالة أمد المفاوضات بغير جدوى كسباً للوقت وتحقيقاً للغايات المستورة

من أجل ذلك رأينا أن نشرح أدوار هذه المفاوضات التي استمرت من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٨٧ وما حدث فيها من مناورات سياسية وأساليب خداعية ليتبين كل مشتغل بالمسألة المصرية مرأى السياسة الانجليزية وطرق تأثيرها وأنواع محاولاتها فلا ينخدع بها ويكون دائماً على حذر من الوقوع في شراكها

ولقد رجعنا في اثبات هذه الحوادث السياسية الخطيرة الى أمهات الكتب التاريخية وفي مقدمتها كتاب « المركز الدولي باصر والسودان » للاستاذ « جول كوشرى » الذى وفي الموضوع حقه وبحنه بحثاً مستفيضاً كشف فيه الغطاء عن كثير من أسرار السياسة الانجليزية

وزارة سالسبورى

في ٩ يونيه سنة ١٨٨٥ سقطت وزارة جلادستون بسبب اقتراح خاص بالميزانية لم تحز فيه أغلبية المجلس فخلفه اللورد سالسبورى في رئاسة الوزارة

وقد ذهب الواقفون على نيات رئيس الوزارة الجديد الى أن وجوده في هذا المنصب ليس من شأنه تقدم المسألة المصرية في طريق جلاء الجنود الانجليزية عن مصر وقد نسبوا اليه انه كان يعتنق تلك القاعدة السياسية التي دان بها دزرائيلي وهي أن «ما يحسن اخذه يحسن حفظه»

تعيين دورمند وولف

وكان أول عمل قام به اللورد سالسبوري أنه عهد الى السير هنري دورمند وولف في أن يقوم بمهمة فوق العادة بمدينة الاستانة وفي ٦ يوليه سنة ١٨٨٥ صرح في مجلس اللوردات بأنه لا مندوحة عن المبادرة بتسوية المصاعب التي تثقل كاهل مصر والسودان في وقت واحد وهي مصاعب حرية وسياسية ومالية معا

وفي ٥ أغسطس قام المستر لوسون في مجلس العموم وسأل عن الغرض من مهمة وولف فكان جواب وزير المالية وقتئذ مقصوداً على العبارة التي اعتاد الوزراء ان يقولوها عند ما يريدون السكوت وهي «ان الوقت لم يحن بعد لمناقشة الشؤون المصرية»

تدخل فرنسا وتهرب انجلترا

والظاهر ان نية انجلترا في ذلك الوقت كانت ترمي الى الانفراد بتركيا وعقد اتفاقية معها تؤدي الى تسوية مركز الانجليز في مصر وكان تدخل اية دولة اخرى في الموضوع مما يعرقل هذه المساعي ولكن فرنسا بالرغم من الاخطاء التي ارتكبتها ارادت ان تحاول من جديد فتح باب المسألة المصرية مع انجلترا بمناسبة مهمة وولف

ففي ٧ أغسطس قصد الميسيو وادنجتن سفير فرنسا في لندن إلى اللورد سالسبوري وفاتحه في مهمة السير هنري درمندوولف وأظهر له رغبة الحكومة الفرنسية في أن يعرج الاندوب الانجليزي على باريس قبل سفره إلى الاستانة ليتحدث مع وزير الخارجية بقصد إزالة الأثر السيئ الذي ترتب على ماشاع وذاع حول هذه المهمة التي لا يعلم الناس شيئاً عن حقيقتها

فكان جواب اللورد سالسبوري أن وولف مرتبط بمواعيد خاصة في فيينا وأنه لا بد له من أن يكون فيها في يوم محدود وعلى ذلك فليس في الوقت متسع لتغيير طريق سفره ثم أضاف إلى ذلك أن الحكومة الانجليزية ترمي فقط إلى الاستعانة بحكومة الباب العالي تهدئة بعض الأراضي السودانية المتاخمة لمصر

ثم انتقل الحديث بعد ذلك إلى مصاعب المسألة المصرية فحاول الميسيو وادنجتن أن يعالج نقطة الجلاء من جديد وقال للورد سالسبوري «إن فرنسا مستعدة لأن تتعهد بطريقة جازمة بعدم إرسال جنود فرنسية إلى مصر عند ما يجلو الجنود الانجليزية عنها وقد تعرضت الحكومة الفرنسية للوم بعض الأحزاب من جراء إعطائها هذا التعهد ومع ذلك فإنها مصممة على الاحتفاظ به » ولكن اللورد سالسبوري الذي أراد من أول الأمر أن يهرب من مناقشة هذه المسألة لم يخرج جواباً على هذه النقطة ولم يشارك سفير فرنسا في معالجتها

سفر وولف إلى الاستانة

وقد سافر وولف إلى الاستانة فوصل إليها في ٢٢ أغسطس وقابله

السلطان عبد الحميد في ٢٩ أغسطس ودار الحديث في هذه المقابلة على الشؤون العامة وكان كلاهما متحفظا في القول

ثم تكررت المقابلات بين السير هنري درموند وولف وبين الوزيرين كامل باشا وعاصم باشا وفي خلال ذلك انشغلت الدولة بحوادث البلقان عند ما قام أهالي الروملى الشرقى وطلبوا الانضمام الى أماره بلغاريا وظلت الدولة مرتبكة على اثر الحاح الدول بعقد مؤتمر في الاستانة لحل هذه المشكلة التى يقول بعض المؤرخين ان يد الدسائس الاجنبية هى التى حركتها فى الوقت المناسب حتى تنصرف تركيا عن تسوية المسألة المصرية تسوية عادلة وقد قبل السلطان فكرة عقد مؤتمر وأسقط سعيد باشا من الصدارة وعين كامل باشا مكانه وقبلت الحكومة الجديدة تحقيق مطالب أهالي الروملى الشرقى باجالتها على اماره البلغار

وكانت المخبرات مع وولف قد وقفت فى اثناء ذلك فلما انتهت هذه الازمة عادت المفاوضات بينه وبين كامل باشا وانتهت بوضع اتفاقية مبدئية تكون قاعدة للتسوية المقبلة وكان ذلك فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥

اتفاقية ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥

وهذا نص الاتفاقية المذكورة :

(أولا) ترسل كل من الدولة العثمانية وانجلترا مندوبا عاليا الى مصر
(ثانياً) يتدبر المندوب العالى العثمانى متفقا مع الجناب الخديوى أو مع من يعينه هو لهذا الغرض المبين فى الوسائط النافعة لتسكين السودان

ويتفاوض المندوبان والخديوى فى جميع التدبيرات التى يمكن بها تعديل الاحوال المصرية عامة ويكون اجراءؤها برضى الجميع (ثالثاً) يباشر المندوبان العاليان ومعهما الخديوى اصلاح وترتيب العساكر المصرية (رابعاً) ينظر المندوبان العاليان مع الخديوى فى جميع فروع الحكومة المصرية ويمكنهم أن يدخلوا التعديلات التى يرونها لازمة فى كل ما هو داخل فى دائرة فرمانات السلطانية (خامساً) يقع الاعتراف من جانب السلطنة العثمانية بجميع المعاهدات العمومية الاجنبية التى عقدت مع الحضرة الخديوية وذلك اذا لم تكن مخالفة للامتيازات المضمنة فى فرمانات السلطانية (سادساً) عندما يرى المندوبان العاليان ان الأمن على الحدود استقرار وان الحكومة المصرية تسير سيراً حسناً وقد توطد مركزها فعلى كل منهما أن يقدم تقريراً الى دولته لعقد اتفاق باخلاء العساكر الانجليزية للبلاد المصرية فى وقت مرضى (سابعاً) توقع هذه الاتفاقية فى خلال خمسة عشر يوماً ويجرى تبادلها فى الاستانة بعد توقيعها

تعيين الغازى مختار باشا

وقد سافر وولف الى القاهرة بعد توقيع هذه الاتفاقية ثم صدرت ارادة شاهانية فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٥ بتعيين المرحوم احمد مختار باشا مندوباً عالياً عن الدولة الذى صدرت اليه الأوامر بالسفر الى مصر على على ظهر اليخت الشاهانى « عز الدين » فوصل اليها بعد زميله بشهر من الزمن

ملاحظات عامة

وقد كان توقيع هذه الاتفاقية المبدئية التى اتينا على نصوصها فوزا

للسياسة الانجليزية التي عرفت كيف تستدرج المفاوضين العثمانيين وتوقعهم في شراكها فقد كان هؤلاء المفاوضون متمسكين في مبدأ الامر بقصر المفاوضة على تحديد موعد للجلاء عن مصر ولكنهم اخذوا يتزحزون عن موقفهم هذا الى مادونه شيئاً فشيئاً حتى سلموا في النهاية بكثير من الحقوق لانجلترا وفي مقدمتها الاشتراك في وضع النظمات الاصلاحية الداخلية لمصر ولم تأت مسألة الجلاء الا في آخر ما ينظر فيه المندوبان ولا شك ان افراد انجلترا دون بقية الدول بهذا العمل يعد خرقاً للمعاهدات والاتفاقات السابقة التي قضت بان المسألة المصرية مسألة دولية لا يتدخل فيها الا المجموع الاوروبي الذي سبق له تقرير مصير مصر وضمان استقلالها

ولقد كشفت هذه الاتفاقية الغطاء عن سر مهمة وولف وابانت للعالم مرمى السياسة الانجليزية عند ما هربت من الدول وانفردت بالعمل مع تركيا فهي ما أرادت فتح باب المفاوضة في المسألة المصرية لمصلحة مصر أو لمصلحة تركيا وانما أرادت تحقيق المطامع الاستعمارية تحت ستار شرعى

ولذلك قال بعض المؤرخين ان السير درومند وولف عند قدومه للقاهرة كان يخشى ان تعدل تركيا عن تنفيذ الاتفاقية ولا ترسل مندوبها وظل مكتئباً حاراً ولم يهدأ له بال الا عند ما وصل مختار باشا من الاستانة فهناك اطمأن على انه سيستطيع ان يستمر على تنفيذ السياسة التي صدرت له الاوامر باتباعها والتي اقسم الايمان على عدم افشاء اسرارها نعم ان مختار باشا قارم السياسة الانجليزية كما قاومتها روسيا وفرنسا

ولكن المقاومة لم تكن منظمة ولم تكن متفقة على غاية واحدة كما ان
الاساس الذى قبلته تركيا قاعدة للمفاوضة كان اساساً فاسداً وابعاد الدول
الآخري عن المفاوضات كان ضاراً وفضلاً عن كل ذلك فان الظروف لسوء
الخط لم تكن فى جانب مصر بل كانت تعاكسها فلم يخرج الحق ظافراً
من هذا النضال بل خرج مغلوباً على أمره وكيف يكون له غير هذا
المصير وقد اتفقت كل العوامل على مناوئته

تدخل فرنسا

وكان الميسو فريسينيه عادالى السياسة بدخوله فى وزارة بريسون
فى ٦ ابريل سنة ١٨٨٥ وعلى أثر اعادة انتخاب الميسو جريفي رئيساً
للجمهورية عين الميسو فريسينيه رئيساً للوزارة فى ٧ يناير سنة ١٨٨٦
ويظهر انه أراد أن يحاول اصلاح ما ارتكبه من الاخطاء فكتب
الى الميسو منتبلاً سفير فرنسا فى الاستانة يطلب منه ان يقنع السلطان
بضرورة السعى فى اعادة تنظيم الجيش المصرى مع ادخال بعض ضباط
اتراك فيه وقد أعرب الميسو منتبلاً للباب العالى وقتئذ بان فرنسا لن
تحتل مصر مطلقاً كما انها تعارض فى بقاء أية دولة أجنبية على ضفاف النيل

مفاوضات القاهرة

بدأ المفاوضة

وقد بدأت المفاوضة يوم السبت ٩ يناير سنة ١٨٨٦ وكان ذلك بحضور
الخدوي توفيق باشا والسير هنرى درومند وولف ومختار باشا فتليت
الاتفاقية المبدئية التى جعلت قاعدة للمفاوضة وبعد مناقشة فيها صرح

الخدوى بانه نظرا لاهمية المسألة فانه سيتولى المفاوضات بنفسه ثم تناول الكلام مختار باشا فبحث في مسألة السودان وضرورة استرداده بواسطة الجيش المصرى الذى يجب ان يعاد تنظيمه وقد انتهت هذه الجلسة دون ان يتقرر فيها شيء

مختار باشا والسودان

وعلى اثر هذه الجلسة كان مختار باشا يتكلم فى مجالسه الخاصة عن السودان ويطعن فى فكرة اخلائه ويقول ان هذا الاخلاء لامبرر له وان مصر لا يمكن ان تخلو من اضطرابات مدامت محتملة بالانجليز وان فى الاستطاعة استرداد السودان باشتراك الجنود التركية والجنود المصرية

الجلسة الثانية

وفى ٢٠ يناير عقدت الجلسة الثانية للمفاوضات وكان البحث فيها دائراً حول تنظيم الجيش المصرى وكلف مختار باشا بكتابة تقرير عن ذلك ثم تكلم وولف عن ضرورة تخرج ضباط مصريين أكفاء وإتفق الجميع على ضرورة الاسراع بتأليف اوطتين مصريتين لتحل محل الحامية الانجليزية فى سواكن

تقارير مختار باشا

وفى ٦ فبراير قدم مختار باشا تقريره عن الجيش والاتفاق عليه وهو يتلخص فى ان عدد هذا الجيش يجب ان يكون ١٦ الف ينفق عليه ٤١٥ الف جنيه وحيث ان الميزانية الحربية كانت تباع فى ذلك الوقت ١٣٠ الف جنيه وما ينفق على جيش الاحتلال الانجليزى ٢٠٠ الف فيكون المجموع ٣٣٠ الف

ويكون الباقي من المطالب ٨٥ ألفا يمكن الحصول عليها من الاقتصاد
في بعض الفروع الادارية الاخرى

وقال مختار باشا في هذا التقرير ان ساطة الخديوى لا تؤيد الا بتأليف
جيش وطنى منظم يكون فى استطاعته الدفاع عن مصر بدون حاجة الى
تدخل اجنبى كما ان تأليف هذا الجيش يسمح شيئاً فشيئاً بانقاص القوات
الانجليزية حتى يتم الجلاء النهائى

وفى ٢٠ فبراير قدم المندوب العثمانى تقريراً آخر عن السودان قال
فيه مايلى « ان السودان تابع لمصر وهو بهذه الصفة جزء لا يتجزأ من
تركيا كما ان النيل حياة مصر ومن واجب هذه ان تتولى مراقبته ومراقبة
الاراضى التى يجتازها فلا مندوحة عن ايجاد سد تقف الثورة عنده
ويكون هذا السد بمثابة نقطة ارتكاز تبدأ منها عملية التغلب على الثأرين
وهذه النقطة هى دقله فيجب السعى فى استرداد هذه المدينة » ثم عاد
الى التكلم فى مسألة الجيش بما لا يخرج عما تقدم وانما ألح فى القول بأن
استرداد السودان واطفاء نار الثورة لا يتمان الا بجنود مسامة يقودها
ضباط مسامون

عدم ارتياح الانجليز

فلم تصادف هذه الاقتراحات ارتياحاً فى الدوائر الانجليزية لانها
تنافى مصالحة السياسة الانجليزية فان تأليف جيش مصرى وطنى يقوده
ضباط من غير الانجليز وبسط السكينة فى السودان مما ينظر اليه الانجليز

بعين الامتناع ولا سيما الاقتراح الاخير فانهم كانوا يبررون امتداد احتلالهم بحجة الدفاع عن مصر ضد ثورة المهدي فاذا قضى على هذه الثورة بواسطة جيش مصرى بطلت حججهم واحرج مركزهم وقد خشى وولف من فشل مهمته وحاول كثيراً أن يخدع مختار باشا ويحمّله على تعديل اقتراحاته فلم يفلح وأبى المندوب العثماني أن يكون آلة في يد أحد وصمم على تأدية مهمته بكل صدق ونزاهة

سقوط وزارة سالسبورى

وكانت وزارة اللورد سالسبورى قد سقطت في ٣٠ اغسطس فخلفتها وزارة جلادستون

وقد أراد الوزير الجديد ان يقضى على مهمة وولف بمجرد توليه الحكم ولكنه ظل متردداً طويلاً من الوقت فقد كان الغرض الظاهري لهذه المهمة هو البحث عن تحديد موعد للجلاء فالغاؤها معناه - ولو في الظاهر - العدول عن فكرة الجلاء وقد كان جلادستون منذ اشهر قليلة ينادى في احدى منشوراته الانتخابية (١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٥) بأنه « لازم ولا حماية ولا اطالة غير محدودة للاحتلال بل يجب على انجلترا أن تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطانى

ونحن نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه في مقابل المجهودات والتضحيات التى بذلناها لليوم . والسياسة الانجليزية قائمة على خطأ وان أحسن ما يعمل في مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حداً لمثل هذا التدخل »

هذا ما كان يقوله جلادستون وهو في كرسي المعارضة ولكنه عند ما انتقل من المعارضة الى الحكومة لم يشأ ان يبقى نصيراً للجللاء ومع ذلك فانه لم يجترأ ان يعلن تقلبه بل أخذ يسعى بالطرق السياسية المعروفة لاطالة أمد الاحتلال .

اقتراحات إنجلترا

وفي خلال شهر مارس أعلنت إنجلترا انها ترفض اقتراحات مختار باشا وارسالت الوزارة اليه تعديلات تلخص فيما يلي
أولاً — لا يتجاوز عدد الجيش المصرى ١٢ ألفاً
ثانياً — يكون سردار الجيش المصرى وضباطه انجليز
ثالثاً — تدفع الحكومة المصرية ٢٠٠ ألف جنيه نفقة لجيش الاحتلال
فاعتبر مختار باشا هذه الاقتراحات بمثابة ابقاء القديم على قدمه وهدد بقطع المفاوضات

وفي أول مايو سنة ١٨٨٦ عقدت جلسة جديدة في قصر عابدين تبادل فيها المفاوضون المناقشة في المسألة العسكرية
وفي ٦ مايو أعلن المستر جلادستون في مجلس العموم التصريح الآتى
« ان حكومة جلالة الملكة بعد فحص اقتراحات مختار باشا فحماً دقيقاً لم تستطع قبولها وقد أبلغ السير هنرى درومند وولف هذا القرار الى المندوب العالى العثمانى وطلب منه بعض تعديلات تذهب بالاعتراضات التى كنا ابديناها »

سقوط جلادستون ووقف المفاوضات

وفي ٩ يونيه سنة ١٨٨٦ سقطت وزارة جلادستون وخلفه اللورد

سالسبورى مرة أخرى فطلب الى وولف أن يوقف المفاوضات واستدعى نوبار باشا الى لندن لمناقشته فى المسألة المصرية فوصل اليها فى ٢٠ سبتمبر ولكن وجوده بها كان بغير جدوى

كشف الستار عن نيات الانجليز

والى هنا انتهت المفاوضات التى كانت تدور فى القاهرة على ان تستأنف بعد ذلك فى الاستانة لابين مختار باشا وولف بل بين وولف ورجال الباب العالى ولا سيما كامل باشا المشهور وقد انتهت هذه المفاوضات باتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٢ المعروفة وسنشرح فيما يلى تفصيل هذه الحوادث ومرمى هذه الاتفاقية ولعب السياسة الانجليزية بالالفاظ ومحاولتها صبغ مركزها الفعلى بصبغة شرعية وغير ذلك من حيل ومناورات وأساليب ليست غريبة عن المفاوضات الانجليزية

غير ان هذا الدور الاول من المفاوضات لم ينته بدون ان يكشف الستار عن النيات الحقيقية للانجليز من هذه المفاوضات فقد نشرت النيمس وقتئذ مقالا أثبتت فيه ان السياسة الانجليزية لم تكن مخلصه فى اعمالها وان وجود المندوب العثمانى فى القاهرة لم يكن الغرض منه الا خديعة الاهالى الوطنيين بايهامهم ان الاتفاق قائم بين انجلترا وبين الدولة صاحبة السيادة على مصر

وقد كتب مكاتب التيمس فى القاهرة الى جريدته يومئذ يقول « ان القاهرة يسكنها ثلاثمائة ألف نسمة منهم عشرة آلاف يخالجهم الشك فى ان مختار باشا يعرض اقتراحات تقابل بالرفض المستمر ولكن باقى

السكان وهم ٢٩٠ ألفا ينظرون اليه باعتباره دليلا محسوسا على ان السلطان يشتغل بالاتفاق مع الانجليز وهذا من شأنه تقليل العداوة التي تصادفها في مصر»

هذا شيء من خبايا السياسة الانجليزية يعامنا كيف نكون منها على حذر فانبثق دائما يقظين غير غافلين

مقارنة بين الماضي والحاضر

اللورد سالسبوري سنة ١٨٨٧ واللورد ملر سنة ١٩٢٠

لم تنجح المفاوضات التي دارت بين الغازي مختار باشا والسير هنري درومند وولف في القاهرة وفي خلال شهر نوفمبر سنة ١٨٨٦ استدعى وولف الى لندن لمناقشة اللورد سالسبوري واللورد اديسلي لوضع القواعد الجديدة للمفاوضات وفي شهر يناير سنة ١٨٨٧ غادر وولف لندن الى الاستانة بمهمة فوق العادة قيل عنها وقتئذ انها ترمي « الى فتح باب المفاوضات مع الباب العالي بقصد ايجاد نظام تخضع له مصر ويكون نوعا من أنواع الحياد مع السعي في تصديق الدول بعد ذلك على هذه النتيجة »

ولقد وضع اللورد سالسبوري في ذلك الوقت قاعدة المفاوضات في صورة مذكرة سلمها للسير هنري درومند وولف ليسيروا فاق ماتضمنته من التعليمات

ولهذه المذكرة أهمية كبرى لا تقف عند مزياتها التاريخية وانما تعداها الى ما هو اعظم شأنًا من ذلك فقد كانت ولا تزال بمثابة القاعدة الاساسية لسياسة انجلترا في مصر من الوجهة العسكرية والشروط التي يعلق عليها

ساسة الأنجليز جلاء جنودهم عن وادى النيل ولا شك ان من يطالع هذه المذكرة بامعان ثم يقارنها بانفاقية وولف وبما ورد في تقرير اللورد ملر الأخير عن الاتفاق الانجائزى المصرى لا يتردد فى الحكم بأن تعليمات سالسبورى كانت دائماً نصب عين كل مفاوض انجائزى عند محاولته حل المسألة المصرية

ولقد نشر اللورد مانر نص هذه المذكرة فى مؤلفه المشهور عن المسألة المصرية عند ايراده أنباء مفاوضات وولف وقدمها بمقدمة صغيرة تثبت أهميتها السياسية الكبرى قال :

« لم يبق الا البحث فى النقطة الدقيقة ، نقطة تنظيم سحب الجنود الانجائزية . وطبعى ان هذا ما كانت تصبو اليه تركيا لانها ما انقطعت منذ الاحتلال عن الالحاح فى هذا الموضوع يعاونها فى مجهودها هذا استمرار الغضب الذى امتلك قلب فرنسا . ورغبة فى الوصول الى حل هذه المسألة العويصة أرسل سير هنرى درومند وولف مرة أخرى الى الاستانة فى يناير سنة ١٨٨٢ ، ومنذ زيارته الأولى تناوب الأمر فى وزارة الخارجية لورد روزبرى ولورد اديسلى . واستقر الشأن فى وزارة الخارجية فى ذلك الوقت للورد سالسبورى ودلت التعليمات التى أصدرها لسير هنرى درومند وولف عند عودته الى الاستانة عن الطابع الذى طبعت به سياستنا فى مصر بطريقة لا تقل أهمية عن الطريقة التى ظهرت من تلغراف لورد غرنفيل الذى أرسله فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ولم تكن هذه التعليمات فى الواقع الا شرحاً لذلك التلغراف . ولست هنا فى مقام المديح وعلى ذلك فى استطاعتى أن أورد التعليمات بشيء من التطويل

مذكرات سالسبورى

عن مسألة الجلاء

فى ١٥ يناير سنة ١٨٨٧ كتب لورد سالسبورى التعليمات الآتية .
« يلعج الساطان على حكومة بريطانيا العظمى فى أن تحدد تاريخاً للجلاء عن مصر وهذا الطلب مؤيد بشكل واضح على من واحدة أو اثنتين من الدول العظمى الأوربية ^(١) وان حكومة جلالة الملكة لشديدة الرغبة فى ارضاء الساطان فى هذا الموضوع ولكنها لا تستطيع أن تحدد تاريخاً للجلاء قريباً كان أو بعيداً الا اذا اتخذت قبل ذلك ما يازم من الاجراءآت لضمان السام فى مصر داخلاً وخارجاً . والغرض الذى ترمى اليه الدول العظمى والذى ترغب حكومة جلالة الملكة فى الوصول اليه يمكن التعبير عنه بطريقة عامة بهذه الصيغة : « حياد مصر » ولكنه حياد مشفوع بتحفظ صريح وهو ضمان الأمن والمحافظة على الاتفاق وأن تستبقى الحكومة الانجليزية حق المحافظة على الاعمال التى انتجها مجهودها الحربى مضافاً اليه ما احتملته بلادها من ضحايا عظمى وكذلك حق حماية تلك الاعمال . نعم انه من المرغوب فيه أشد الرغبة أن لا تطأ أرض مصر قدم جندى من جنسية أخرى الا فى الاحوال التى يازم فيها النقل للذهاب من بحر الى بحر وذلك بشرط أن تكون الحكومة المصرية قادرة على تنفيذ هذا الحل وأن لا تقع قلاقل تعرقل ادارة القضاء أو عمل الساطة التنفيذية وان حكومة جلالة الملكة ترضى عن طيب

(١) يقصد فرنسا وروسيا

خاطر أن يطبق هذا النص متى تم الجلاء على الجنود البريطانية تطبيقه على جنود البلاد الأخرى غير أن هذا التطبيق لا يسرى على إنجلترا إلا في وقت الهدوء « اذ مما لا يجوز اغفاله ان بريطانيا العظمى مادامت تنجلى عن البلاد بمحض ارادتها وبحسن نية فانها تحفظ بالمعاهدة لنفسها حق التدخل اذا هددت سلامة البلاد داخلا أو خارجاً تهديداً جدياً وان تكاليف هذا الامتياز تبعد كل خطر من استعماله الا متى استوجبت الظروف ذلك الاستعمال بطريقة لا مفر منها »



هذه قاعدة السياسة العسكرية لانجلترا في مصر لم تتغير من سنة ١٨٨٧ الى الآن واذا كان اللورد ملز قد اثبتتها في كتابه واعتبرها أساساً للسياسة الانجليزية في مصر فهو لم يشأ ان يحيد عنها عند ما كان يتفاوض مع الوفد المصرى لوضع قواعد الاتفاق بين البلدين فانجلترا لا تعارض في الجلاء ظاهراً ولكنها تصحب هذا الجلاء بشروط واحكام تجعله في حيز العدم وهذه الشروط قد لخصها اللورد سالسبورى في تمسكه « بأن يكون لانجلترا حق التدخل اذا هددت سلامة البلاد داخلا أو خارجاً » وسيرى القراء ان هذا الحكم كان بمثابة حجر الزاوية في اتفاقية وولف كما انه ورد بنصه تقريبا في تقرير اللورد ملز فقد قال عند كلامه عن النقطة العسكرية انه لا يوافق على وضع هذه النقطة في منطقة القنال ثم أضاف الى ذلك « ان مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية في مصر لا تقتصر على ضمان حرية المرور لها في قنال

السويس بل ان الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية ينطوى على أكثر من ذلك كثيرا اذ مصر تقرب شيئاً فشيئاً من ان تصير « عقد ارتباط » كل تلك المواصلات برية كانت أو جوية أو بحرية فاهذه الاعتبارات عدلنا عن تعيين القنطرة أو غيرها في منطقة القنال لنزول الجنود فيها وبعد ماتم التسليم مبدئياً بوجود قوة عسكرية في مصر تركنا مسألة معسكرها حتى يقر القرار عليها مع غيرها من التفاصيل في المفاوضات التي تجرى لعقد المعاهدة المنوية »

ثم تراه يقول عند الكلام على المواصلات الامبراطورية التي وضعت النقطة العسكرية للدفاع عنها « اما المصالح البريطانية الجوهرية فهي ان المواصلات البريطانية العظيمة التي تخترق الاراضى المصرية يجب ان لا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية أو باعداء أجنبي »

فاللورد مانر لم يأت بشيء جديد من عنده في هذه النقطة وانما اكتفى بأن ينفذ تعليمات اللورد سالسبورى بعد أربع وثلاثين سنة وقد نجح في استدراج الوفد لقبول هذه الفكرة مبدئياً ولذلك لم يسعه ان يتكتم أمر هذا النجاح بل بادر الى اثبات تسليم الوفد ببقاء القوة العسكرية في مصر مكتفياً بما احرزه تاركاً اتمام الباقي للمفاوضات الرسمية ضارباً بذلك الامثال على طول اناة السياسة الانجليزية وانتهازها الفرص لتنفيذ سياستها التي لا يتبدل جوهرها وان تبدلت الالفاظ التي تعبر عنها وكأن العالم لم

يطاراً عليه تغيير من سنة ١٨٨٧ الى ١٩٢٠ أو كأن اللورد سالسبورى هو
استاذ السياسة فى الكون فلا يجوز الخروج عن تعليماته

مفاوضات الاستانة

ولنعد الان الى موضوع مفاوضات وولف فنقول ان هذه المفاوضات
بدأت فى عاصمة الدولة العلية فى اليوم الثانى من شهر فبراير بين سعيد
باشا والمندوب الانجليزى فلم تسفر الجلسة الاولى عن أية نتيجة واقتصرت
على تبادل الطلبات المبدئية فان سعيد باشا طلب من جهته تحديد تاريخ
الجلء قبل البحث فى اى شىء آخر فكان جواب وولف بأن تحديد هذا
التاريخ متعلق بالوسائل التى يجرى اتباعها لتوطيد الأمن فى مصر

اقتراحات الانجليز

وفى ٨ فبراير قدم وولف مذكرة ضمنها ثلاثة أمور: أولاً - اقتراح
حيدة مصر وثانياً - تحويل انجلترا حق احتلال البلاد مرة ثانية فى حالة
وقوع اضطراب داخلى أو اعتداء من الخارج ثالثاً - بقاء الضباط الانجليز
فى الجيش المصرى الذى يكون عدده ١٦ ألفاً

ولا يخفى ان هذه الاقتراحات ليست الا سلبية مذكرة سالسبورى
وقد قابلتها تركيا بالرفض ثم وضعت من جانبها مشروعاً يتضمن
الاقتراحات الآتية :

اقتراحات تركيا

أولاً -- ان انجلترا تسحب جنودها من مصر والبلاد التابعة لها بعد
عام ونصف من تاريخ الاتفاق

ثانياً — ان عددًا قليلا من الضباط الانجليز يبقون في الجيش المصرى
ثم يغادرون البلاد بعد عام من تاريخ الجلاء ويحل محلهم ضباط عثمانيون ثالثاً —
تحويل تركيا حق التدخل في مصر لحماية ساطة الخديوى واعادة الامن
الى نصابه اذا اختل واذا وقع اعتداء خارجى على مصر فالدولة العلية تصد
هذا الاعتداء بالاشتراك مع الجنود الانجائزية

رابعاً — بما ان مصر والسودان لا يمكن فصاها فان الدولة العلية
ستطالب من الخديوى ان يختار الوقت المناسب لاعادة السودان



فرفض الانجائز هذا المشروع وظلت المفاوضات مستمرة لتبادل
الآراء فى اقتراحات الفريقين وكانت السياسة الانجائزية ترمى الى حمل
تركيا على قبول ما تعرضه مسهلة لها هذا القبول بأعطائها الوعود المتكررة
على قرب الجلاء عن مصر لانها كانت ترمى الى شئ واحد وهو الحصول
على مركز شرعى فى وادى النيل ولا يهملها ان تجلو الجنود الانجائزية قريبا
أو بعيدا مادام سيصبح لها حق احتلالها والتدخل فيها باقرار الدولة التى
كانت لها السيادة على مصر وتصدق دول أوروبا الاخرى وقد أوشك وولف
أن ينجح فى هذه المهمة لولا تدخل فرنسا وروسيا وضغطها على السلطان
عبد الحميد كما سنشرحه فى موضعه

مشروع جديد لانجائرا

وبعد مخابرات طويلة عاد وولف وقدم مشرعا جديدا ظنانه انه
يرضى الحكومة التركية وهو يتلخص فيما يلى

(أولا) - لا يتغير مركز مصر السياسى بل يبقى كما هو حسب أحكام فرمانات السلطانية (ثانيا) تبقى قناة السويس على الجياد (ثالثا) تنسحب الجنود الانجليزية بعد ثلاثة أعوام من توقيع الاتفاق ويبقى الضباط الانجليز فى الجيش المصرى سنتين اخريين بعد الجلاء (رابعا) تمتنع انجلترا عن الجلاء فى نهاية الثلاثة الاعوام اذا حدث اضطراب داخلى أو هددت مصر من الخارج (خامسا) يحق لانجلترا احتلال مصر بمساعدة الجنود التركية اذا وقع اضطراب داخلى فى البلاد أو خشى من اعتداء دولة اجنبية (سادسا) تطلب الدولتان المصدقتان على هذا الوفاق من بقية الدول التصديق على أحكام الاتفاق واجراء بعض تعديلات فيما يتعلق بامتيازات الاجانب

اقتراحات الباب العالى

فعارضت الدولة فى بعض هذه الاحكام واقترحت ان يكون لها وحدها حق ارسال جنود الى مصر فى حالة وقوع اضطراب داخلى أو خارجى فيها

فلم توافق انجلترا على ذلك وأعلنت الباب العالى انها متمسكة بنقطتين اساسيتين

الاولى - حيده مصر

الثانية - تخويل انجلترا حق احتلال البلاد فى حالة الاضطراب .

وانه بدون قبول هذين الشرطين لا تسحب انجلترا جنودها

فلم يرق لدى المفاوضين العثمانيين كلمة « حيده » اذ اعتبروها مؤذية

لمعنى انفصال مصر عن الدولة واقترحوا تغييرها بلفظتى « سلامة البلاد »
تدخل فرنسا .

وفى خلال هذه الحوادث كان ممثلو المانيا والنمسا وايطاليا يؤيدون
السياسة الانجائزية على تقيض روسيا وفرنسا وقد قررت الاخيرة ان
تؤيد الباب العالى فى مطالبه فذهب المسيو (امبرت) القائم باعمال السفير
الفرنسى الى السير وولف ونصح له ان يحدد تاريخ الجلاء قبل أية مناقشة
فأجاب المندوب الانجائزى بالرفض

جاسة ١٤ مارس

وفى ١٤ مارس عقدت جلسة للمفاوضة وكان البحث مقصوراً فيها
على مسألة الحيدة فأصر الباب العالى على رفض هذا الاقتراح وحاول
وولف ان يقنع المفاوضين العثمانيين بصواب هذا النظام قائلاً ان حيدة
قناة السويس لا تكون ذات قيمة الا اذا كان شاطئاً هذه القناة وجميع
الاراضى المصرية بمنجاة من اطماع الدول ولكن المفاوضين العثمانيين لم
يقتنعوا واخرجوا المناقشة من دائرتها وعادوا الى التكلم فى مسألة
تأريخ الجلاء

اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧

وبعد جلسات متعددة وأخذ ورد بين المفاوضين أخذ السير هنرى
درومند وولف يتغلب شيئاً فشيئاً على كامل باشا وسعيد باشا حتى جذبهما
الى النظرية الانجائزية فقبلاً مبدأ إعادة احتلال مصر بواسطة الجنود
الانجائزية فى حالة وقوع اضطراب بها كما قبلاً بقاء الضباط الانجائز

بالجيش المصرى مدة من الزمن وكان هذا القبول خطأ من اخطاء سياسة
كامل باشا العديدة

وبذلك فازت السياسة الانجليزية وبادر اللورد سالسبورى فارق
لمندوبه بأن يسرع لعقد اتفاق على هذه القاعدة وفعلا وقع الفريقان فى
٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ على الاتفاقية المعروفة باتفاقية الاستانة أو وفاق
درومند وولف وكامل وسعيد لان الثلاثة وقعوه بامضاءاتهم

وهذه الاتفاقية تتلخص فيما يلى

فالمادة (الاولى) خاصة بابقاء الفرمانات السلطانية مرعية الجانب
فى مصر و (الثانية) نقضى بان القطر المصرى يشمل جميع الاراضى
المنصوص عليها فى الفرمانات السلطانية و (الثالثة) تبحث فى مسألة
حياد قناة السويس واستدعاء الدول الموقعة على معاهدة براين للتصديق
على وفاق يضمن حرية الملاحة فى القناة و (الرابعة) خاصة بالجيش المصرى
والمحافظة على الامن فى مصر والسودان وتحويل انجلترا حق تنظيم الجيش
وابقاء ضباطها فيه وكذلك ابقاء جزء من جنودها و (الخامسة) خاصة
بالجلاء وشرائطه ولما كانت هذه المادة هى أهم احكام الاتفاق وهى التى
دار عليها النزاع الطويل مع فرنسا وروسيا وبين الباب العالى وانجلترا
فنحن لا نرى بدا من اثباتها بنصها بعد و (السادسة) خاصة بدعوة الدول
الى التصديق على هذا الوفاق و (السابعة) خاصة بان يوقع على هذا
الوفاق كل من السلطان وملكة انجلترا فى خلال شهر واحد اعتباراً من
تاريخ توقيع المفاوضين

المادة الخامسة

وهذا نص المادة الخامسة « بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ هذا الاتفاق تتعهد الحكومة البريطانية بسحب جنودها من مصر وإذا ظهر في ذلك الميعاد خطر في الداخل أو الخارج يستلزم تأجيل الجلاء فإن الجنود الانجليزية ستسحب من مصر مباشرة بعد زوال هذا الخطر وبعد مضي سنتين من تاريخ هذا الجلاء فإن النصوص الواردة في المادة الرابعة (المصرحة ببقاء القوات الانجليزية بقاء مؤقتا) ينتهى مفعولها تماما وعند سحب الجنود البريطانية فإن مصر تتمتع بمزايا مبدأ سلامة أرضها ^(١) وعند المصادقة على هذا الاتفاق فإن الدول العظمى ستدعى للتوقيع على عقد تعترف فيه وتضمن به عدم التعدي على الاراضى المصرية وبموجب هذا العقد لا يكون لأيّة دولة ولا بأية مناسبة الحق في انزال جنودها الى أرض مصر الا في الاحوال المنصوص عنها في اللائحة المرفقة بهذا الاتفاق (وهى الحالة التى يحصل فيها وقف الملاحة في قناة السويس)

وعلى كل حال فإن الحكومة العثمانية ستستعمل حقها في احتلال مصر احتلالا عسكريا اذا كانت هناك أسباب تدعو للتخوف من اغارة من الخارج أو اذا اضطرب النظام والأمن في الداخل أو اذا رفضت خديوية مصر أن تقوم بواجباتها نحو صاحب السيادة أو تعهداتها الدولية

(١) عبارة مبدأ سلامة أرضها وضعت بناء على طلب المفوضين العثمانيين بدلا من عبارة « الحيدة » التى كانت تركيا تنفر منها

وبموجب هذا الاتفاق مصرح للحكومة البريطانية من جهتها
أن ترسل في الأحوال سالفه الذكر جنوداً الى مصر لتتخذ الاجراءآت
اللازمة لدرء هذه الأخطار وعند تنفيذ هذه الاجراءآت فان ضبط
هذه الجنود يعملون محافظين على مايجب الى ساطة السيادة من الاحترام
وان الجنود العثمانية والجنود البريطانية تنسحب من مصر عند
ما تزول أسباب هذا التدخل

واذا عاق الدولة العلية عائق يمنعها من ارسال جنودها الى مصر
فعليها أن ترسل مندوباً يبقى فيها طول مدة بقاء الجنود الانجليزية
هذه هي المادة التي أثارت احتجاجات فرنسا وروسيا والحقيقة انها
ضارة بمصالح مصر ولا تستفيد منها الا السياسة الانجليزية التي أرادت
بها الحصول من تركيا ومن الدول - متى أقرت الوفاق - على توكيل مجعها
قانونا صاحبة حق في احتلال مصر عند وقوع اضطراب فيها وقد رأينا
من الحوادث الماضية كيف خلقت إنجلترا هذه الاضطرابات وكيف
سوغت لنفسها ضرب الاسكندرية لاسباب تافهة فاقتلاع عذر للاحتلال
لم يكن صعباً على السياسة الانجليزية وانما الصعب هو صبغ هذا الاحتلال
بصبغة شرعية وهذا ما كانت ترمى اليه بالمادة الخامسة التي نحن بصدد
وقد أرادت إنجلترا من النص على اشتراك تركيا معها في الاحتلال
ذر الرماد في العيون لانها كانت تعلم من الحوادث السابقة ان تركيا لا تبادر
الى هذا العمل الا بعد فوات الوقت

ولقد أشار اللورد ملر الى هذه النية فقال في كتابه « ان مشاركة

السلطان لنا لم تكن ذات قيمة من الوجهة العملية لما هو معروف من ان تركيا لا تكون مستعدة للعمل السريع عند مطالبتها به وعلى ذلك فانه في حالة وقوع اضطرابات في مصر فان إنجلترا هي التي كانت تتولى قمعها بمفردها »

وقد زاد هذه النية الخفية جلاء ان المادة الخامسة نصت نصاً صريحاً على هذا الاحتمال فقالت : « انه عند وقوع عائق يحول دون ارسال جنود تركية الى مصر فعلى الحكومة العثمانية أن ترسل مندوباً عنها »

المعارضة في الاتفاق ومرمى السياسة الانجليزية

ولقد انصرفت جهود السياسة الانجليزية بعد توقيع هذا الاتفاق الى الحصول على تصديق السلطان عبد الحميد وكادت تدرك هذه العبة لولا وقوف فرنسا وروسيا في وجهها فان هاتين الدولتين قامتتا وقتئذ بدور سياسى كبير سنأتى على تفاصيله بعد وكان من نتيجته امتناع السلطان عن التوقيع وانقطاع المفاوضات بغير جدوى

ولا شك في ان هذه المفاوضات التي قام بها درمندوولف بارشاد اللورد سالسبورى تعد درساً جديراً بأن نقف منه على الأساليب العملية للسياسة الانجليزية فهي تعتمد في مفاوضاتها على قاعدتين أساسيتين

الأولى - وضع أساس صالح لتحقيق أغراضها وفاسد لمن يريد مفاوضاتها ثم اجراء المفاوضة على هذا الأساس

وبواسطة هذا الأساس تستطيع استدراج مفاوضاتها الى الغاية

التي تنشدها فلا يشعر هؤلاء المفاوضون الا وهم يشتركون في اقامة بناء لاعلى الاساس الذى كان يجب أن يشيدوا عملهم فوقه وانما على الاساس الذى عرفت السياسة الانجليزية كيف تجذبهم اليه حتى يقبلوه وقد كان هذا شأن كامل باشا ومن اشترك معه فى العمل فقد قبلوا ان يعملوا على الاساس الفاسد المقدم اليهم فزلت اقدامهم وبعد ان كانوا ينادون صباح مساء بضرورة تحديد تاريخ الجلاء قبل أية مناقشة وبأن تركيا هى التى تملك وحدها حق التدخل فى مصر تحولوا شيئا فشيئا عن هذه الغاية الى مادونها وانجذبوا وراء وولف ونظرياته

أما القاعدة الثانية - فهى التسوية والمماثلة والصبر الطويل بقصد التغلب على مقاومة المفاوضين

واقترح الاستاذ كوشرى فى هذا الصدد « لو كانت السياسة الحقيقية منحصرة فى فن الانتظار لكان السير درومند وولف سياسيا عظيما فأن مفاوضات الاستانة كانت تسير ببطء على وتيرة واحدة اكثر مدعاة للملل مما كانت عليه فى القاهرة ولم تكن هناك مفاوضات ومناقشات بل كانت مجرد محادثات عقيمة وتكرار مستمر لاقوال سبق ابدائها »

هذا اسلوب من اساليب المفاوضة لدى الانجليز وقد عرفوا كيف يتغلبون به على خصومهم اذا كانوا غافلين

والحكيم من يعرف كيف يجرد السياسة الانجليزية من هذه الاساحة فلا يدخل المفاوضة الاعلى أساس صالح ولا يتزعزع ايمانه حيال وسائل المماثلة والتسوية. وبهذه الطريقة وحدها يستطيع المفاوض ان يأمن شر الاساحة الانجليزية فى خلال المعركة السياسية الحاسمة

موقف فرنسا وروسيا

حيال اتفاقية الاستانة

وقع السير هنرى دروموند وولف والمفاوضان العثمانيان كامل باشا وسعيد باشا اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ وفى اليوم التالى قصد كامل باشا الى دار السفارة الفرنسية وأبلغ المسيو منتبلو السفير الفرنسى ان حكومة الباب العالى أقرت احكام الاتفاقية التى سترفع الى السلطان للتصديق عليها فبادر السفير الى اطلاع حكومته على الامر وكانت هناك ازمة وزارية فى فرنسا لان وزارة (جوبايه) كانت قدمت استقالتها منذ ١٧ مايو وكان وزير الخارجية فيها هو المسيو فلورنس فلما تلقى ما بعث به المسيو منتبلو لم يستطع ان يصدر اليه تعليمات يكون من شأنها تقييد من يخلفه فى وزارة الخارجية

فحار السفير فى موقفه وقصد الى المسيو نيليدوف سفير روسيا ورجا منه ان يتدخل فى المسألة حتى لا تصبح أوروبا امام امر واقع وقد تلقى السفير الروسى من حكومته اذنا بالتدخل ففعل وكان هذا مبدءاً الاعتراض على اتفاقية الاستانة

وبعد ذلك وقف المسيو منتبلو على نص هذه الاتفاقية فأبرقه الى المسيو فلورنس وألح فى ضرورة اسعافه بالتعليمات التى يسير عليها فأجاب المسيو فلورنس بأن الازمة الوزارية لاتزال قائمة وانه لا يملك الاشارة بأوامر صريحة وانه يرى شخصيا ان بعض أحكام هذه الاتفاقية يمكن مناقشتها بينما هناك أحكام لا يمكن قبولها بأى حال من الاحوال وعلى

ذلك فانه يعتقد ان الميسو منتبلو لا يكون محلا للوم اذا ابدى هذه التحفظات ولا سيما فيما يتعلق بالمادة الخامسة

اول احتجاج لفرنسا

وعلى اثر هذا الجواب ذهب السفير الفرنسى الى كامل باشا واحتج على المادة الخامسة فأجاب كامل باشا بأن احتجاج فرنسا يغير الموقف السياسى وعلى ذلك فانه سيفكر فى ذلك ولكنه بدل ان ينبئ السلطان بالحقيقة قدم اليه تقريراً عن هذه الاتفاقية ذهب فيه الى ان فرنسا لم تعرض عليها وان موافقتها أمر محقق

وفى خلال ذلك كانت الازمة الوزارية فى فرنسا قد انتهت بتأليف وزارة روفيه التى بقى فيها الميسو فلورنس وزيراً للخارجية احتجاج الوزارة الفرنسية الجديدة

فبادر وزير الخارجية باعلان ان الحكومة الفرنسية لاتوافق بأى حال على الاتفاقية المطلوب تصديق السلطان عليها وفى ٣١ مايو أبلغ الميسو منتبلو السير هنرى درومندوولف ان فرنسا معارضة فى المادة الخامسة فما كان من وولف الا ان أنبأ حكومته بذلك الاحتجاج

احتجاج روسيا

وفى الوقت نفسه قصد الميسو نيليدوف سفير روسيا الى الباب العالى وخاطب وزراء الدولة بلهجة شديدة وأخذهم على انهم ضحوا مصالح سلطانهم فى سبيل مصلحة بريطانيا العظمى كما ان الميسو جيرس خاطب سفير تركيا فى عاصمة روسيا بمثل هذه الالهجة وقال له ان روسيا بمعارضتها فى هذه الاتفاقية لاتفعل الا ما فيه مصلحة السلطان

وأخذت الصحافة الروسية تشارك حكومتها في ذلك الاحتجاج ومن ذلك ما كتبتته جريدة «الغازيت الروسية» اذ قالت : « ان روسيا لا يمكنها ان تقبل مثل هذه التسوية ولها الحق الصريح في الاحتجاج عليها فانها احدى الدول التي تضمن الدين المصري وهي لا تسمح لانجلترا بأن تتخذ من مصر ممراً تحت سيادتها في هذا الشرق القريب جداً منا »

السعى في تعديل المادة الخامسة

وكانت الحركة الاحتجاجية سبباً في دفع كامل باشا الى السعى في تعديل المادة الخامسة فقصد الى السير درومند وولف في أول يونيه وسأله عما اذا كان من الممكن تغيير هذه المادة نظراً لما أبدى عليها من الاعتراضات من جانب فرنسا وروسيا فرفض وولف هذا الطلب والح في ضرورة لوصول الى حل سريع

فلم ييأس المفاوضون العثمانيون من هذا الجواب بل عرضوا أن يكون تدخل الانجليز بمثابة « مساعدة تمدها الحكومة بدون أن يكون فيها مساس بحقوق الساطان على مصر » وفسروا ذلك بأن يكون نزول الجنود الانجليزية عند وقوع الاضطرابات معلقاً على موافقة الباب العالي فرفض وولف هذا العرض أيضاً

وفي الوقت نفسه قصد رستم باشا سفير الدولة في لندن الى اللورد سالسبورى وعرض عليه الاقتراح عينه فرفضه الوزير الانجليزى رفضاً باتاً وصرح بأنه لا محيص من ان الجنود الانجليزية تكون مطلقة الحرية في العمل عند ما تدعو الحالة اليها في مصر

بين الساطان عبد الحميد وسفير فرنسا

وفي ٣ يونيه طلب المسيو منتبلو مقابلة الساطان عبد الحميد خوفاً من أن يكون كامل باشا لم يطلع على الحقيقة وكانت المقابلة طويلة شرح فيها المسيو منتبلو أوجه اعتراض فرنسا على الاتفاقية ولا سيما المادة الخامسة

فكان جواب الساطان انه في حاجة الى تأييد لان سفراء المانيا والنمسا وايطاليا بعد ان كانوا ملتزمين خطة الحياد انضموا الى سياسة انجلترا وقالوا له ان عدم موافقة تركيا على الاتفاقية قد ينشأ عنه ان الاحتلال البريطاني المؤقت لمصر يصبح احتلالاً ابدياً

وبعد انتهاء هذه الحادثة الشفوية بين الساطان والسفير الفرنسي طلب الاول مائخداً مكتوباً من هذه الحادثة فتولى أحد رجال السكرتارية الساطانية كتابة هذا المائخص وقدمه للمسيو منتبلو لاقراءه

ويقول الاستاذ كوشري الذي يروي هذا الحادث ان المسيو منتبلو لاحظ ان التعبيرات التي تضمنها المائخص كانت أشد لهجة من التعبيرات التي فاه بها ومع ذلك فانه لم يطالب تغييرها خوفاً من أن يتهم بالتمهق

احتجاج مختار باشا والعلماء

ولم يقف الاحتجاج على الاتفاقية عند فرنسا والروسيا بل ان الغازي احمد مختار باشا أرسل محتج عليها وشاركه في هذا الاحتجاج كثير من علماء الاستانة معرحين بأن فيها مساساً بحقوق الساطان وخطب بعضهم في هذا الموضوع بما يفيد ان قبول أحكام الاتفاقية معناه التنازل عن

بلاد اسلامية لقوم غير مسلمين وان أحكام الشرع تحرم على السلطان
الاقدام على مثل ذلك

موقف السلطان عبد الحميد

وفي منتصف شهر يونيه أرسل السلطان عبد الحميد يطلب السير
هنرى درمندوولف والسير ويت سفير إنجلترا فى الاستانة وأبغها
انه نظراً لاعتراض فرنسا وروسيا لا يستطيع التصديق على الاتفاقية لان
مثل هذا التصديق يعرض تركيا لحرب مع روسيا
ثم اقترح تعديل المادة الخامسة كما يلي :

« عند وقوع اضطراب داخلى فى مصر أو عند وقوع خطر خارجى
عليها تبادر الحكومة العثمانية الى اتخاذ الوسائل اللازمة لقمع الاضطراب
ولمنع الخطر الخارجى بارسال جنودها الى مصر ومع ذلك فاذا حالت
حوادث دون القيام بذلك او اذا كانت الحالة تستدعى الاستعانة بالحكومة
الانجليزية فانها تدعوها الى ذلك »

فأجاب وولف بأنه سيعرض الأمر على حكومته

رد سالسبورى على اقتراح السلطان

وفي ١٧ يونيه بعث اللورد سالسبورى بتلغراف الى وولف يقول فيه :
« ان حكومة جلالة الملكة لاتنوى الجلاء عن مصر الا اذا كانت
واثقة تمام الوثوق من ان الامن فيها لا يكون معرضاً لخطر من اعتداءات
خارجية أو اضطرابات داخلية وان الحكومة ستظل متمسكة بهذه
الخطة سواء أصدق على هذه الاتفاقية أم لم يصدق حتى ولورفضت دولة
كبرى من دول البحر الابيض الموافقة على احكام هذه الاتفاقية

وبدون التأكد من الاحتفاظ بالامن في مصر لا تجلو انجلترا عن أراضيها ولكن عدم اقرار هذه الاتفاقية من جانب دولة من دول البحر الايض لا يخول انجلترا الحق في اعلان ان الاحتلال مؤبد ولا في اطالة هذا الاحتلال الى أكثر مما كان يبقى اذا لم تكن هذه الاتفاقية قد وقعت »

ثم أضاف اللورد سالسبوري الى ذلك ان انجلترا لا توافق على أى تنازل الا اذا كان متفقاً مع بقاء المعنى الذى ترمى اليه الاتفاقية ولما كان التعديل المعروض غير محقق لذلك فهو يرفضه
وقد بادر وولف فابلق السلطان هذا القرار وحاول ان يقنعه بضرورة التصديق على الاتفاقية فأبى السلطان وطلب امداد المهلة الخاصة بالتصديق والى كانت تنتهى فى ٢٢ يونيه أى بعد توقيع الاتفاقية بشهر فلم يسع وولف الا القبول

اشتداد فرنسا فى الاحتجاج

ونشر مستند سرى

وفى خلال ذلك أخذت فرنسا تشتد فى الاحتجاج على الاتفاقية تؤيدها روسيا بواسطة السفيرين المقيمين فى الاستانة
وفى ١٩ يونيو أرسل المسيو منتبلو الى السلطان كتابا خاصا باللغة التركية ومختوما بخاتم السفارة الفرنسية فتمكن وولف من الحصول على صورة من هذا الخطاب وأرسله بطريق البرق الى اللورد سالسبوري فلم يتردد الوزير الانجليزى فى نشره بالكتاب الازرق

وقد اعترض رجال السياسة في فرنسا على هذا العمل ولا سيما لان
الحكومة الانجليزية نشرت الكتاب قبل ان تتحقق من صحته وبدون
أن تراجع الحكومة الفرنسية فيه

وهذا تعريب الخطاب

« يا صاحب الجلالة

ان الحكومة الفرنسية مصممة كل التصميم على أن لا تقبل الحالة
التي ستنتج عن المصادقة على الاتفاق المصري

وفي حالة المصادقة على الاتفاق فان الحكومة الفرنسية ستقصر
مجهودها على صوالحها الخاصة التي قد يظهر بها ضياع التوازن في
البحر الابيض المتوسط ووصولاً الى هذا الغرض ستتخذ الاجراءات
اللازمة لحمايتها

وفي الحالة العكسية أي اذا لم تصادق جلالتم على الاتفاق المنوه
عنه آنفا فان سفير فرنسا مصرح له من حكومته بأن يعطى لجلالتم
تأكيداً صريحاً قاطعاً بأن الحكومة الفرنسية ستحمي وتضمن جلالتم
من النتائج التي تتولد عن عدم المصادقة المطاوعة مهما كان من أمرها

وبناء عليه فان جلالتم - ولم يصبح لديها أي شك في هذه المسألة -
في مقدورها برفضها المصادقة على هذا الاتفاق ان تقدم ترصية تامة للامم
الاسلامية التي دخل عليها القلق والارتباك من جراء ذلك وان تؤيد وتقوى
صلات الصداقة القديمة بين بلادكم وفرنسا

وبما ان سياسة فرنسا المنزهة عن الاغراض والمطامع هي السياسة

الوحيدة التي تستطيع حماية الامبراطورية العثمانية من اعتداءات إنجلترا ونواياها الاستعمارية فان استبقاء مودة فرنسا يجب ان يكون في نظر جلالتم أكثر مزية واعظم نفعا »

ولقد كان لهذا الخطاب تأثير حاسم على السلطان ويقول بعض المؤرخين انه كان مصحوبا بتهديدات اخرى فقد أفهم وقتئذ انه اذا صدق على الاتفاقية فان فرنسا وروسيا تحتلان بعض ولايات الدولة ولا تجلو ان عنها الا بعد عقد اتفاق شبيه باتفاقية وولف وقد صرح في خلال هذه التهديدات بأن فرنسا تنوى العمل في سوريا بينما روسيا تعمل في ارمينيا (١)

وعلى ذلك فقد استمر السلطان يرفض التصديق وفي ٣٠ يونيه اعلنت الحكومة الانجليزية ان الملكة وقعت على الاتفاقية ولكن السلطان لا يزال يطلب التأجيل

وفي ١١ يوليه اعلنت الحكومة من جديد انها سمحت للسير وولف بالانتظار بضعة ايام.

قطع المفاوضات

وكانت آخر مهلة للتوقيع تنتهي في يوم الجمعة ١٥ يوليه ففي صباح ذلك اليوم غادر السير هنري درومند وولف (طرايا) قاصدا الى دار السفارة الانجليزية في (بيرا) وابلغ السراي انه على استعداد للحضور فأجيب بأنه مدعو للحضور في سراي يلدز بناء على أمر السلطان فقصد اليه مسرعا وظل منتظرا فيها طول النهار رجاء ان يعلنه أحد بحلول موعد

(١) أنظر كتاب التاريخ السياسي للجمهورية الثالثة الفرنسية تأليف المشيوي

المقابلة الساطانية فلم يظفر بها وفي اليوم السادس عشر من شهر يوليه غادر المفاوض الانجليزى مدينة الاستانة فى منتصف الليل عائدا الى لندن وفى نفس ذلك اليوم توجه رستم باشا سفير تركيا فى لندن الى اللورد سالسبورى وأبلغه ان الساطان نظرا لاحتجاجات فرنسا وروسيا اضطر أن يمتنع عن مقابلة السير وولف خوفا من ان تؤول هذه المقابلة بأنها وعد بالتصديق على الاتفاقية واضاف الى ذلك بأنه مكلف بالاستمرار فى المفاوضات فى لندن فكان جواب اللورد سالسبورى « من المستحيل استئناف هذه المفاوضات فى الحال ولا التعمد باستئنافها فى المستقبل »

وبذلك قطعت مفاوضات درومند وولف

ملاحظات عامة

على مفاوضات درومند وولف

شرحنا فيما تقدم تفصيل المفاوضات التى تولاهما السير درومند وولف مع مختار باشا أولا فى القاهرة ثم مع الباب العالى ثانياً فى الاستانة والادوار التى مرت بها ووضع اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ ثم معارضة فرنسا وروسيا فيها وما ترتب على هذه المعارضة من امتناع الساطان عن التصديق على الاتفاقية وقطع المفاوضات ومغادرة وولف مدينة الاستانة الى عاصمة بلاده

والآن نريد ان نتكلم عن هذه الاتفاقية من الوجهة المصرية وعن موقف فرنسا حيالها وهل هناك اخطاء ارتكبت أم لا وهل كان فى الاستطاعة الاستفادة من ذلك الموقف السياسى أم لم يكن ذلك مستطاعا :

مركز انجلترا في مصر

واتفاقية الاستانة

لا شك ان انجلترا كانت تسمى في خلال هذه المفاوضات الى تسوية مركزها في مصر والحصول من الدول على شبه توكيل شرعى باحتلال وادى النيل فان أحكام المادة الخامسة من اتفاقية الاستانة لاتدع مجالاً للتردد في استخلاص الغاية الاستعمارية للسياسة الانجليزية

فقد علق انجلترا جلاءها عن الاراضى المصرية بشرطين الاول - مرور ثلاث سنوات من يوم التصديق على الاتفاقية بشرط أن تكون مصر في ذلك الوقت غير معرضة لاضطرابات داخلية أو خارجية

ثانياً - ان يكون لانجلترا الحق في العودة لاحتلال مصر اذا وقعت فيها اضطرابات داخلية أو كانت هناك أسباب تدعو للتخوف من اغارة من الخارج أو اذا رفضت الخديوية المصرية ان تقوم بواجباتها نحو صاحب السيادة او نحو تعهداتها الدولية

فيتبين من هذا ان فكرة الجلاء لم ترد في هذه المادة الا ذراً لارماد فقط لان انجلترا التي اطلقت قنابلها على الاسكندرية فدمرتها وفتكت بارواح أهلها متذرعة بتلك الحجج الواهية المعروفة ما كانت تتردد لحظة في خلق الاضطرابات أو في الادعاء بوجود هذه الاضطرابات لمجرد وقوع حادثة فردية لتقول بانها مضطرة لتأجيل موعد الجلاء حتى تزول هذه الاضطرابات المزعومة مادامت أحكام المادة الخامسة تبيح لها ذلك فانجلترا ما كانت تنوى الجلاء عن مصر عند وضع هذه الاتفاقية

وانما كانت تريد ان يصبح احتلالها شرعياً بعد مضي تلك الثلاث السنوات والا لو كانت حسنة النية من هذه الوجهة لما علقت تحديد ميعاد الجلاء بهذا الشرط المرن الذي تعرف السياسة الانجليزية كيف تستخدمه لمصلحتها

على اننا لو سلمنا جدلاً بان انجلترا كانت ستجاول حقيقة في سنة ١٨٩٠ لما جاز لنا أن ننسى الاخطار المحدقة بمركز مصر من جراء الشرط الثاني الذي يخول انجلترا احتلال مصر مرة ثانية عند وقوع سبب من تلك الاسباب المنصوص عليها في الاتفاقية وخصوصاً الحالة التي عبر عنها واضع المادة الخامسة بقوله « اذا كانت هناك أسباب تدعو للتخوف من اغارة من الخارج » فان الاسباب التي تدعو لمثل هذا التخوف كثيرة ويمكن القول بوجودها في كل وقت تقريباً والسياسة تستطيع تطبيقها عند وقوع أى نزاع دولي وبالجملة تصبح مصر تحت رحمة الاحتلال الانجليزي كلما حدثت أزمة سياسية في أوروبا أو في الشرق ولا يكون جلاء الانجليز عنها في اول الامر - اذا فرضنا تحققه جدلاً - الا لوقت قصير

ثم لا يلبث هذا الاحتلال ان يعود بصورة أخرى مصبوغة بصبغة شرعية وتدخل انجلترا مصر باعتبارها شريكة تركيا ونائبة عنها ثم وكيلة عن أوروبا أيضاً

هذه هي النتيجة التي كانت تترتب حتماً عن اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ اذا كانت تركيا صدقت عليها ثم أقرتها أوروبا بعد ذلك

فليس من بعد النظر ان يرضى أحد بمثل هذه الاتفاقيات التي تتكرر فيها كلمة الجلاء ويتحدد بها ميعاد خروج الانجليز من مصر مادام الغرض

الحقيقي الذي يقرأ من ظاهر السطور وباطنها يرمى الى شئ آخر هو ان الامر الفعلي غير الشرعى يصبح أمراً قانونياً شرعياً

وفي هذا تنحصر مهارة السياسة الانجليزية عند ما تدخل في مفاوضات مع دولة أخرى فهي تتخذ من ظاهر الالفاظ شركاً سياسياً لاصطياد المفاوضين اذا كانوا غافلين عن الخطر المحقق بهم

فالانجليز لا يهتمهم ضخم الالفاظ وفخم العبارات وانما يهتمهم المعنى الدفين الذي يفسرون به معاهداتهم واتفاقاتهم ومتى كان هذا المعنى محققاً لاغراضهم الاستعمارية فانهم يتساهلون فيما عداه من أمور عرضية واحكام ثانوية

وعلى ذلك فان رفض التصديق على اتفاقية الاستانة كان في مصلحة مصر . نعم قد يقال ان الانجليز مع ذلك لا يزالون محتاين البلاد ولم يمنحهم فشل المفاوضات من البقاء الى الآن في البلاد والجواب على هذا الاعتراض ليس صعباً فان مركز الانجليز في مصر كان ولا يزال مركزاً فاسداً لانه مركز الغاصب المعتدى ولا تزال وعود انجلترا واعترافاتها الرسمية باقية تدمغ هذا المركز بالبطالان التام كما لا تزال احتجاجات المصريين حجة قوية على ان انجلترا مهما طال امد احتلالها لا تستطيع يوماً ما ان تجعل لهذا المركز الباطل الفاسد أية صفة شرعية

ولكن هذه الحال كانت تتبدل حالاً أخرى في غير مصالحتنا اذا كانت مفاوضات وولف انتهت باتفاق دائم أى اذا كانت اتفاقية الاستانة أصبحت عقداً دولياً فان انجلترا كانت تظل أيضاً محتلة للبلاد اما بعدم جلالها في آخر المدة بحجة وجود الاصطرابات أو بعودتها الى الاحتلال

لسبب من الاسباب الموجودة في المادة الخامسة ولكن الاجتلال يكون حينئذ بمقتضى أحكام اتفاقية دولية موجودة فالفرق واضح جلي بين الحالين وهو يؤيد ان مصر لم تخسر بفشل تلك المفاوضات بل كسبت حجة قوية من حجج قضيتها العادلة وهو استمرار بطلان مركز الانجليز في مصر

نعم ان بعض الصحف الانجليزية عند تعليقها على قطع هذه المفاوضات في ذلك الحين اعربت عن سرورها لعدم التصديق على هذه الاتفاقية باعتبار ان بعض أحكامها في غير مصالحة إنجلترا ولكن هذا السرور كان مصطنعا وقد أثبتت الحوادث التي وقعت فيما بعد ان إنجلترا كانت آسفة كل الاسف لفوات هذه الفرصة ولما أرادت فرنسا فتح باب المفاوضات في مسألة مصر في خلال سنتي ١٨٨٩ و ١٨٩٠ تمسكت الحكومة الانجليزية بان تكون اتفاقية ٢٢ مايو أساسا لذلك كما سنشرحه في حينه

موقف فرنسا

حيال هذه المفاوضات

ولا شك ان مجهود فرنسا في احباط هذه الاتفاقية كان في مصالحة القضية المصرية ولكن بعض السياسيين يذهبون الى ان فرنسا كان يجب أن توجه مجهودها لا الى هذا الاحباط ولكن الى تعديل الاتفاقية بحيث تكون أحكامها متفقة مع قواعد الحق والعدل وخالية من كل مساس باستقلال مصر

ولا جرم ان هذا الحل لو تم لكان في مصالحتنا ولكنه لم يتحقق لسوء حظ مصر

واننا نترك للمسيو فريسينييه شرح هذه النظرية التي أشار بها
المسيو وادنجتون وما رد به عليها قال
« هل كان الواجب على فرنسا أن تتبع طريقة أخرى وبدلاً من أن
تعمل على اخفاق الاتفاق تقدم اعتراضاتها للوندره لتحصل من لورد
سالمسبوري على التحسينات الضرورية؟ كان هذا رأى مسيو وادنجتون
وأُسره الى أكثر من مرة وهو محزون آسف من ضياع فرصة كان يظن
ان المستطاع الاستفادة منها الا انها ضاعت ولن تعود. قد يكون مسيو
ودنجتون مصيباً لأنه شديد العلم بالظروف غير انه يجب مراعاة ان
الظروف كانت تدعو للاستعجال وان المفاوضة مع لورد سالمسبوري كان يخشى
معهما خطر صدور المصادقة من الاستانة وكانت النتيجة اننا نصبح أمام
الأمر الواقع. قال لي مسيو وادنجتون « ان رئيس الوزارة الانجليزية
امتعض لاغتصاب رفض الباب العالي بدون اخطاره » ولكن هل
أخطرنا هو؟ ألم يفاوض الباب العالي مباشرة بدون أن يتفق معنا على اية
قاعدة رغماً من تصريحه لمسيو وادنجتون في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦؟ ان كل
ما أخطرنا به بعض محادثات دارت بين سير هنري درومندوولف والقائم
بأعمال السفارة الفرنسية مسيو ايمبير الذي أمر في الحال بأن يعلم محدثه
أن الحكومة الفرنسية لا توافق على الخطة التي تجرى بها المفاوضات.
أهمل هذا الاذار وانقطعوا عن اخبارنا بأي شيء وما كان من المعقول
أن تدهش وزارة لندره ولا أن تمتعض اذا عملنا حيث نعمل وبنفس
الطريقة السرية التي سارت عليها. زعموا ان الأحسن كان ترك اتفاق
درومندوولف يتم بشكله وأن يترك لحكم الظروف اخراج ماتسكنه

من النتائج النافعة . هل من الصحيح ان انجائنا وهي تنفيذ الاتفاق بحسن نية ما كانت تستطيع أن تتخلص من الجلاء عن مصر وانها ان خرجت لن تعود اليها عند مشيئتها ذلك ؟ قيل انه يلزم اتعود ان يطرأ حادث عظيم يجعل الدول العظمى الاوربية نقف وجهاً لوجه . قد يكون هذا ممكناً الا ان الظواهر تدل على ان نقيضه كان أكثر امكاناً وما من وزارة تعرض نفسها لأمثال هذه المغامرات الا وتلقى على نفسها أخطر المسؤوليات »

دفاع الميسيو فلورنس

وفي ١٨ يوليه سنة ١٨٨٧ أرسل الميسيو فلورنس وزير خارجية فرنسا تعليمات الى الميسيو وادنجن في حالة استئناف المفاوضات في لندن ضمنها دفاعاً عن خطة فرنسا فقال :

« اردنا التفادي حتى من مظهر تدخل شخصي في المفاوضات الطويلة التي أخرجت مشروع الاتفاق وتركنا المفوضين بدون ان نشترك في المباحثات . نعم ان آراءنا لم تكن سرّاً مكتوماً عن أحد . كما ان سير هنري درومندوولف من ناحيته والوزراء العثمانيين من ناحيتهم وعدونا باحاطتنا علماً بتقدم المفاوضات وأن لا يبتوا أمراً بدون أن يتأكدوا من استعدادنا وهذا الوعد الذي حافظوا عليه في المبدأ لم يرع له أحد جانباً وفي نهاية الامر اتخذت القرارات الاخيرة على غير علم منا وكانوا يعامون جيداً ان ليس في استطاعتنا الموافقة عليها سلفاً ولكنهم كانوا يرجون أن تجربنا قوة الامر الشبيه بالواقع . وهذه الطريقة المحزنة في

المعاملة صادمتنا بمشروع رأيناؤه مخالفاً لصوالح الامبراطورية العثمانية
ولصوالحنا ولصوالح أوروبا اذا حسن تفهم هذه الصوالح . لم يسلم لنا
المشروع في لوندريه فلم يكن علينا أن نتفاهم بشأنه مع الوزارة البريطانية
وجرى الأمر في الاستانة على النقيض من ذلك فقد اطاعونا هناك على
المشروع وأظهروا رغبة في استطلاع رأينا بشأنه فأبدينا الرأي الذي طلب
منا . أبديناه باخلاص وفي مدى حقنا وبدون رغبة في امتهان أحد

كان في المشروع عيبان اولهما انه كان يقتسم السيادة على مصر بين
انجلترا والباب العالي وهذه هي النقطة التي دهش لها بسرعة جلالة
السلطان ليس هو وحده بل والعالم العثماني بأجمعه وثانيهما خلو المشروع
من تاريخ معين تدخل فيه انجلترا صف الدول الاوربية بعد اتمام عملها
الا ان تحديد مثل هذا التاريخ كان دائماً موضع التفتات فرنسا لان النص
في الاتفاق كان يعين تاريخ الجلاء مشفوعاً بشرط يتعلق بارادة انجلترا
وحدها وهذا مما يجعل الاتفاق لاغياً في الواقع وفي نظر القانون

ولو ان المفاوضات استؤنفت لكان من السهل ادارتها بطريقة
تمنع المضار التي أشرت اليها »

خطأ فرنسا

هذه أقوال الساسة الفرنسيين فيما اختطته حكومتهم حيال
مفاوضات وولف ومها يكن من الأمر فان السياسة الفرنسية أخطأت
خطأ لا يستهان به وهو انها لم تبر بوعدها الذي وعدت به السلطان
عبد الحميد فقد كان جواب سفيرها المسيو منتبلو للسلطان صريحاً جداً

في أن « الحكومة الفرنسية في حالة رفض المصادقة على الاتفاق ستحمي وتضمن جلالة السلطان من النتائج التي تتولد من عدم المصادقة المطلوبة مما كان أمرها »

هذا ما قاله السفير الفرنسي بناء على أوامر حكومته الصريحة القاطعة وهو وعد كبير كان يجب على فرنسا أن تفي به ولكنها مع الأسف لم تذكره بل تناسته وأهملته وما زالت تتدرج في إهمال المسألة المصرية حتى انتهى بها الأمر إلى الاتفاق رسمياً مع إنجلترا على أن لا ترفع صوتها في هذا الشأن فهل هذا معنى الوعود الرسمية وهل هذا هو الضمان الذي تعهدت به فرنسا ؟

بعد قطع المفاوضات

وفي ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ ارتفع صوت نائب إنجليزى في مجلس العموم هو المستر هنرى لا بوشير بالاحتجاج على خطة الحكومة الانجليزية لأنها أدخلت في أحكام الاتفاقية شروطاً كانت تعلم أن تركيا وفرنسا وروسيا لا بد أن ترفضها وختم خطابه بإثبات أن مصر لم تستفد أية فائدة من الاحتلال الذى يقضى الشرف الانجليزى بوضع حد له فكان جواب السير جيمس فيرجسون دأباً حول الدفاع عن مفاوضات وولف وختمه بقوله :

« ان سحب الجنود الانجليزية عمل سابق لأوانه ومناف لاحتياجات الامة البريطانية ولواجبات بريطانيا العظمى في وادى النيل ؟؟؟ »
وكان هذا — كما يقول الاستاذ كوشرى — بمثابة اسدال الستار على آخر فصل من تلك الرواية الهزلية الطويلة المؤلمة

مفاوضات قناة السويس

انتهت مفاوضات دور مندوولف بالفشل الذي اتينا على تفاصيله ولم تكن هذه المفاوضات آخر ماجرى بشأن المسألة المصرية فقد كانت هناك مفاوضات أخرى تجرى بين إنجلترا وبين دول أوروبا لتقرير النظام الذي يسرى على قناة السويس وقد استمرت هذه المفاوضات من سنة ١٨٨٥ الى ١٨٨٨ ثم استؤنفت مرة أخرى بين فرنسا وإنجلترا عند عقد الاتفاق الودى فى سنة ١٩٠٤

وقبل ان نأتى على تاريخ هذه المفاوضات وتقلبات السياسة الانجليزية فيها ومناوراتها العديدة لآثرى مندوحة عن ايراد خلاصة تاريخية عن موقف إنجلترا حيال القناة منذ التفكير فى انشائها

سياسة الانجليز حيال القناة

١١ ظهرت فكرة انشاء قناة السويس صرف الانجليز كل جهودهم لاجباطها بجميع الوسائل التى فى قبضتهم

فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وقع الخديوى سعيد باشا الذكرى الذى يمنح امتياز حفر القناة الى المسيو دى لسبس وكان لابد من الحصول على تصديق الباب العالى قبل أن تبثدى اعمال الحفر فسافر دى لسبس الى الاستانة للحصول على هذا التصديق فوجد ان المساعى الانجليزية قد سبقته لتعرقل أعماله بواسطة اللورد سترافور سفير إنجلترا فى عاصمة الدولة العلية

وبدل ان يعود بفرمان التصديق لم يحصل من الباب العالى الا على جواب الى الخديوى تطلب فيه الصدارة العظمى امها لها ريثما تدرس الوزارة المشروع حق الدرس وتصدر قرارها بشأنه

وفى الوقت نفسه تلقى الخديوى كتابا آخر من الصدر الاعظم يحذره فيه من هذا المشروع بحجة انه يؤدى الى ايقاد نار العدواة بين انجلترا ومصر

وبعد ان فرغت انجلترا من العمل فى الاستانة حولت وجهها نحو باريس واعترضت على المشروع ابتغاء الوصول الى ايقافه

اعتراضات انجلترا على المشروع

وتتناخص اعتراضات انجلترا وقتئذ فيما يلى :

اولا - استحالة تحقيق هذا المشروع وفى حالة التسليم بإمكانه فانه يتكلف نفقات جسيمة تمنع الاستفادة منه وعلى ذلك فالمشروع ليس مشروعاً تجارياً يقصد به الربح وانما هو مشروع سياسى بحث ثانياً -- ان هذا المشروع يؤجل انشاء السكة الحديدية بين القاهرة والسويس مع شدة حاجة انجلترا الى انجاز هذا الخط الحديدى فى اقرب وقت لانها تريد طريقاً سريعاً وقصيراً الى الهند

ثالثاً - ان الغرض الحقيقى من المشروع هو فصل مصر عن تركيا وقطع المواصلات بين انجلترا والهند ومما يؤيد ذلك بناء الحصون على شواطئ البحر الابيض فى مصر لصدهجمات القوى البحرية الآتية من تركيا ولا شك فى ان تصميمات هذه الحصون وضعت فى وزارة الحربية

الفرنسية وكذلك بنيت القناطر الخيرية بدعوى تحسين الري في حين ان هذه الدعوى غير صحيحة ولكن الغرض الحقيقي منها هو اتخاذها وسيلة لاجداث غرق في جزء من الاراضى المصرية توضلا للدفاع عن جزء من الدلتا ولتكون سدا منيعا ضد كل قوة تأتى من جهة الجنوب

جواب دى لسبس على هذه الاعتراضات

هذه خلاصة الاعتراضات التى بلغتها الحكومة الانجليزية للحكومة الفرنسية فكلفت الاخيرة المسيو دى لسبس بالرد عليها فبادر بوضع بحث ضاف لتفنيد هذه الاعتراضات وبعث به الى وزارة خارجية فرنسا فى ١٩ يونيه سنة ١٨٥٥ وهذا بيان النقط الجوهرية فى الرد

اولا — ليس لمن يعتقد استحالة هذا المشروع أن يضع أمواله فيه على ان النقطة الفنية فى المشروع ستعرض على مهندسين من المانيا وبلجيكا وفرنسا ويكون رأيهم هو القول الفصل ولا دخل لحكومة فرنسا ولا لحكومة انجلترا فى ذلك وعلى هذا فليس للمشروع أية وجهة سياسية

ثانيا — ان السكة الحديدية التى تريد انجلترا مدها ستقوم الحكومة بعمائها اما القناة فالشركة هى التى ستحفرها وعلى ذلك فليس هناك ما يدعو لتأخير المشروع الاول لان القائمين بالعمل مختلفان

ثالثا — ان الصلات حسنة بين فرنسا وانجلترا وبينها وبين تركيا وعلى ذلك فلا محل لاتهمها بانها تعمل ضدهما ولو كان المشروع خليقا بان يحدث النتائج التى تضمنتها اعتراضات الحكومة الانجليزية لعارضت الحكومة الفرنسية فى انشاء القناة ولكن اعتقادها بأن هذا المشروع لا يرمى الى اية فكرة سياسية هو الذى حملها على قبوله وعدم عرقلة



ولم يكتف دى لسبس بهذا الرد بل سافر الى انجلترا لمقاومة الحملة الهجومية الموجهة ضد المشروع وفي خلال ذلك اجتمعت اللجنة الدولية في باريس لدرس المشروع وأرسلت فريقا من أعضائها الى مصر لمعاينة المكان ثم انتهى البحث بتصديق اللجنة على المشروع وأصدر الخديوى في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ دكر يتو جديدا مؤيد الدكر يتو سنة ٥٤ و متماله ومصدقا على قانون الشركة

عودة الانجليز لمحاربة المشروع

واكن انجلترا استمرت في محاربة المشروع وألقى رئيس الوزارة تصريحاً شديداً للهجة ضد هذا المشروع في البرلمان الانجليزى في جلسة ٧ يولييه سنة ١٨٥٧ فقال « ان الحكومة الانجليزية لا تستعمل نفوذها لدى السلطان لجملة على التصريح بانشاء القناة حيث انها ظلت خمسة عشر عاما تستعمل هذا النفوذ في الاستانة ومصر لمنع تنفيذ هذا المشروع الذى تعتبره ضاراً بمصالح انجلترا ومنافياً لسياستها بخصوص علاقة مصر بتركيا وزيادة على ذلك فان المشروع لا يمكن تنفيذه اللهم الا اذا انفقت في سبيله أموال طائلة يستحيل معها الحصول على ربح منه وليس هذا المشروع الا أحبولة من هذه الحبائل التى تنصب من حين لآخر لاصحاب الاموال البسطاء ولقد أخطأ مسيو دى لسبس بتوهمه انه يستطيع أخذ الأموال الانجليزية لصرفها على مشروع ينافى مصالح بريطانيا من كل وجه فانه يرمى الى فصل مصر عن تركيا ويهدد مركز انجلترا في الهند » وظلت كثير من جلسات البرلمان وقفاً على مثل هذه المحاربة فأراد

دى لسبس أن يجرب من جديد السعى لدى حكومة الاستانة للحصول على التصديق المنشود وكتب لرشيد باشا المصدر الأعظم طالباً التصديق على الذكرى الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و٥ يناير سنة ١٨٥٦ ولكن مساعي السفير الانجائزي كانت تحول دون قبول الباب العالي ولا سيما ان السفير الفرنسي وقتئذ كان ملتزماً الحياد وطالما كرر له رشيد باشا وخلفه عالي باشا قولهما : « ساعدونا وكونوا عوناً لنا على انجلترا واعلموا ان كلمة واحدة من فرنسا تحل هذا المشكل فيصدق الساطان على المشروع » ولكن فرنسا لم تشأ أن تتكلم في ذلك العهد بينما كانت الحملة الانجائزية مستمرة بشدة خارج البرلمان وداخله وحدث ان أحد النواب الانجائز طاب في جلسة أول يونيه سنة ١٨٥٨ أن يوافق المجلس على تصريح يقضى بأنه « لا يجوز للحكومة أن تستعمل ساطتها ونفوذها لمنع الساطان من التصديق على المشروع » ولكن المجلس رفض هذا الطاب بأغلبية ٢٩٠ صوتاً ضد ٦٢

حصّة انجلترا في أسهم القناة

وعلى أثر ذلك أعلن افتتاح الاكتاب لشراء أسهم القناة من ٥ نوفمبر الى ٣٠ منه سنة ١٨٥٨ فاشتريت الحكومة المصرية ١٢٧,٦٤٢ سهماً واشترت فرنسا ٢٠٧,١٦٠ وأخذت الأئم الأخرى بقية الأسهم فكان نصيب مصر في رأس المال ٤٤ في المئة ونصيب فرنسا ٥٢ في المئة ولم تشتري الأمة الانجائزية بأسرها الا ٨٥ سهماً ثمنها ٤٢٥١٠ فرنكات

وفي ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ احتفل دى لسبس بالبدا في حفر القناة فهاه الانجائز فشل مناوراتهم واشتدت لهجة الصحف ضد هذا العمل

حتى قالت التيمس وقتئذ « ان تبعية مصر لتركيا ومحاربة كل نفوذ أوروبي غير شرعى فى هذه البلاد من المسائل الحيوية لنا وان أقل اشارة تفيد الهروب من نصوص معاهدة ١٨٤٠ تعرض والى مصر لبطش انجلترا فان لدينا مالطه وكورفو من جهة وبمباى وعدن من جهة أخرى فما علينا الا تسير الأساطيل والجيش من هاتين الجهتين لارجاع هذه الحكومة الجشعة الى صوابها »

الضربة الأخيرة وفشلها

وقد أشيع وقتئذ ان السلطان عازم على زيارة مصر وذهب الاسطول الانجليزى الى مياه الاسكندرية وأعلنت التيمس ان الغرض من جمع هذه القوى هو :

« أولا - محاربة فكرة الاستقلال الموجودة لدى والى مصر
ثانياً - تعضيده ضد فرنسا أى ارغامه على أن يقضى القضاء الأخير
على قناة السويس »

ولكن انتصار الفرنسيين فى موقعة سلفرينو ومعاهدة فيلافرانكا أعادتا لفرنسا حريتها وقوتها فعادت السياسة الانجليزية أدراجها وانسحب الاسطول الانجليزى من مياه الاسكندرية . وخفت الحملة الموجهة ضد المشروع وتدخل نابليون الثالث فى المسالة وكانت نتيجة تدخله ان صدر من الاستانة تصريح بمتابعة الأعمال فى القناة

وفى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ وقع الخديوى اسماعيل الاتفاقية التى تقررت فيها الشروط النهائية للامتياز وفى ١٩ مارس من تلك السنة

أصدر السلطان فرمان التصديق على هذه الاتفاقية وهذا نصه بعد
الديباجة :

« لما كان تنفيذ المشروع العظيم الذى يترتب عليه تسهيل سبل التجارة
والملاحة بحفر ترعة واصله بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر
من الامور المرجوة فى هذا العصر المزدان بالعلم والرقى جرت مفاوضات
من مدة مع الشركة الطالبة القيام بهذا العمل وقد انتهت على حالة ضامنة
فى الحال والاستقبال لحقوق الباب العالى المقدسة وحقوق الحكومة
المصرية وقد تم وضع العقد المرفقة نصوصه بهذا وموقع عليه من
الحكومة المصرية ومندوب الشركة وبعد عرضه لتصديقنا الشاهانى
والاطلاع عليه وافقت ارادتنا السنية عليه الخ الخ »

تبدل وجهة السياسة الانجليزية

وبذلك فشلت السياسة الانجليزية فيما كانت ترمى اليه من اجباط
هذا المشروع ولكن فشلها لم يحماها على السكوت والتسليم بل رأت بعد
ان أصبح المشروع أمراً واقعاً ان تبدل وجهة سياستها وانصرفت جهودها
نحو الاستئثار بالمشروع ووضعها تحت قبضتها وكانت اول خطوة فى هذه
السياسة الجديدة هى شراء أسهم مصر من الخديوى اسماعيل

وسنأتى فى الابحاث الآتية على تفصيل المفاوضات التى دارت فى
هذا الموضوع بين انجلترا ومصر وفرنسا لانها تكشف الغطاء عن نيات
الاستعمار الانجليزى ومناورات السياسيين البريطانيين وطرق خداعهم
التى يستخدمونها لتحقيق أغراضهم السياسية

محاولة الانجليز وضع يدهم على قناة السويس

حارب الانجليز مشروع القناة محاربة شديدة سعيًا وراء احباطه فلم تنته هذه الحرب باتتصارهم بل خرجوا منها مهزومين ولكن هذه الهزيمة لم تفت في عضدهم بل اجمعوا قواهم على ان تصبح هذه القناة في قبضة دم مادامت العراقيل التي وضعت في سبيلها لم تحل دون اشائها

اطماع الانجليز في مصر

وهم لم يحاولوا الاستئثار بالقناة لربح مالي يرغبون فيه وانما فعلوا ذلك لغاية سياسية محضة وهي ان يصلوا من القناة الى مصر نفسها التي طمعوا من زمن بعيد في الاستيلاء عليها وأخذوا يعملون على انتهاز الفرص لتحقيق هذه المطامع الاستعمارية

وقد حاولوا في أوائل القرن التاسع عشر ان يحتلوا البلاد فعلا وارسلوا أساطيلهم وجيوشهم الى مدينة الاسكندرية في خلال شهر مارس سنة ١٨٠٧ وانزلوا بالمدينة جنودهم وتقدموا منها الى رشيد ولكن الجنود المصرية هزمتهم شر هزيمة في موقعة رشيد وانتهت تلك الحوادث بصلح مع محمد علي باشا على انسحاب الانجليز من مصر وتم هذا الانسحاب فعلا في ١٤ سبتمبر من ذلك العام أي بعد ان دام الاحتلال نحو ستة أشهر

فاتجاه الفكرة الانجليزية الاستعمارية نحو مصر لم يكن جديدا في عهد اسماعيل وانما كان بمثابة حاقة من حلقات متتابعة ترمى كلها الى غاية واحدة قررتها السياسة الانجليزية وعملت على تنفيذها

الخديو اسماعيل والضيق المالى

فلما وقع اسماعيل فى الضيق المالى فى خلال سنة ١٨٧٥ وأراد الحصول على قرض يخرج من هذا الضيق وجد الابواب موصدة أمامه لان الباب العالى كان قرر ان المالية العثمانية لا تدفع الا نصف أرباح الدين العثمانى تقودا والنصف الآخر سمندات لمدة خمسة أعوام ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٦ فحدث هذا النبأ اضطرابا شديدا فى السوق المالية وتأثرت أوراق الدين المصرى بسبب ذلك لان الناس خشوا ان يقلد الخديو متبوعه

وقد بحث اسماعيل عن مخرج له من هذه الازمة فوجد ان أسهم قناة السويس فى قبضته وظن انها هى التى تفرج ضيقه المالى وكانت فكرته الاولى منصرفه الى رهنها لا الى بيعها ثم صمم على البيع للحصول بسرعة على مطلوبة

وكان العرض الاول على الحكومة الفرنسية التى كان يرأسها وقتئذ المسيو بوفيه باعتباره رئيسا للوزارة وكانت وزارة الخارجية فى قبضة الدوق ديكاز

ويظهر ان هذه الوزارة كانت تخشى اذا قبلت هذه الصفقة ان تغضب إنجلترا فترددت فى الامر ثم انتهى هذا التردد بالامتناع اسراع إنجلترا باشتياك اسهم مصر

ولكن الوزارة الانجليزية كانت على تقيض هذه الحال فانها ما علمت بعرض هذه الاسهم على فرنسا حتى بادرت بالسعى فى الخفاء لاشتياكها لنفسها وقد تمت هذه الصفقة بسرعة غريبة جدا تشهد للسياسة الانجليزية

الاستعمارية بالمهارة في تحيين الفرص والاستفادة منها ففي مدة لا تتجاوز عشرة أيام — أى من ١٦ نوفمبر الى ٢٥ منه — دارت المخابرات في هذا الشأن بين الحكومة الانجليزية والحديو اسماعيل واتفق على الثمن ووقع عقد البيع وسامت الاسهم أيضا . والى القارىء تفصيل ذلك

في صباح يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ ورد على مستر ستانتون معتمد إنجلترا في مصر التلغراف الآتى :

« علمت حكومة جلالة الملكة ان فئة من المالىين الفرنسيين عرضوا على الحديو ان يشتروا منه أسهمه في قناة السويس ومن المحتمل قبوله هذا الامر بالنسبة لعسره المالى فارجو ايقافى على صحة هذا النبأ
الامضاء (دربى) : وزير الخارجية

ققصد المعتمد الى نوبار باشا وسأله في ذلك فأجابه بأن الخبر صحيح فأظهر القنصل دهشة من عدم ايقاف الحكومة الانجليزية على هذا الامر وقال لنوبار بأنه اذا كان في عزم الحديو بيع أسهمه فلا شك ان إنجلترا هي التى تدفع اعلا ثمن ثم طلب منه ايقاف المخابرات مع المصارف الفرنسية حتى يقف على رأى وزارة الخارجية الانجليزية فابى نوبار طلبه وامهله ثمانى وأربعين ساعة أى الى يوم الخميس ١٨ نوفمبر وفي خلال هذه الاهلة تمكن المستر ستانتون من مقابلة الحديو ومحدثته في المسئلة وبعد ذلك أرسلى الى اللورد دربى تلغرافا بتفاصيل مقابلاته فوزد عليه في الساعة الثامنة بعد ظهر يوم الخميس ١٨ نوفمبر تلغراف من وزير الخارجية يطلب منه ان يخبر الحديو بأن إنجلترا مستعدة لمشتري الاسهم فذهب

اليه المعتمد ولكنه صادف تردداً من اسماعيل لانه كان ينبغي لو امكنه
رهن الاسهم لا يبيعها

وفي يوم الثلاثاء ٢٣ نوفمبر أرسل المستر ستانتون تلغرافاً الى وزير
الخارجية ينبئه بان الخديو قبل ان يبيع لانجلترا ما يمتلك من الاسهم بمئة
مليون فرنك فبعث اليه اللورد دربي في المساء بان الحكومة قبالت الثمن
وفي ٢٥ نوفمبر تم توقيع العقد وكانت الاسهم المصرية في القنصلية الانجليزية
يوم ٢٦

الاسهم ناقصة

وقد حدث ان الاتفاق كان على ١٧٧,٦٤٢ سهما وهو العدد الذي
اشترته الحكومة المصرية عند افتتاح الاكتاب ولكن لوحظ في يوم
٢٤ نوفمبر ان الاسهم الموجودة هي ١٧٦,٦٠٢ فقط أى نقص منها ١٠٤٠
سهما تصرف فيها اسماعيل هبة ويصافيا بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٩ وعلى
ذلك نقص الثمن المتفق عليه وجعل ٣٩٧,٦٥٨١ جنيهًا انجائيزيا .

الصفقة والبرلمان الانجائيزي

وقد تمت هذه الصفقة بدون علم أحد وبدون تصديق البرلمان الذي
كان منفضاً وقتئذ ولا يجتمع الا في شهر فبراير ومن أجل هذا لم يستطع
رجال الوزارة دفع الثمن من خزانة المسالية التي لاتمس الا باذن صريح
من البرلمان فطالبوا الى مصرف روتشيلد دفعه خوفاً من ضياع الفرصة
وعند افتتاح البرلمان قالت الملكة في خطاب العرش :

« اني قررت تحت شرط تصديقكم شراء الأسهم التي كانت لخديو

مصر في القناة واني أوّمل موافقتكم على اتمام هذا العمل التي تترتب عليه
منفعة كبيرة للبلاد »

وقد نوقشت هذه المسألة في ثلاث جلسات وانتهى الأمر بالتصديق
عليها في ٢٢ فبراير سنة ١٨٧٦

مناورات السياسة الانجليزية في خلال ذلك

وقد كانت السياسة الانجليزية تخشى في خلال المخبرات التي قام بها
لتحقيق هذه الصفقة ان تبدو من فرنسا حركة تعرقها فأرادت منع هذه
العرقلة بوسيلتين (الأولى) تكتم المخبرات وسرعة انجازها (والثانية)
الضغط على فرنسا لمنعها من ابتياع هذه الاسهم لنفسها

ففي ٢٠ نوفمبر استدعى اللورد دربي المسيو جافار القائم بأعمال
السفارة في لندن وقال له « يجب أن تعلم ان الانجليز هم اكثر الناس
مصلحة في القناة لان سفنهم التي ستجتازها ستزيد عن جميع سفن الدول
الأخرى مجتمعة وعلى ذلك فقد أصبح الاحتفاظ بهذا الممر امراً حيوياً
لنا واني اكون مسروراً لو امكن ابدال العركة الحاضرة بنوع من أنواع
النقابات تمثل فيه جميع الدول البحرية وعلى كل حال فاننا سنبدل كل
مجهودنا لمنع الأيدي الأجنبية من احتكار هذا العمل الذي تتعلق به
مصالحنا الأولى »

ثم ختم تصريحه بقوله :

« ان الشركة والمساهمين الفرنسيين يملكون الآن ١١٠ ملايين
من رأس مال الأسهم البالغ قدره ٢٠٠ مليون وهذا يكفي »

وقد أحدث هذا التصريح أثره في فرنسا فانكشفت حكومتها
ونقضت يدها من الصفقة التي انفردت بها إنجلترا
اذاعة الخبر وتأثيره

وكانت جريدة التيمس أول من أذاع الخبر في ٢٦ نوفمبر فأجذت
ضجة عظمى في الممالك الأوروبية لأنه لم يكن في حسابان أجد وقابلت
الصحافة الفرنسية ذلك النبأ بالسخط الشديد على إنجلترا فكتبت الطان
تقول « لقد علمت إنجلترا بالمساعي التي يبذلها المليون الفرنسيون لشراء
الاسهم فاعترضت على ذلك اعتراضاً شديداً ولكنها بعد ذلك أباحت
لنفسها ما حرمته من قبل على الحكومة الفرنسية مما يثبت ضياع المساواة
بين الحكومتين ... » وطعن جامبتا على المسيو ديكاز وزير الخارجية
طعنًا مرًا في جريدة ريبيليك فرنسيز التي كان يديرها وبالجملة كان الرأي
العام الفرنسي في هياج شديد لهذه الاحبولة التي نصبتها له إنجلترا

وفي ٢٧ نوفمبر قصد المسيو داركور سفير فرنسا في لندن الى اللورد
دربي للاستفهام منه عن العوامل التي دفعت إنجلترا لعقد هذه الصفقة
لنفسها مع انها كانت تعترض عليها فأجاب وزير الخارجية قائلاً : « ان
الغرض الوحيد الذي بحثنا عنه كان منع تسلط النفوذ الاجنبي على مشروع
حيوى لنا وقد بتنا نقدر مجهود دي لسبس وأصبحنا نعرف بأنه كان
يحسن بنا أن نشترك معه في ذلك العمل العظيم بدل ما فعلناه من معارضته »
وبذلك تمكنت السياسة الانجليزية من خداع فرنسا والتأثر لنفسها
من الفشل الذي أصابها في أول الأمر

ولكن هذا العمل كان محلاً للنقد الشديد حتى من بعض كبار

السياسة الانجليزية أنفسهم لأن الوسائل التي اتبعت فيه لم تكن جديرة بالاحترام ويكفي لاثبات ذلك أن نأتى على نص الكتاب الذى أرسله السير سترافور فورنكوث الى دزرائيلى فى غد اليوم الذى وقع فيه عقد الشراء قال :

« ان السياسة التي اتبعناها أزاء مشروع القناة ليست من الشهامة فى شيء فقد حاربناه أيام نشأته ورفضنا مساعدة دى لسبس فى تدليل عتباته ثم اننا استفدنا منه بعد اتمامه ونجاحه والآن نريد أن نستعمل نفوذنا فى مصر ليكون لنا نصيب وافر من هذا العمل الذى سيكون له فى المستقبل شأن كبير وذلك يدعو الى اتهامنا بأننا نسعى فى الحصول بدون تعب على مركز رئيسى ونعمل على جعل هذا المشروع ملكا الانجليز بعد ذلك وليس هذا مما ترضاه نفسى »

أموال مصر فى القناة

لما افتتحت قناة السويس فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ نشرت التيمس مقالا فى هذا الموضوع قالت فيه :

« على مصر أن تتحمل كافة مصاريف القناة أو الجزء الأكبر منها ولفرنسا أن تحفظ لنفسها فخار هذا العمل أما انجلترا فيجب أن تجنى جميع فوائده »

واقعد تحققت هذه القاعدة فان مصر لم تجن من القناة الا الخسائر الفادحة وقد أنفقت فيها الأموال الطائلة بغير جدوى ولم تكن صفقة

بيع الاسهم المصرية الى انجلترا بالصفقة الراجحة بل كانت صفقة خاسرة
من الوجهة المالية والوجهة السياسية معاً كما سنبينه بعد
على ان هذه الصفقة لم تكن الاولى في بابها فقد سبقها أمثالها
وكان قناة السويس لم تنشأ الا للاضرار بمصر في حين ان العالم كله
يستفيد منها

الشروط التي سببت الخسارة

نصت المادة الثانية من الدكرتو الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ على
أن يكون أربعة أخماس العمال الذين يشتغلون في القناة مصريين وجاء في
المادة الأولى من لائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ « ان العمال تقوم الحكومة
بتوريدهم بناء على طلب مهندسى الشركة وحسبما تقتضيه الحاجة »
« ونصت المادتان السابعة والثامنة من دكرتو سنة ١٨٥٤ والمواد
١٠ و ١١ و ١٢ من دكرتو ١٨٥٦ على تحويل الشركة حق حضر ترعة بين
القناة والقاهرة واعطائها مجاناً لجميع الاراضى الغير المزروعة التى تحتاج اليها
أما الاراضى المزروعة التابعة للأفراد فلها الحق فى نزع ملكيتها بعد دفع ثمنها.
وقد كانت هذه الاحكام سبباً فى اعتراض الباب العالى فلما طلب منه
الخديو اسماعيل التصريح برأيه النهائى فى المشروع بصفة رسمية أرسل
مذكرة الى فرنسا وانجلترا فى ٦ ابريل سنة ١٨٦٣ أسف فيها على استمرار
الشركة فى العمل قبل مصادقة الدولة العلية وشرح اعتراضاته على المشروع وهى
اعتراضات الباب العالى

«أولاً انه بالرغم من الغاء السخرة فى الدولة العلية واصدار والى مصر
دكرتو نأيداً لذلك قد اتبع هذا النظام فى أعمال الحفر وأرغم عشرون

الفأ من الفلاحين على ترك مزارعهم ومساكنهم وعائلاتهم للاشتغال في القناة وهم فوق ذلك يتحملون مصاريف نقلهم عند عودتهم الى بلدهم وليس هذا العدد وحده هو الذى يحل به ذلك الشقاء فان هناك أربعين ألفاً آخرين فريق منهم مسافر فى الطريق والفريق الثانى يعد نفسه للرحيل فيكون مجموع الذين حرم عليهم الاشتغال فى أعمالهم وسكنى دورهم ستين ألفاً

ثانياً — يعترض الباب العالى على تحويل الشركة حق حفر ترعة بين القناة والقاهرة واعطائها الاراضى المحيطة بها فان ذلك يوقع مدن السويس والتمساح وبورسعيد وجميع حدود الشام فى قبضة شركة مساهمة أغلبية مساهميتها أجنبى خاضعون لقوانين بلادهم الخاصة مما يترتب عليه انشاء الشركة لمستعمرات مستقلة تقريباً عن الدولة فى مواضع مهمة من أراضيتها ونحن نرى ان ذلك لا ترضى به حكومة تشعر بواجباتها وتدب فيها عاطفة الاستقلال

ولا ريب ان الدولة تكون مقصرة فى واجباتها وتفقد احترام حليفاتها اذا صدقت على هذه الشروط وبالجملة فوافقة الباب العالى على المشروع متعلقة بحل المسائل الثلاث الآتية : (١) تقرير حيدة القناة (٢) الغاء السخرة (٣) تنازل الشركة عن حقها بخصوص ترعة المياه الحلوة وبخصوص امتلاك الاراضى المجاورة لها فاذا تقرر ذلك أسرعت الحكومة بالاتفاق مع اسماعيل باشا فى نظر النقط الأخرى »



وفى ١٥ يولييه من تلك السنة اجتمعت الجمعية العمومية لمساهمي

شركة القناة وتناقشت في مذكرة الباب العالى وقررت عدم قبول ما تضمنته من الشروط

وفى أول أغسطس أرسل الصدر الأعظم الى اسماعيل باشا يطلب تنفيذ أوامر الدولة الخاصة بالغاء السخرة والاتفاق مع الشركة لتتنازل عن حقوقها فى الترع والأراضى ويجب أن يتم ذلك فى خلال ستة أشهر فسافر نوبار باشا للسعى فى الحصول على تحقيق مطالب الباب العالى ولكن الحكومة الفرنسية أثبت أن تساعد

فولى وجهه شطر الشركة وقدم الى مجلس ادارتها اقتراحات فى أواخر شهر أكتوبر فقرر المجلس رفضها وكتب فى ٦ يناير سنة ١٨٦٤ عريضة الى نابليون الثالث امبراطور فرنسا يطلب منه التدخل لحل هذا الخلاف

تحكيم نابليون الثالث

فقبل الامبراطور أن يكون حكما ووافق اسماعيل على هذا التحكيم الذى كان وبالا على مصر والمصريين لان نابليون الثالث لم يضع نصب عينيه سوى شىء واحد وهو مصلحة الشركة الفرنسية ولو ترتب على ذلك ضياع أموال مصر بعد ان ضاعت أرواح فريق من أبنائها فى سبيل حفر القناة

وفى ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ صدر قرار التحكيم المشؤوم وعقد اتفاق بين الحكومة والشركة فى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ بناء على هذا القرار الذى أدخل عليه تغيير طفيف وهذه خلاصته :

أولا - الغاء الشرط المتعلق باشتغال العمال المصريين واعفاء الحكومة

المصرية من توريدهم وفي مقابل ذلك تدفع الحكومة المصرية غرامة مقدارها ٣٨ مليون فرنك

ثانياً - تتنازل الشركة عن الاراضى التى أعطيت لها فى مقابل غرامة تدفعها الحكومة المصرية ومقدارها ٣٠ مليون فرنك

ثالثاً - تتنازل الشركة عن الرسوم التى كانت تأخذها فى ترعة المياه الحلوة فى مقابل غرامة تدفعها مصر ومقدارها ستة ملايين من الفرنكات

رابعاً - تتنازل الشركة عن ترعة المياه الحلوة فى مقابل عشرة ملايين من الفرنكات

خامساً - تباع الشركة للحكومة أراضى الوادى بمبلغ عشرة ملايين من الفرنكات

فيكون مجموع الغرامات التى دفعتها حكومة مصر بناء على هذا التحكيم ٩٤ مليون فرنك
خسائر أخرى

ولم تقف الخسارة عند هذا الحد بل قضى قرار التحكيم بتأييد الاتفاق الذى عقد بين الحكومة والشركة فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ والذى نص على قيام الحكومة بإتمام التبعة من الوادى الى القاهرة فكلفها ذلك ٢١٥٠٠٠٠ فرنك

وفى ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩ عقد اتفاق بين الحكومة والشركة فتنازلت الاخيرة عن بعض حقوقها فى القناة وبعض مستشفياتها ومبانيها مقابل ٣٠ مليون فرنك

أضف الى ذلك تلك الأموال الطائلة التي أنفقها اسماعيل على حفلة افتتاح القناة فقد كان يلقي بالذهب ينة ويسرقة ويقترض من المراكبين ما يقيم به المرافق والحفلات والملاهي والطرق والمدن في ايام معدودات ارضاء لمدعويه من الملوك والملكات وهو غافل عن مهواة الدمار والخراب التي يسوق اليها بلاده وشعبه وعرشه بهذه السياسة الخرقاء

وبعد هذا كله لم يشأ أن يستبقى الاسهم المصرية في هذا المشروع الذي استنزف دم المضرين وأموالهم بل باعها الى خصوم البلاد الذين ما فتئوا يرصدون الفرص للقضاء على استقلالنا وحریتنا

بدد اسماعيل مابدد وصرف على الاجانب ماصرف وتركنا تتلظى في نار الفقر ونزوح تحت نير الديون حتى احتل الاجنبي بلادنا وتحكم في ارواحنا ورقابنا

ولقد كتب المسيو لويس فيجيه في كتابه (فتوحات العلم الجديد) عند كلامه على افتتاح القناة «لم يقع في الزمن جادث يمثل لنا روايات ألف ليلة وليلة تمثيلاً حقيقياً مثل ما مثلتها هذه الأعياد التي أقيمت عند افتتاح القناة : مراقص وأنوار وشهب واستعراضات وولائم وسياحات ما بين السويس والشلال الأول وزيارات للمدن والآثار في طيبة والاهرام ...

ومع ذلك فالיום يعرض اسماعيل الاصابع ندماً على هذا السفه الذي ارتكبه فانه لم يمر قليل من الزمن على ذلك العهد حتى وقع في الارتباك المالية ووجد نفسه مضطراً لاستجلاب المال بسرعة ومن كل جهة ليقوم بتنفيذ ما تعهد به وقد انتهز الانجليز هذه الفرصة واشتروا منه سهومه في القناة ... »

وقال آدمون تيرى فى كتابه مصر الجديدة « انهم يقدرّون مصاريف الافتتاح بعدة مئات الملايين من الفرنكات »
ويقول المستركاف فى تقريره المالى الذى رفعه فى سنة ١٨٧٦ أن مقدار ما أنفقته مصر فى سبيل القناة يتجاوز ١٦ مليوناً من الجنيهات

مشتري الاسهم عمل سياسى
على أننا اذا تركنا الاموال والارواح جانباً نجد أن الخديوى اسماعيل أخطأ خطأ كبيراً ببيعه الاسهم المصرية الى الانجليز فقد كانت الغاية من هذه الصفقة سياسية محضة ولقد كتب المسيودى مازاد فى مجلة العالمين المعروفة (١) بحثاً فى هذا الموضوع جاء فيه ما يلى
« أصبحت الحكومة الانجليزية مساهماً عظيماً جداً فى مشروع القناة ومن المؤكد أن عملها هذا يعد كله عملاً سياسياً وهذا ما يفسر خطورته فانه بالرغم من كونه لا يعتبر امتلاكاً لمصر ولكنه يعد خطوة أولى فى هذا السبيل

فان انجلترا لا تستطيع أن تترك زبائنها فى تراقبهم وتقوم بمساعدتهم على صور أخرى ثم تطالبهم بعد ذلك بضمانات جديدة ومن الغريب أن تعود المسألة الشرقية الى اليقظة فى مصر بعد أن كنا نظن أن وادى النيل لا يوجد فيه الا اتفاقية الخاصة باصلاح النظام القضائى والمعرضة الآن على جمعية فرساي »

(١) كان المسيودى مازاد من كبار الكتاب السياسيين وكان يتولى تحرير القسم السياسى فى مجلة العالمين كما يتولاها الآن المسيوبوانسكاريه رئيس الجمهورية السابق

هذه أساليب السياسة الانجليزية التي تستخدمها لتنفيذ مطامعها
الاستعمارية ومن المحزن أن تجد من غفلة حكمانا ما يهد لها الطريق .

حيدة قناة السويس

وتقلبات السياسة الانجليزية في المفاوضات الخاصة بها

تقابت السياسة الانجليزية حيال مشروع القناة فكان موقفها قبل
تنفيذ هذا المشروع مخالفاً كل المخالفة لموقفها بعد أن أصبحت القناة أمراً
واقعاً ويظهر أن هذا التقاب كان ديدنها أيضاً في جميع أدوار المفاوضات
التي دارت سعياً وراء تقرير حيدة هذا الممر العظيم الشان
ولذلك نراها قبل الاحتلال تسعى في وضع القناة على الحياد مع المحافظة
على حرية الملاحة فيها خوفاً من تعطيل مواصلاتها مع الهند والكنها بعد
وقوع الاحتلال كانت خططها تختلف باختلاف الظروف السياسية فاذا
شعرت أن مركزها مزعزع في مصر وانها على وشك التخلي عن هذه
البلاد بادرت بتحريك المفاوضات الخاصة بوضع نظام دولي للقناة يضمن
حرية الملاحة فيها اما اذا أحست أن الاحتلال غير مهدد بخطر تناست
مساعيها القديمة ولجأت الى التسوية والمأطلة في هذه المفاوضات وسنشرح
هذه الادوار المختلفة ليقف القارىء على نموذج جديد من ألاعيب السياسة
الانجليزية وأساليبها العملية

حيدة القناة

ودكرتو ٥ يناير سنة ١٨٥٦

لم يغفل دكرتو ٥ يناير سنة ١٨٥٦ الاحكام الخاصة بحرية المرور في

القناة بدون تمييز أو استثناء ولذلك فإن المادة الرابعة عشرة نصت على ما يأتي:

« نعلن رسمياً عنا وعن حلفائنا مع حفظ الحق لجلالة الساططان في التصديق على ذلك أن القناة المسالحة الكبرى الواصلة بين السويس والطينة والمرافئ التابعة لها تبقى مفتوحة على الدوام طريقاً حراً لكل سفينة تجارية تعبره من بحر لا آخر بدون أي تمييز أو استثناء أو تفضيل لشخص أو جنسية في مقابل دفع الرسوم المقررة واتباع اللوائح التي تسنها الشركة العامة صاحبة الامتياز لاستعمال القناة المذكورة وتوابعها »

ونصت المادة الخامسة عشرة من الذكرى تو نفسه على ما يلي :

« عملاً بالمبدأ المقرر في المادة السابقة لا يجوز للشركة العامة صاحبة الامتياز عند ما تتحد الظروف والاحوال ان تمنح بحال من الاحوال أى سفينة أو شركة أو شخص فوائده أو امتيازات يحرم منها باقى السفن أو الشركات أو الافراد »

ولكن هذا الذكرى تو لم تكن له صبغة دولية وانما هو عقد بسيط بين الحكومة والشركة صدق عليه الباب العالى بفرمانه الصادر فى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦

مساعى انجلترا وحيدة القناة

ولذلك ما كادت القناة تفتح حتى أخذت انجلترا تسعى فى عقد معاهدة بين الدول لتقرير حيدة القناة وضمان المحافظة على حرية الملاحة فيها ففى أوائل أغسطس سنة ١٨٧٠ كان مجلس العموم يتناقش فى ميزانية البحرية فقام أحد أعضائه السير الفينستون وقال « أن قناة السويس ستجلب

اليها جميع تجارتنا الهندية وتصبح طريقنا الى هذه البلاد ولا يخفى أن هذه القناة موجودة في نهاية بحر بعد عرضة لأن يصبح بحيرة أجنبية في كل وقت . فليحقق المجلس نظره في هذه الاعتبارات السياسية الخطيرة . فانه اذا قامت الحرب وقطعت المواصلات بيننا وبين أملاكنا في الهند فلا بد من وقوع ارتباك شديد في انجلترا لا يقل عن الارتباك الذي يسببه نشوب حرب أهلية وعلى ذلك فيجب أن يطالب وزير البحرية بتقرير حيده القناة وانى الح على المجلس والحكومة في ضرورة فتح باب المخابرات ابتغاء الوصول الى اتفاق دولى يكون من شأنه المحافظة على حيده قناة السويس »

فأجابه مستر تشيلدرس وزير البحرية قائلا:

« ان الحكومة أظهرت دائما اهتمامها العظيم بكل ما يتعلق بهذه القناة فلمجلس ان يعتمد عليها فانها ستؤدى حتما مهمتها وفاقا لما تقتضيه مصالح الدولة البريطانية »

معاهدة لندره في ١٣ مارس سنة ١٨٧١

ظلت المسألة مسكوتاً عنها حتى عقدت معاهدة لندره في ١٣ مارس سنة ١٨٧١ وهى المعاهدة الخاصة بالبوغازات وبحيدة البحر الاسود والى قصد بها تعديل معاهدة باريس التى سبق عقدها في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ فقد تبين ان معاهدة لندن تفك القيود التى كانت روسيا مكبلة بها في البحر الاسود فقد كانت المعاهدة السابقة تقضى باقفال البوغازات في وجه السفن الحربية ولكن المعاهدة الاخيرة خولت السلطان الحق في السماح للبوارج الحربية بدخول البوغازات وقت السلم وبذلك عاد لروسيا

مركزها القديم الذى كان لها فى البحر الاسود قبل خذلانها فى حرب
القرم وألغى مبدأ حييدة هذا البحر فاستولى الرعب على الانجليز بسبب
ذلك واشتد خوفهم على قناة السويس وعادوا الى النداء بتقرير حييدتها
فنشرت جريدة التيمس كتاباً بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٨٧١ أشارت فيه
الى هذه الأمور ثم قالت « يجب على السلطان والخليوى الاعتراف بأن
قناة السويس طريق دولية تبقى مفتوحة دائماً لكل سفينة تدفع الرسوم
المقررة... كما يجب أن تكون سياسة انجلترا الآن مؤسسة على مصالحها
التي تقضى بحماية طريقها الى الهند واستراليا ويجب أن تكون حرية
المرور فى القناة هي المسألة الأساسية لسياستنا ابتداء من سنة ١٨٧١
فان مصالح انجلترا السياسية والتجارية تقضيان بايجاد الضمانات الكافية
ضد كل عمل يراد به قطع المواصلات بينها وبين أملاكها فى الشرق »

الحرب الروسية التركية

وظلت الصحف الانجليزية تضرب على نفس النغمة التي تغنت بها
جريدة التيمس ثم أهملت المسألة بعد ذلك طويلاً ولم تطرح على بساط
البحث الا عند نشوب الحرب التركية الروسية سنة ١٨٧٧ فأن انجلترا
خشيت وقتئذ أن تعتمد روسيا الى اغلاق القناة أثناء الحرب وبادر اللورد
دربي وزير الخارجية فأرسل كتاباً بتاريخ ٦ مايو الى الكونت شوفالوف
سفير روسيا فى لندره يخبره فيه بأن انجلترا تعد أى شروع فى اغلاق
القناة مهدداً لمصالحها فى الهند فورد على السفير من وزير خارجية روسيا
كتاب بتاريخ ١٨ مايو يؤكد فيه ان روسيا لا تفكر مطلقاً فى
اغلاق القناة

انجلترا تخرق حيدة القناة

وبالجملة فان إنجلترا ما فتئت تدافع عن حيدة القناة وضمان جرية الملاحة فيها طالما كان هذا الدفاع في مصلحتها ولكنها عند ما رأت ان مصلحتها تنافي هذه الحيدة لم تردد لحظة في خرق الفوانين والنظامات وكان ذلك بمناسبة حوادث ١٨٨٢ فقد رأى الانجليز وقتئذ ان يغيروا على البلاد من جهة الشرق ووجدوا ان احتلال قناة السويس هو أحسن وسيلة لتحقيق ذلك فهزأوا بحيدة القناة وسخروا من سابق وعودهم وتصريحاتهم ومساعدتهم وأنزلوا جنودهم بها ومنعوا السفن من المرور فيها وأحلوا لأنفسهم ما كانوا يحرمونه على غيرهم وكل ذلك في سبيل غاية واحدة هي استعمار البلاد عنوة وغصباً

وقد كان عرابي يريد احتلال القناة من قبل ولكن دى لسبس منعه عن ذلك فامتنع

وقد اختلف المؤرخون في موقف دى لسبس فقال بعضهم انه منع عرابي ليخدم المصلحة الانجليزية ولذلك فان الانجليز عندما أرادوا احتلال القناة لم يقابلهم الا بالاحتجاج وان هذا الاحتجاج كان ظاهرياً أما الآخرون فيقولون ان موقف دى لسبس لا يحتمل اعتراضاً لأنه ما كان يستطيع أن يمنع الانجليز قوة واقتداراً وانه فعل ما كان في استطاعته وهو الاحتجاج

وتتلخص حوادث احتلال القناة في ان الانجليز قطعوا الأسلاك البرقية التابعة لشركة قناة السويس في صباح يوم ١٩ أغسطس (سنة ١٨٨٢) ثم أرسل الأدميرال هويت الى الشركة يأمرها بمنع جميع السفن من عبور

القناة حتى يصدر اليه أمر جديد وذلك بناء على التعليمات الواردة اليه من الحكومة الانجليزية وأنذرها بأنه يلجأ الى القوة اذا لم تنفذ أوامره ثم اوقف عند مدخل القناة سفينة حربية وفي الساعة الثالثة بعد نصف الليل نزل الجنود الى الاسماعيلية وأخذوا يطلقون البنادق في كل اتجاه والناس نيام وظل الاضطراب سائداً حتى يوم ٢١ أغسطس وبعد ان تم ازالة الجنود في الاسماعيلية أخذوا يغادرونها ابتداء من يوم ٢٣

وبذلك اثبتت انجلترا انها لا تحترم مبدأ ولا عهداً ولا تحافظ على حرمة ولا قانون وانما تخدم مصالحها الاستعمارية وتستخدم كل الوسائل ولا سيما غير المشروعة منها للوصول الى الهدف الذي ترمى اليه

منشور جرنفيل

وبعد ان انتهت حوادث الاحتلال عاد الانجائز الى التفكير من جديد في تقرير جيدة القناة التي سبق لهم ان خرقوها فكتب اللورد جرنفيل منشوره التلغرافي المشهور الذي أرسله الى الدول في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ يوضح فيه سياسة انجلترا في مصر وقد تضمن هذا المنشور اقتراحات خاصة بجيدة القناة تتلخص في أن تكون القناة حرة لمرور جميع السفن وفي جميع الاوقات وانه لا يجوز القيام بأعمال عدائية داخل القناة ولا ازالة مهمات وذخائر على ضفتيها من البوارج الحربية التي تخترقها ولا يجوز انشاء حصون واستحكامات على ضفتي الترع أو في جوارها الخ الخ

ولكن مساعي انجلترا وقفت عند هذا الحد ولم تتحرك المسألة لصفة جديدة لأن الأمر كان مستتباً لها في مصر

مفاوضات سنة ١٨٨٤

فلما حلت سنة ١٨٨٤ وكانت أمور مصر المالية مضطربة اقترح اللورد جرنفيل عقد مؤتمر في لندن أو في الاستانة للنظر في موقف مصر المالي وفي تغيير قانون التصفية وقد أتينا على تاريخ هذه المفاوضات في ابحاثنا الماضية فلا حاجة لاعادة ذكرها ولكن الذي يهمنا الآن منها ان اللورد جرنفيل في مذكرته التي بعث بها الى الميسو وادنجتن في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ أشار الى اقتراح من شأنه جعل مصر على الحياد كبايجيكا ثم أورد في هذا الاقتراح بالاشارة الى حيدة القناة ووضع نظام خاص لها يشبه النظام الذي سبق له اقتراحه في منشوره التلغرافي الذي بعث به الى الدول في ٣ يناير سنة ١٨٨٣

ويعلم القراء ان هذه المفاوضات انتهت باتفاقية لندن المبرمة في ١٨ مارس ١٨٨٥ وقد استبعدت من هذه المفاوضات مسألة مصر السياسية ولا سيما موضوع الجلاء وكان هذا بسبب الخطأ الذي ارتكبته فرنسا واقتصر الأمر على الشؤون المالية ومسألة القناة

تأليف لجنة دولية لوضع نظام القناة

وهذا نص التصريح الدولي الذي وقعته الدول في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ قبل توقيع اتفاقية لندن بيوم واحد « بما أن الدول العظمى متفقة على القول بمفاوضة عاجلة الغرض منها عقد اتفاق يقضى بوضع نظام نهائي يضمن حرية استعمال قناة السويس في كل وقت ولجميع الدول على السواء

حصل الاتفاق بين الحكومات السبع الوارد ذكرها على أن تجتمع في باريس في ٣٠ مارس لجنة مكونة من ثلاثين مندوباً تعينهم تلك الحكومات لتحضير وتحرير هذا العقد وأساسه المنشور الذي أصدرته حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣

ويحضر جلسات اللجنة مندوب عن سمو الخديو ويكون رأيه استشارياً ويعرض المشروع المعد على الحكومات المذكورة وعليها بعد ذلك أن تسعى للحصول على موافقة الدول الأخرى

ويقر الموقعون على هذا المفوضون عن المانيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا وتركيا بموجب التوكيلات اللازمة بأن الحكومات التي يمثلونها ارتبطت فيما بينها بالتعهدات الموضحة أعلاه « (١)

مماثلة الانجليز في مفاوضات قناة السويس

وقد توقع كثير من الساسة أن تسير أعمال هذه اللجنة ببطء لأن إنجلترا أظهرت تردداً في عقدها ولم توافق عليها إلا بعد تردد كبير وذلك لأنها لم تكن وقتئذ في حاجة إلى نظام دولي يضمن جرية الملاحة في القناة مادامت واضعة يدها فعلاً على مصر

ومن يراجع الكتاب الأصفر ويطلع على المخبرات التي دارت في هذا الشأن بين المسيو وادنجن سفير فرنسا في لندرة والمسيو جول فيري رئيس وزارة فرنسا يتضح له بجلاء نيات الانجليز حيال هذه المسألة

ففي ٢١ مارس سنة ١٨٨٥ أي بعد انقضاء أربعة أيام على توقيع التصريح

(١) انظر الكتاب الأصفر لتلغراف المسيو وادنجن إلى المسيو جول فيري في

٢١ مارس سنة ١٨٨٥

الدولى فى لندن أرسل الميسو وادنجن كتابا مطولا الى رئيس الوزارة الفرنسية شرح فيه الادوار التى سبقت قبول انجائرا تأليف اللجنة المشار اليها فقال

« كان باقيا أن تتفق على الاحكام الخاصة بحرية قناة السويس ونظرا لما لهذه المسألة من الاهمية العظمى فقد كان من الواجب جعلها جزءاً متمماً لاتفاقية لندن المالية بأن تتحدد بصفة عامة جميع المبادئ الخاصة بنظام القناة وأن يتفق أيضا على الاجراءات التى تتبع لعقد اتفاقية نهائية خاصة بحرية هذه القناة . . .

وكانت أصعب نقطة فى الموضوع هى تعيين الاجراءات المؤدية الى الاتفاق فقد سبق لنا أن اقترحنا فى المذكرة التى قدمناها يوم ٨ فبراير أن تجتمع فى القاهرة لجنة يناط بها تحرير المشروع الابتدائى وقد ظهر لكم أن حل هذه المسألة يتطلب الوقوف على بعض تفاصيل تتعلق بطبيعة الارض التى تمر منها القناة وأن هذا لا يتم الا اذا جرى العمل فى نفس المكان ولكن حكومة جلالة الملكة لم تظهر الا ميلا قليلا جدا لهذا الاقتراح فقد نازعت فى أهمية المكان الذى تعقد فيه هذه اللجنة زاعمة أن مسألة لها من الاهمية الكبرى ما لهذه المسألة ليس للتفاصيل فيها الا قيمة ضئيلة ولكن المبادئ العامة المتعلقة بها هى كل شئ يعتد به وقد أبدى اللورد جرنفيل شكوكه حتى فى فائدة هذه اللجنة وآثر أن تجرى المفاوضات بين الحكومات نفسها فائلا انه مادامت المبادئ الخاصة بالمسألة معروفة فمن السهل الوصول الى اتفاق بواسطة هذا الطريق من المفاوضات

وقد أعربت عن خوفي من أن المفاوضات السياسية المعتادة تؤدي الى تأخيرات محزنة فضلا عن أن الضرورة تقضى بالقيام بالأعمال التمهيدية على عجل

وفي نهاية الأمر تم الاتفاق بين اللورد جرنفيل وبينى على أنه في حالة قبوله عقد لجنة دولية لدرس وتحرير مشروع اتفاق لحرية القناة فاننا نتنازل من جهتنا عن المطالبة بأن هذه اللجنة تجتمع في القاهرة ولكن بقى أيضا أن نتفق على اختيار المدينة التي تجتمع فيها اللجنة» ثم أخذ السفير الفرنسى يشرح نظرية كل فريق في هذا الاختيار فكان اللورد جرنفيل يطلب عقد اللجنة في لندرة ما دامت المفاوضات الاولى قد اجريت في هذه المدينة ولكن المسيو وادنجن كان يطلب عقدها في باريس لان المشروع فرنسى بحث فيجب عليه اللورد جرنفيل بأن القناة ولو أنها من عمل الفرنسيين ولكنها لا تستطيع أن تعيش لولا السفن التجارية الانجليزية التي تجتازها فيرد المسيو وادنجن بأنه لولا حفر القناة بواسطة دى لسبس لما مرت منها أى سفينة تجارية وفضلا عن ذلك فان اختيار لندن لا يصادف قبولاً من جميع الدول في حين أن باريس تقابل بالموافقة اذا رضيت بها انجلترا

ثم ختم المسيو وادنجن هذه المعلومات بان الحكومة الانجليزية قررت في ٢٧ فبراير قبول باريس مكانا لعقد اللجنة اذا قبلت الدول ذلك فهذه المعلومات تبين لنا من جهة أن إنجلترا لم تكن مرتاحة للتعجيل بوضع نظام دولي يضمن للقناة حيدتها لانها كانت تريد الاستئثار بهذه

القناة ما دامت هي الدولة الوحيدة المتحكمة فيها وهذا يخالف بطبيعة الحال سابق خطتها قبل احتلال مصر فقد كانت وقتئذ تسعى لحل الدول على ضمان حرية الملاحة في القناة وليس هذا التقلب الا دليلا من أدلة سوء نية السياسة الانجليزية حيال المسألة المصرية بحذافيرها

ولا شك أن تشبث إنجلترا بأبعاد هذه المفاوضات عن القاهرة يدلنا دلالة صريحة على أنها كانت تخشى تدخل الرأي العام المصرى واهتمامه بهذه المفاوضات وما يترتب على هذا الاهتمام من الدخول في المسألة السياسية الاصلية وهي مسألة الجلاء ولذلك لم يسمح لمصر أن يكون لها مندوب يتمتع بحقوق بقية المندوبين بل قضى التصريح الدولي بأن يكون لممثل مصر صوت استشارى فقط مع أن القناة ملك لمصر وتجتاز أرضا مصرية ولولا الايدى المصرية لما خرج هذا المشروع الى حيز الوجود وهكذا تأبى السياسة الظالمة الا الاجحاف بحقوق مصر ومعاكسة أمانها وتأبى الظروف السيئة الا أن تخدم السياسة الاستعمارية الانجليزية وتأبى الدول الا أن تنساق وراء الأعيب إنجلترا ومناوراتها

ولا يفوتنا معنى تنازع إنجلترا وفرنسا على اختيار المدينة التى تجرى فيها هذه المفاوضات لما هو معروف من ان الجوى السياسى لمكان المفاوضات قد يكون له فى بعض الظروف تأثير خاص فى المفاوضات فيجب ان يحتاط له بجميع المعدات السياسية التى تجعل المفاوضات بمنجاة من تأثيره

ولقد جربنا خطر مثل هذا الجوى على مفاوضات الوفد الاولى وكانت هذه التجربة من العوامل الكبرى التى دفعتنا الى المعارضة فى إجراء أية مفاوضة قبل ايجاد أساس صالح لها من الوجهة المصرية

على اننا نكتفى من هذا الحادث التاريخي بالاشارة الى العبرة المترتبة
٤ و تنتقل الى اتمام جوات المفاوضات الخاصة بقناة السويس

اول اجتماع للجنة

ففي يوم ٣٠ مارس اجتمعت لجنة قناة السويس بمدينة باريس وفاقا
صریح الدولى الموقع عليه في ١٧ مارس وكان حاضرا هذا الاجتماع ممثلو
نيا والنمسا والمجر واسبانيا وفرنسا وانجلترا وايطاليا وهو لاندوروسيا
كيا ومصر على ان يكون رأى مندوبها استشاريا فقط
فافتتح الجلسة المسيو جول فيرى ثم اختير المسيو بيللو أول المندبين
رئيسين رئيسا للجنة فتكلم عن مهمة هذه اللجنة وأشار الى تصريح ١٧
رس فلفت أول المندوبين الانجليز نظره الى قاعدة المفاوضات فاعترف بأن
ذه القاعدة هي منشور اللورد جرنفيل الصادر في ٣ يناير سنة ١٨٨٣
ولعل في ملاحظة المندوب الانجليزي مايثويد رأى القائلين بوجوب
١: اتفاق على قاعدة للمفاوضات قبل الدخول فيها وما يثبت ان نظرية
مديل الاساس أو وضع أساس صالح قبل المفاوضات لم تخترعها من عندياتنا
انما هي قاعدة متفق عليها في جميع المفاوضات التي يراد نجاحها وان
اصاحة كانت تقضى بانباعها ولكن أبت العوامل الشخصية الا ان
عاربنا فكان ما كان مما لا فائدة من ترديده الآن

تبادل المشروعات

وعلى أثر هذه الخطب قدم المندوبون الانجليز مشروعاً مبنياً على
ساس منشور جرنفيل وعلى أثرهم قدم الفرنسيون مشروعاً آخر

ودارت المفاوضات بين مندوبي جميع الدول وشجر الخلاف على بعض المواد وكان أهم نقط هذا الخلاف ان انجلترا كانت تعارض في ايجاد نص يتعلق بجلاء الجنود الانجليزية عن مصر وكانت تلح في ابعاد هذه النقطة عن أحكام الاتفاقية

تأجيل اجتماعات اللجنة

وفي ١٣ يونيه انفضت اللجنة بعد ان وضعت مشروعاً أقره جميع المندوبين ماعدا مندوبي انجلترا وايطاليا فاتهم أبدوا عليه بعض تحفظات وقد أبلغ هذا المشروع الى الدول في ٢٢ يونيه لابداء رأيها في نقط الخلاف المعلقة فكانت انجلترا تبدي كثيراً من التسويف والمماطلة رجاء تأخير أعمال اللجنة وظلت أعمال اللجنة معطلة بسبب تسويف الانجليز الى ١٣ مارس سنة ١٨٨٦ ففي ذلك اليوم رأى الميسو فرسينيه أن يستحث انجلترا على استئناف المفاوضات فبعث الى سفير فرنسا في لندن بالكتاب الآتي :-

(كتاب فرسينيه الى سفير فرنسا الذي يشرح فيه مماطلة انجلترا)

« علمت من خطابكم المؤرخ ١١ الجاري ان لورد روزبري رداعلى المذكرة التي سلمتموها اليه بخصوص استئناف المفاوضات بشأن تنظيم قناة السويس أعلمكم ان « اعتبارات متعددة » حملته على تأجيل دراسة هذه المسألة

ولا أستطيع الا أن أنسب رد لورد روزبري عليكم لحض سوء تفاهم لان مسألة نظام قناة السويس ليست في الواقع ملكا لفرنسا أو لانجلترا وليس في مقدور واحدة منهما الهرب منها . هذه المسألة ملك لأوروبا

نيتها وهي التي تولت أمرها عملياً في أول سنة ١٨٨٥ بناءً على طلب إنجلترا
نسبها ووقع عقد دولي في لوندريه في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ وبموجب هذا
عقد تعهدت الدول من ناحية بأنها تسهل وتضمن قرضاً كانت مصر في
حاجة لعقده وتعهدت من ناحية أخرى بأنها تضمن باتفاق خاص نظام
حرية الملاحة في قناة السويس . وتم الشق الأول من هذين التعهدين لأن
إنجلترا فيه مصالحة خاصة . أما الشق الثاني الذي يهم العالم أجمع فقد بدأ
كلام فيه واجتمعت لجنة في باريس في ٣٠ مارس حضرها ممثلو إنجلترا
بعد مباحثات دامت شهرين ونصف شهر انتهى الأمر في ١٣ يونيو
المشروعين اللذين تعرفهما وفي هذا الوقت لم تترك الأعمال وإنما أجلت بسبب
ستقالة وزارة مستر غلادستون ولما ان استشرنا الدول عما سيعمل بعد
ذلك كان جوابها انه للوصول الى نص نهائي يحسن أن تستمر المفاوضات
بين حكومة وحكومة وفي النهاية تستطيع إنجلترا وفرنسا أن تعرضا
على الدول الأخرى النص الذي وقع عليه الاتفاق بينهما وواجب الحكومتين
ذاً أن تضعا هذا النص أو على الأقل ان تحاولا وضعه . (وبعد ان سرد
دعواته المتعددة والاسباب التي تذرع بها لورد سالسبوري لرفضها قال)
« ان الوزارة الجديدة ليس لديها نفس الاسباب لان رئيسها مطلع على
مسألة هو الذي أثارها ويراها عند الحد الذي تركها فيه وان أوروبا
أكثر هدوءاً مما كانت عليه قبل عام ولا يستطيع احد أن يفهم سبب
تأجيل جديد ويحق لأوروبا أن تطلب منا حساباً عن توكيل وضعته في
أيدينا والظاهر اننا نعلمنا اغفال امره

وانا لشديدو الادراك لما علينا من مسئولية فلا نستطيع البقاء في

حال تردد كهذه وانا نرجو وزارة صاحبة الجلالة البريطانية أن تساعدنا في ازالة ما في الموقف من تردد وغموض واذا كان لا بد لها من بضعة أيام لاستئناف البحث فنحن مستعدون لان نرجى الى وقت قريب ارسال النص الذي أعدناه والذي نعتقد انه يوافق مطالب الحكومة الانجليزية اما اذا كان الامر على النقيض من ذلك ولا سباب ليس من شأننا التعمق فيها ترى وزارة مستر غلادستون ان من واجبها رفض مفاوضة كهذه فلم يبق علينا الا ان نطلع الدول التي اشتركت في اعمال لجنة باريس على جلية الامر وان نجعلها في مركز يسمح لها بأن تتخذ ما يوافقها من اجزاء وان ترسم لها ما تراه صالحا من خطط ويمكنكم اذا رأيتم في ذلك فائدة ان تقرأوا هذا الخطاب على لورد دزوبري وان تركوا له صورة منه اذا رغب في ذلك »



وقد أحدث هذا الكتاب الاثر المرغوب منه وقيمت انجلترا أن تعود الى المفاوضة واستؤنفت فعلا هذه المفاوضات ولكن الانجليز ساروا فيها ببطئهم المعروف الى نهاية شهر يولييه سنة ١٨٨٦ ففي ذلك الوقت سقطت وزارة جلاستون فانتقطعت المفاوضات الى شهر سبتمبر ثم استؤنفت مرة أخرى بين اللورد سالسبوري والمسيو فريسينيه ولكن الاخير استقال في ١١ ديسمبر من تلك السنة فخلفه المسيو فلورنس الذي استمر في المفاوضات مع الحكومة الانجليزية

الاتفاق بين فرنسا وإنجلترا

وفي أوائل شهر أكتوبر سنة ١٨٨٧ قصد اللورد سالسبوري الى فرنسا فسارت المفاوضات بسرعة وتم الاتفاق بين الوزارة الفرنسية والوزارة الانجليزية على أحكام الاتفاق الذي يضمن حرية الملاحة في قناة السويس وأبلغ مشروع هذا الاتفاق الى جميع الدول فدرسته وأقرت نصوصه .

اتفاق الاستانة

وفي ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وقع مندوبو الدول في الاستانة على « الاتفاق الدولي الضامن لحيدة قناة السويس وحرية الملاحة فيها » وقد اشترك في توقيع هذا الاتفاق كل من بريطانيا العظمى والمانيا والنمسا والمجر واسبانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا وروسيا والدولة العلية أما نصوص هذا الاتفاق فمعروفة ولا حاجة بنا الى نشرها

تحفظ إنجلترا

ولكن إنجلترا التي ظلت تماطل في المفاوضات أكثر من ثلاث سنوات لم تقتنع بهذا التسوية الطويل وأبت أن تسرى عليها أحكام هذه المعاهدة بالرغم من توقيعها عليها وأصرت على ابداء تحفظ من جهة يجعل أحكام هذه المعاهدة في حكم الملغاة بالنسبة لها وقد نص على هذا التحفظ في تلغراف بعث به اللورد سالسبوري الى المستر ايجرتن القائم بأعمال السفارة الانجليزية في باريس بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٧

وهذا ما جاء فيه « انى عند تقديم هذه الاقتراحات (الى قبلتها الدول

فيما بعد وصارت الاتفاقية الضامنة لحياذ القناة) الى المسيو فلورنس أرى من واجبي أن أكرر التحفظ الذي أبداه السير جوليان بونسفوت في نهاية جاسات اللجنة سنة ١٨٨٥ ولم يعترض عليه أحد وهذا نص التحفظ المذكور

نص التحفظ

« يعتقد مندوب بريطانيا العظمى وهم يقدمون هذه النصوص للمعاهدة كنظام نهائي يراد به ضمان حرية استعمال قناة السويس أن من واجبهم تقديم تحفظ عام فيما يختص بتطبيق هذه النصوص ما دامت لا تتفق مع الحالة المؤقتة والحالة الاستثنائية اللتين تعيش فيهما مصر اليوم وما دام من شأنها عرقلة حرية العمل اللازمة لحكومتهم أثناء احتلال مصر بقوات صاحبة الجلالة البريطانية »

موافقة فرنسا على هذا التحفظ

وقد وافقت فرنسا على هذا التحفظ وحفظت لنفسها الحق في الاستفادة منه ما دام نافذ المفعول

وقد نص على ذلك في خطاب بعث به المسيو فلورنس لمعتمد فرنسا في مدينة الهاي بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٧ وهذا ما ورد فيه « قبل الرد على خطابكم المؤرخ ١٨ نوفمبر أردت أن أعرض على لورد سالسبوري ألفاظ الرد الذي كنت أزمعت إرساله جوابا على سؤال الحكومة الهولندية وليس لدى لورد سالسبوري اعتراضات على النص الآتي الذي عرضته عليه

« رأت الحكومة البريطانية من المستحسن - ولم يقم على ذلك

اعتراض من الحكومة الفرنسية — أن تجدد في الخطاب الذي أرسله لورد سالسبرى الى مستر ايجرتون، بتاريخ ٢١ أكتوبر الماضى التحفظات العامة التى قدمها السير جوليان بونسفوت عند ختام أعمال اللجنة سنة ١٨٨٥ وهذه التحفظات تنصرف على مشروع الاتفاق الحالى ويستتبع منها ان نصوص هذا الاتفاق الذى يحدد النظام النهائى المقصود منه ضمان حرية استعمال قناة السويس ليست الآن محال للتطبيق الا اذا كانت متفقة مع حالة مصر الراهنة وهى الموصوفة بأنها حالة مؤقتة واستثنائية ونصوص هذا الاتفاق لا تعرقل حرية عمل الحكومة البريطانية أثناء مدة الاحتلال وان حكومة الجمهورية اذا لم تبد اعتراضاً على هذا النص فما ذلك الا لانها تدرك انه وفاقاً للمبدأ الذى يعترف بمساواة الدول فى حقوقها وتعهداتها بشأن قناة السويس فهى بطبيعة الحال ستتمكن من الاستفادة من التحفظات الموضوعة وذلك طالما قضت الظروف بأن تبقى التحفظات نافذة المفعول »

معنى هذا التحفظ

ولا شك ان هذا التحفظ الذى أبدته انجلترا ليس له معنى الا ان السياسة الانجليزية أرادت أن تكون حرة فى خرق حيدة القناة اذا اقتضت ذلك مصالحها الشخصية كما فعلت فى عام ١٨٨٢ لانها لا تبغى أن تسمع صوت احتجاج عليها كلما أقدمت على انتهاك حرمة القانون الدولى وقد نهىها موقفها فى سنة ١٨٨٢ الى ضرورة التخلص من مثل هذه الاعتراضات ولو رجعنا الى كتابات الصحف الانجليزية على اثر احتلال

الانجليز للقناة لوجدنا هذه الروح ماثلة في تلك الكتابات
ففي ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ كتبت التيمس مقالا طويلا في هذا
الموضوع قالت فيه

« ان حرب مصر اظهرت لنا امراً جديراً بالاهتمام وهو توقع حدوث
اضرار جسيمة بسبب النظام الحالي المختص بمراقبة القناة فقد وقف
دى لسبس موقف الملك المستقل وخاطب الحكومة الانجليزية وضباطها
المستولين مخاطبة لا يقدم عليها الا قليل من الملوك وبدهى أن دولة عظيمة
لا تقبل أن يعارض سياستها رئيس شركة تملك فيها اربعة ملايين من الجنيهات
وتقوم بأربعة أخماس اعمالها كما انه لا يمكن أن يقع في أى بونغاز مثل
ما فعله دى لسبس من معارضته الشديدة في انزال جنود الى البر بناء
على أمر صادر من حاكم البلاد ابتغاء قمع ثورة قاعة ضد سلطته فالمسألة
التي يجب ان نهتم بها الآن هي إيجاد الضمانات الكافية لمنع رئيس الشركة
المستبد من معارضة أعمالنا . . . »

فتل هذه الاقوال تفسر لنا الغرض الحقيقي الذي استهدفه الانجليز
عندما وضعوا تحفظهم . على ان المستر « ما كنزى ولاس » صاحب كتاب
« مصر والمسألة المصرية » كان اكثر صراحة من غيره فقد كتب في
سنة ١٨٨٣ عن قناة السويس وأهميتها للانجليز

ولما أشار الى ما عسى أن يوضع لهذه القناة من النظمات الدولية
لم يخف حاجة انجلترا الى جعل هذه النظمات مرنة بقدر المستطاع حتى
لا تكون عقبة كأداء تغل أيدي السياسة الانجليزية في ساعة العمل وهذا
بعض ما قاله :

« تكلمت الى الآن على قناة السويس باعتبارها طريقاً تجارياً عاماً ولكن القارىء لا ينبغي أن يظن انى أغفل ان للقناة عندنا أهمية عظيمة جداً من الوجهة الحربية . واذا كنت أمسك القلم عن الخوض فى هذا الموضوع والافاضة فى بابيه فذلك لانى لست من رجال الحرب ولا أنا كفاء لتناوله ولأن رأيى فى هذا الموضوع ان من الحكمة « ترك الكلاب النائمة تغط »

« وما دامت لنا سيادة البحار وما دمنا قادرين على منع أى دولة أجنبية أخرى من ان تكون لها الغلبة سياسياً فى مصر فانتنا نستطيع فى زمن الحرب أن نسيطر بطريقة فعلية على القناة بمدروعاتنا بدون أن نتهك حقوق المحايدىن ومصالحهم . وقد يميل بعض أساتذة القانون الدولى الى أعمال عقولهم ومواهبهم فى صوغ عقد جميل من القوانين المعقدة لتنظيم سلوك المحاربين فيما يتعلق بالقناة ولكنى لأرى ان مزية تعود علينا من مثل هذه القوانين . وانى أستطيع أن أتصور كثيراً من القيود الثقيلة التى قد تفرضها علينا هذه القوانين . وقد تنشأ ظروف غير متوقعة تضطرنا الى العمل بنشاط عظيم . ونظراً لمثل هذا الاحتمال فان من الارغوب فيه أن تكون القيود التى يفرضها علينا القانون الدولى مرنة بقدر الطاقة »

الموافقة النهائية على اتفاقية الاستانة

وقد ظلت انجلترا متمسكة بتحفظها حتى دارت المخابرات بينها وبين فرنسا لعقد الاتفاق الودى المعروف وكان من نتائج هذا الاتفاق عدول

انجلترا عن هذا التحفظ وتصديقها على الاتفاق الدولي بدون شرط ولا قيد
فقد نصت المادة السادسة من اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ على « ان
انجلترا توافقي على أحكام المعاهدة المعقودة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨
وعلى وضعها موضع التنفيذ وذلك لضمان حرية المرور في قناة السويس الخ »

هل اتفاقية سنة ١٨٨٨

تكفل حيطة القناة

ولقد أثارت اتفاقية الاستانة بحث مسألة الحياد وهل النظام الموضوع
للقناة يكفل لها الحياد أم لا فكان الجواب ان حيطة قناة السويس لم
تقرر مادام مسموحاً لبوارج المتحاربين باجتيازها ولقد قال الأستاذ
دسبانيه في هذه المسألة ما يأتي :

« ان قناة السويس ليست على الحياد بالمعنى المقصود من الكلمة
مادامت البوارج الحربية حتى التابعة للمتحاربين. تستطيع اجتيازها بحرية
تامة . ولكن يصح أن يقال انها خاضعة لنظام خاص يحول دون
اقفالها اقفاً لا يضر بمجموع الدول »

وقال العلامة بنفيس :

« ان اتفاقية الاستانة لم تكفل حيطة قناة السويس لان لفظ
الحيطة لا يصلح للتعبير عن الحالة الدولية للقناة لانها لو كانت على الحياد
لوجب منع مرور بوارج المتحاربين منها وما كان لفرنسا ولا لانجلترا
ولا لاي دولة لها أملاك في الشرق الاقصى كهولاندا ان نشترك في عمل
سياسي من شأنه منع سفن المتحاربين من اجتياز قناة السويس . ولقد
أعرب المندوب الروسي في خلال المفاوضات التي أدت الى اتفاقية الاستانة

عن تمنيه ان يكون البحر الاحمر خاضعا لنفس النظام الخاضعة له قناة،
اسويس حتى يكون دخول القناة مضمونا من جهة الجنوب في جميع
ظروف ولكن مندوبي ايطاليا عارضوا بشدة هذا الاقتراح «

هل لاتفاقية الاستانة

قيمة من الوجهة العملية

ولو طرحنا جانبا هذه النظريات القانونية الدولية واكتفينا بالبحث
في المسألة من الوجهة العملية لوجدنا ان اتفاقية الاستانة -- حتى بعد
عدول انجلترا عن التحفظ الذي كانت أبدته -- لا تكفل حرية الملاحة
في القناة ولا تعد ذات قيمة عملية مادام الانجليز مسيطرين على مصر
فالانجليز يستطيعون في كل وقت منع اية سفينة لاية دولة من
اجتياز القناة وما هذه الاتفاقية الا قصاصة ورق في نظر انجلترا وهي
لا تردد في تمزيقها عند ما تريد

ولقد أشار الى هذه الحقيقة كثير من الكتاب والسياسيين ومنهم
المسيو فريسينيه فقد قال عند كلامه على اتفاقية الاستانة وتحفظ
انجلترا عليها

« اذا دخلت انجلترا في حرب مع غيرها فانها تستطيع ان تضع يدها
على القناة بالرغم من جميع المعاهدات . نعم تستطيع ذلك لان لها قوة في
هذه الجهة ولانها تقبض على البلاد المصرية ولان النصوص القانونية
لا تعد في مثل تلك الظروف الا سداً ضئيلاً وعلى ذلك فان اتفاقية ٢٩
اكتوبر سنة ١٨٨٨ لا يمكن اصلاحها ولا يجوز الا كفاء بحذف التحفظ

لذى أبدته انجلترا (وهو ماتم فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤) بل يجب حذف
الاحتلال نفسه لانه مادام قائماً فلا ضمان لحرية المرور فى القناة بل ان
انجلترا تظل فى الحقيقة سيدة هذا المر بدون شك ولا ريب»

وقال العلامة بنفيس أيضاً

« ما قيمة اتفاقية الاستانة اذا اشتبكت انجلترا يوماً ما فى حرب
وكانت مصر فى قبضتها؟ ان خطة بريطانيا العظمى فى خلال الحروب
البحرية التى نشبت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ونظريات بعض
رجال حكومتها تدعو لكثير من الشكوك والمخاوف»

وقال الاستاذ نو توفتش فى الفصل الذى كتبه على قناة السويس
بمؤلفه « اوربا ومصر»

« ماذا يكون تأثير قطعة الورق التى كتبت فيها معاهدة ١٨٨٨ اذا
شعرت انجلترا - المتساسة على مصر ورافىء الاسكندرية ودمياط
وبور سعيد والسويس والاسماعيلية - بحاجتها الى اغلاق القناة فى وجه
جميع السفن أو اذا رأت ضرورة اغراق مراكب اعدائها وهى تشق المياه
المصرية»

وقال أيضاً

« ان الانجليز يحتلون القناة احتلالاً حريياً ومن أجل ذلك فهم
ينظرون الى معاهدة ١٨٨٨ بكل سكينه واطمئنان وقد اعترف مندوبو
الدول الذين وقعوها بأنهم فعلوا امراً لا فائدة فيه واذا كانت هناك معاهدة
أبرمت بقصد أن تخرق احكامها وتنتهك حرمتها فلا بد ان تكون هذه
ولاسيما فى وقت الحرب»

مفاوضات سبوللر Spuller

سنة ١٨٨٩ بمناسبة تحويل الدين الممتاز

فرنسا تفتح من جديد مسألة الجلاء

انتهت مفاوضات درومندوواف ومفاوضات قناة السويس في سنة ١٨٨٨ وظنت انجلترا ان باب المسألة المصرية سيظل مغلقا ولو عدة أعوام ولكن الحوادث ما لبثت ان فتحت هذا الباب من جديد مرة أخرى ففي أوائل سنة ١٨٨٩ كانت المالية المصرية قد توطدت بفضل صندوق الدين وصار في امكان مصر وقتئذ ان تحصل على اموال بفائدة أقل من الفائدة التي كانت تدفعها لديونها فأتجهت الافكار الى تحويل بعض الديون المصرية ولكن هذا التحويل كان يستدعي مصادقة الدول للحصول منها على تغيير قانون التصفية بحيث يصبح التعديل لازما للدائنين الاجانب منشور الحكومة المصرية للدول

ومن أجل ذلك أرسل وزير المالية المصرية في خلال شهر مايو سنة ١٨٨٩ منشورا الى ممثلي الدول يشرح فيه رغبة الحكومة المصرية في الاستفادة من تحسن الظروف المالية والحصول على وفورات من طريق تحويل الدين الممتاز

وكان من المتوقع ان لا يصادف هذا الطلب شيئا كثيرا من المعارضة وان لا تدخل السياسة في الموضوع ولكن فرنسا أرادت ان تنهز هذه

الفرصة لفتح مسألة الجلاء مرة أخرى وكانت حجتها في ذلك ان المسألة السياسية لا يمكن فصلها عن المسألة المالية في مصر
موقف فرنسا

وكان المسيو سبولار هو وزير الخارجية في فرنسا وقتئذ (١) وهو من المعروفين بالميل نحو مصر والاهتمام بمسألة الجلاء ولذلك ما كاد يتولى هذا المنصب حتى بعث الى لورد سالسبورى في ٦ ابريل يقول له « ان سكوت الحكومة الفرنسية لا يفيد مطلقا موافقتها على الاحتلال الانجائزى »

ولما جاءت مسألة تحويل الدين المصرى أخذ يعمل بجهد لتحريك مسألة الجلاء وأعلن في اول الامر انه لا يوافق على هذا التحويل الا اذا حددت انجلترا تاريخ جلائها عن مصر . وهذا تفصيل المفاوضات التى دارت في هذا الشأن .

حان وقت الجلاء

ففي أول يونيه أخبر مسيو سبولار لورد سالسبورى ان فرنسا لا تنظر الى التحويل كعمل مالى محض قائلاً : « ان المسائل المالية لم تعتبر أبداً في مصر منفصلة عن المسائل السياسية وان هذا التمييز قد لا يكون له محل اليوم لان مشروع التحويل دليل قاطع على حظ مصر من التقدم السياسى والتقدم الاقتصادى والذى يخيّل لنا الآن « ان قد جاءت الساعة لان تنفيذ انجلترا الوعود التى قطعتها لنا مراراً وتكراراً بالجلاء »

(١) تولى هذا المنصب في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٠ ولبث فيه الى ١٤ مارس سنة ١٨٩٠

رد سالسبورى

فأجاب اللورد سالسبورى فى ٥ يونيه بأن التحسن المالى انما يرجع أمره الى عمل انجلترا فاذا انجالت عن البلاد ذهب التحسن بندها بها كما ان مجرد الاعلان بانسحاب الجنود البريطانية يجعل التحويل مستحيلا لانعدام الضمان وعلى كل حال فان الأمن لم يستتب بعد بالشكل الذى يصورونه لان اغارات الدراويش لا تقتأ محلا للخطر

هذه خلاصة جواب اللورد سالسبورى وقد تهرب فيه من مسألة الجلاء وتناسى ما قطعته حكومته من العهود والوعود فى هذا الصدد وتذرع بحجة من الحجج الاستعمارية المألوفة للقول بعدم الجلاء وهى حجة « الخطر المهدوى » وقد كانت السياسة الانجليزية فى بدء الاحتلال تتذرع بخطر الثورة العراقية فلما فقدت هذه الحجة قيمتها لم تتردد فى اكتشاف خطر آخر وقد قال الاستاذ كوشرى فى هذا الموضوع

« ان شبح الخطر المهدوى هو الذى تعهدته بريطانيا العظمى بكل عنايتها وكانت تبرزه مجسما كلما طلب من حكومة الملكة أن تؤدى حسابا عن عملها فى وادى النيل »

على ان زوال هذا الخطر فيما بعد لم يحمل انجلترا على البر بوعودها بل استمرت تعتصب حقوقنا وتسلبنا حريتنا بحجة أخرى هى دعوى تمدين المصريين واعدادهم لحكم أنفسهم بأنفسهم !! فاذا نظرنا الى أعمالها وجدناها مناقضة كل المناقضة لما تدعيه لنفسها من مهمة تقوم بها فى مصر ويكفى انها الغت مجلسنا النيابى وحاربت التعليم بكل الوسائل وحشرت

الانجليز في الوظائف وجعلتهم بمثابة الحكام الآمرين حتى ولو كانوا
مرؤوسين للمصريين

على ان هذا ليس وقت الرد على دعاوى سالسبورى فلننظر الآن
فيما تم من أمر هذه المفاوضات

المناقشة في البرلمان الفرنسى

فى ٤ يونيه طرحت المسألة على بساط البحث فى مجلس نواب فرنسا
وكان مثيرها هو المسيو فيليكس فور الذى صار فيما بعد رئيساً للجمهورية
فقد وجه الى المسيو سبوللر السؤال الآتى :

« ان مصر بلد البقرات السممان والبقرات العجاف وان زمن الرخاء
الذى ترتع فيه البقرات السممان قد يكون قصيراً الأمد فهل تستطيع مصر
مع ذلك تحويل دينها ؟ »

الجواب على هذا السؤال بالاجاب القاطع من الوجهة النظرية المحضة
الا ان متشرعين عديدين ينكرون عليها هذا الحق . فهل وصلت الحكومة
الفرنسية طلبات خاصة بهذا التحويل وهل أرسل مثلها الى الدول
العظمى التى وقعت على معاهدة لوندرد فى ١٨٨٥ ؟ ان لفرنسا اكبر مصلحة
فى هذا الشأن من أى كائن آخر لان تجارتها فى مصر تقصت نقصاً عظيماً
منذ الاحتلال الانجليزى وكان المنتظر طبقاً لاقوال وزارة لوندرد أن
ينتهى هذا الاحتلال فى وقت قريب فاذا كان التحويل ممكناً والا من مستتباً
فن المحتم اذاً جلاء الجنود الانجليزية عن مصر »

وقد أجاب مسيو سبوللر على هذا السؤال بقوله :

« ان باب المفاوضات بخصوص هذا التحويل قد فتح فعلاً وان

الحكومة الفرنسية لم تنقطع عن الاام بسيرها وان قدوصلها الذكريتو
الخدويى الخاص بها »

وبعد ان شرح مطالب الحكومة المصرية الخاصة بتحويل الديون
ختم تصريحه بما يأتى :

« سواء أ كان من الوجهة القانونية عن كفاءة مصر لاجراء تحويل
أم من وجهة النتائج التى ترتب على هذا العمل فان فرنسا ليست على استعداد
لابداء رأيها قبل فحص المسالة فحسباً دقيقاً ناظرة الى التعهدات المتعددة
التي قطعها بريطانيا العظمى ولا شك ان المفاوضة مع مصر المستقلة
بشئون نفسها أو مع مصر التي تحتلها الجنود الانجليزية أمران يستدعيان
اعتبارات مختلفة »

حملة الصحف الانجليزية

وقد قوبلت سياسة المسيو سبولر بالطعن المر في الصحافة الانجليزية
لان سياسة الاستعمار لم ترض عن تحريك مسألة الجلاء فى مثل تلك
الظروف وكانت تريد الاقتصار على بحث الشؤون المالية

وذهبت بعض الصحف وقتئذ الى كشف الغطاء عن نيات انجلترا
الحقيقية فقالت ان الانجليز لاينوون الجلاء عن مصر ثم أخذت توجه
اللوم الى المستر غلادستون لأنه نفي فكرة الفتح عن انجلترا عند
احتلال مصر وبذلك كان سبباً فى مضايقة حلفائه فى الحكم لانه قيدهم
بوعوده وعهوده !!

احتفاظ فرنسا بموقفها

ولكن هذه الحملة لم تغير موقف الحكومة الفرنسية وفي ٧ يونيه

أرسل سبولر تلغرافاً الى المسيو وادنجتن سفير فرنسا في لندن يذكر فيه تاريخ المفاوضات التي جرت سنة ١٨٨٤ ووعود إنجلترا بالجللاء في سنة ١٨٨٨ وانه ما دامت الحالة تسمح باجراء تحويل في الديون المصرية فهذا دليل على ان الثقة كبيرة في مستقبل مصر اذا تركت وشأنها وعلى ذلك فان فرنسا تدهش كثيراً عندما ترى ان هذه الثقة لا وجود لها عند الانجليز وكان يجب أن توجد وان يترتب عليها الجللاء تنفيذاً للوعود المتكررة

وقد دار الحديث في هذا الشأن بين اللورد سالسبورى والسفير الفرنسى فقال الاول « ان الحكومة الفرنسية لا تقدر التضحيات التي بذلتها إنجلترا حتى قدرها وان وزراء الملكة يرفضون ربط مسألة الجللاء بمسألة تحويل الدين »

وقد ترتب على هذا الجواب ان المسيو سبولر أصر على رفض اقتراحات الانجليز فيما يتعلق بهذا التحويل

عرض جديد من الحكومة الانجليزية

فلم تياس السياسة الانجليزية من هذا الرفض وعادت الى المفاوضات مقدمة شيئاً جديداً بمثابة رشوة للحكومة الفرنسية ابتغاء تحويلها عن موقفها وهذا الشيء الجديد هو تنازل إنجلترا عن التحفظ الخاص بقناة السويس الذي ابدته الحكومة الانجليزية وطلبت به ان احكام اتفاقية الاستانة لا تطبق على إنجلترا الا اذا كانت متفقة مع الحالة التي فيها مصر وقتئذ والموصوفة بأنها حالة مؤقتة واستثنائية

فرفض الميسيو سبولر هذا العرض الجديد قائلاً في خطابه الذي بعث به الى الميسيو وادنجتين في ٢١ يونيه

« اتنا على النقيض من ذلك نتمسك بهذا التحفظ (الذي أصبح لفرنسا الحق في الاستفادة منه) لانه ليست من مصلحتنا ان تكون قناة السويس متمتعة بنظام الحيدة من الوجهة العسكرية مادام الانجليز محتلين مصر على ان مسائل النصوص لا يصح ان يقام لها وزن امام الاحتلال الفعلي وفضلاً عن ذلك فان هذا التحفظ الذي تريد انجلترا التخلص منه يتضمن اعترافها الصريح بان مركزها في مصر مؤقت واستثنائي فهو من هذه الوجهة في مصلحتنا »

وقد كان هذا الجواب حاسماً قاطعاً وظل الطريق مسدوداً امام محاولات السياسة الانجليزية

سقوط الوزارة الفرنسية

وتغيير الميسيو سبولر

وقد بقيت المساعي تبذل في هذا السبيل بقية عام ١٨٨٩ وأوائل عام ١٨٩٠ حتى سقطت الوزارة الفرنسية التي كان يرأسها الميسيو تيرار وكان فيها الميسيو سبولر وزيراً للخارجية وذلك في ١٤ مارس سنة ١٨٩٠ وقد عاد الميسيو فريسينييه رئيساً للوزارة للمرة الرابعة وحل الميسيو ريبو محل سبولر في وزارة الخارجية فانفتح الطريق في وجه السياسة الانجليزية وذهلت العقبات التي كانت تعترضها في عهد الميسيو سبولر لان الوزارة الجديدة لم تتمسك بموقف الوزارة السالفة بل سرعان ما قبلت

اقتراحات الحكومة الانجليزية وفصالت المسألة السياسية عن المسألة المالية ولم تعارض في التحويل واقتصر طلبها على أمرين ثانويين (أولاً) ان الوفورات الناتجة من تحويل الدين تودع في خزانة صندوق الدين الى ان تتقرر طريقة استعمالها باتفاق بين الحكومة المصرية والدول الموقعة على معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ (ثانياً) ان الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنية وقرض الدومين تبقى بدون سداد شيء من أصلها الى سنة ١٩٠٥ اي لمدة خمسة عشر عاماً

انتهاء المفاوضات وتحويل الدين

وبناء على ذلك انتهت المفاوضات بقبول الدول تحويل الدين وصدر في ٦ يونيه و٧ يونيه سنة ١٨٩٠ الكريئات الخديوية الخاصة بهذا الموضوع وهذا أهم ما قضت به

(أولاً) تحويل الدين الممتاز من ٥٪ الى ٣ ¼٪ (ثانياً) تحويل دين الدائرة السنية من ٥٪ الى ٤٪ (ثالثاً) التصريح بتحويل دين الدومين من ٥٪ الى ٤ ¼٪ (رابعاً) ايداع الوفورات الناتجة عن تحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنية وقرض الدومين في خزانة صندوق الدين مع تحويله الحق في تشغيلها بسندات من الديون المصرية والمبالغ المتجمعة بهذه الطريقة تقيّد بحساب خاص يسمى «مال الوفورات الناتجة عن تحويل الدين» (خامساً) ابقاء الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنية وقرض الدومين لمدة ١٥ سنة كاملة بدون سداد شيء من أصلها الا بطريق الاستهلاك الخ الخ

وكان ربح مصر من جراء هذه العملية انقاص ماتدفعه من فوائد
الديون مبلغ ٢٦٥ ألف جنيه كل سنة

ابعاد المسألة السياسية

وبذلك نجحت السياسة الانجليزية في ابعاد المسألة السياسية من
هذه المفاوضات ومن الغريب ان المسيو فرسينيه لم يحاول الدفاع عن
موقف وزارته في هذه المسألة مع انها تمت في عهده بل ان من يقرأ
كتابه يظن ان تحويل الدين تم في عهد المسيو سبولر فقد اكتفى في
هذه المسألة بقوله ان المسيو سبولر حاول فتح مسألة الجلاء فلم ينجح
دون ان يشير الى ان وزارته هي التي رجعت القهقري ولم تستمر على
اتباع خطة سبولر ولقد أثبت المسيو كوشري في كتابه عن المسألة
المصرية خطأ السياسة الفرنسية في عهد وزارة فرسينيه — ريبو وقال في
هذا الصدد

« لقد كنا نريد ان نحصل من انجلترا على امتيازات ولكننا انتهينا
بأن كنا الذين أعطيناها هذه الامتيازات كما اننا ننازلنا عن تأييد مصالح
حملة الدين من الفرنسيين بدلا من الدفاع عنها وكانت ثلاثة الاثافي اننا
بدلا من تعليق تحويل الدين على الجلاء نفضنا يدا من المسألة الاخيرة
وطرحناها في زوايا النسيان والاهمال »

مفاوضات ١٨٩٠ - ١٨٩٢

السياسة الانجليزية والخديوي عباس الثاني

أرادت الحكومة التركية أن تفتح باب المسألة المصرية في أوائل سنة ١٨٩٠ فذهب سفيرها في باريس أسعد باشا الى المسيو ريبو وزير الخارجية في وزارة فرسينيه التي تكلمنا عنها في الفصل السابق وكان ذلك في ١٦ ابريل من السنة التي نحن بصددھا ووجه الى الوزير السؤلين الآتيين :
أولاً - هل الحكومة الفرنسية مستعدة أن تجدد بالكتابة تصريحها الذي صرحت به في سنة ١٨٨٧ وهو انه في حالة جلاء الجنود الانجليزية عن مصر لا تحاول الجنود الفرنسية احتلال وادي النيل بدلا عنها؟
ثانياً -- هل يستطيع جلالة السلطان استخدام هذا التصريح لفتح باب المسألة المصرية مع الحكومة البريطانية؟

فكان جواب المسيو ريبو بالاجاب على هذين السؤلين
وقد ظنت الحكومة الفرنسية وقتئذ ان المفاوضات لا تلبث أن تفتح بين الباب العالي والوزارة الانجليزية وان فرنسا لا بد أن تدعى للاشتراك فيها وأرسلت الى سفيرها المسيو وادنجن تطلب منه أن يجس الطريق ويبحث عن استعداد الحكومة الانجليزية في هذا الشأن

تمسك انجلترا باتفاقية وولف

وقد تبين من محادثات المسيو وادنجن مع اللورد سالسبورى ان الحكومة الانجليزية لاتزال متعلقة باتفاقية درومند وولف وانها

مستعدة لحل المسألة المصرية على أساس هذه الاتفاقية لما هو معلوم بطبيعة الحال من انها في مصلحة السياسة الانجليزية التي كانت تسعى لتسوية مركزها في مضر وصبغه بصبغة شبيهة بالشرعية

وفي ٢٩ ابريل أرسل السفير الفرنسي تلغرافا الى حكومته ضمنه خلاصة هذه المحادثات فقال :

« لقد اكدت للورد سالسبوري اني وجدت لدى الوزارة الفرنسية رغبة اكدية في الوصول الى اتفاق مع إنجلترا على شئون مصر اذا امكن تحقيق هذا الاتفاق بشروط شريفة للبلدين وطلبت منه ان ينبثق عن القاعدة التي يريد أن يجرى عليها البحث اليوم فاجابني ان اتفاقية وولف هي أقل شيء استطاع ان يحمل زملاءه على قبوله ثم اخذ يطنب في وصف السعادة التي تتمتع بها مصر قائلا انها نتيجة الادارة الانجليزية ثم اكد اللورد سالسبوري ان الحالة لم يطرأ عليها تغير منذ مفاوضات الاستانة وانه لا يستطيع أن يقبل شيئا اقل من اتفاقية وولف على أنه لم يقل لي شيئا من شأنه اقفال باب المفاوضات »

انقطاع المفاوضات اكثر من عامين

فما رأت الحكومة الفرنسية ان إنجلترا لاتزال متمسكة باتفاقية وولف ولا تقبل ادخال أى تعديل فيها لم تحاول فتح باب المفاوضات من جديد في مسألة مصر وظلت هذه المسألة مهمة لا يحاول أحد تحريكها أكثر من عامين اى من شهر مايو سنة ١٨٩٠ الى شهر اكتوبر سنة ١٨٩٢ وفي خلال هذه المدة سبقت وزارة فرسينيه في ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٢

وحلت محالها. وزارة المسيو لوييه وبقي المسيو ريبو وزيرا للخارجية ودخل
المسيو فريسنيه في الوزارة باعتباره وزيرا للحرية
وسقطت أيضا وزارة سالسبورى في إنجلترا وخلفتها وزارة غلادستون
في ١٦ اغسطس سنة ١٨٩٢ وكان اللورد روزبرى وزيرا للخارجية في
هذه الوزارة

محاولة فتح المفاوضات

سنة ١٨٩٢

وقد خيل لوزارة المسيو لوييه ان عودة غلادستون من شأنها تسهيل
مهمة المفاوضات فكلفت سفيرها في لندن المسيو وادنجتون بمحاثة
رئيس الوزارة الانجليزية في ذلك فقصده اليه في أول نوفمبر سنة ١٨٩٢
وسأله عما اذا كان مستعدا لاستئناف المفاوضات التي انقطعت منذ مدة
طويلة بشأن المسائل المصرية
فأجاب غلادستون على الفور قائلا « على أى قاعدة تريد استئناف
المفاوضات ؟ »

فقال له السفير الفرنسى « اننا لم نصل بعد الى هذه النقطة وكل
ما اريد الوقوف عليه هو معرفة استعداد الحكومة الانجليزية لفتح هذه
المسألة بروح ودية ومناقشتها مع حكومة الجمهورية »

فأجاب رئيس الوزارة الانجليزية بأنه يأسف لفشل المفاوضات التي
كانت دائرة في سنة ١٨٨٤ بين اللورد جرنفيل والسفير الفرنسى ثم ختم
تصريحه بقوله « ان المسألة من الاهمية الكبرى بحيث لا يستطيع ان

يبدى فيها رأيا قبل مشاورة زملائه وانه لا يلبث ان يطلع السفير الفرنسي على الخطة التى نقررها الحكومة »

ماذا حدث بعد ذلك

وعلى أثر هذه المحادثة أخذت إنجلترا تماطل فى استئناف المفاوضات وظلت متمسكة كما كان شأنها فى الماضى باتفاقية درومند وولف فكان هذا التمسك من جانبها داعيا لفتور المساعى التى كانت فرنسا تبذلها فى هذا السبيل

وفضلا عن ذلك فان سمو الخديوى السابق عباس الثانى كان قد اعتلى عرش مصر فى ٨ يناير سنة ١٨٩٢ وبدأت المشادة بينه وبين السياسة الانجليزية فى اوائل سنة ١٨٩٣ فانصرفت إنجلترا الى الاشتغال بما يخلصها من هذا الموقف ولم تعد تفكر فى فتح باب المفاوضات فى المسألة المصرية خوفا من أن يزيد موقفها حرجا

مايقوله وادنجتون وفريسينيه

وفى ١١ يناير سنة ١٨٩٣ ترك فريسينيه الوزارة ولكنه ظل عالما بأمر المفاوضات بين فرنسا وانجلترا بواسطة صديقه المسيو وادنجتون وقد افرد فريسينيه فصلا خاصا للمعلومات المتعلقة بهذا الموضوع فى كتابه عن المسألة المصرية لانه يرى بأسا من ايراده لاهية مااحتواه قال

« يؤخذ من المعلومات التى استجمعتهما من فم مسيو وادنجتون نفسه ان كلا الطرفين (الوزارة الانجليزية والوزارة الفرنسية) لم يظهر رغبة شديدة فى استئناف الحديث ولقد ثبت للحكومة الفرنسية انه رغما مما

ظهر من استعداد مستر غلادستون للاتفاق فان الوزارة البريطانية كانت قليلة الميل الى ترك موضوع اتفاق درومند وولف وعلى ذلك لم يكن من المستحسن الالحاح في هذا الباب . وقد يفسر الى حد مخصوص عدم اهتمام الوزراء الانجليز فانهم كانوا يشعرون بمضايقات كبيرة بسبب خطة الخديو الجديد عباس باشا وما كانوا يريدون ان يزيدوا فيها بتحريك مسألة الجلاء

ولما ان دعى الخديو عباس لارتقاء عرش مصر مكان والده الخديو توفيق الذى مات فى ٧ يناير سنة ١٨٩٢ أظهر من اليوم الاول علامات الاستقلال والابتعاد عن أسيا د بلاده الحاليين وقد مكنتى المصادفات من مقابلته رسميا فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٩١ عند وصوله الى باريس والذى بدا لى اذ ذاك انه صريح القول ماضى العزيمة ورغما من صغر سنه فانه كان واقفاً تماماً على أمور فرنسا التى كانت تثير عطفه وحبه فى الاستطلاع . وعلى ذلك لم أدهش كثيرا لما علمت بالسحب التى قامت بينه وبين الانجليز حماته وان ما أظهرناه له من التلطف اذ أمرنا أسطولنا بأن يحميه فى الاسكندرية وأنعمنا عليه بالوشاح الاكبر للجيون دونور كان سببا فى تخوف الانجليز لانهم لم يكونوا بعيدين عن الاقتناع بأننا نشجع الخديو الشاب سراً وان هذا الشعور يبدو جاليا فى تاغراف أرسله لورد روزبرى الى لورد كرومر فى ١٦ فبراير سنة ١٨٩٣ وهذا بعض ما جاء فيه : «.... قد يكون محتملا انه من العبث أو مما لا فائدة فيه أن نبحث الى أى حد هذا القرار (اقالة الخديو لأربعة من الوزراء منهم الرئيس) يرجع الى عمل الخديو الشخصى أو انه أوعز اليه به وحرص عليه من آخرين لانه من البديهي ان هذا

لقرار يؤدي بطبيعته الى تغيير فجائي كامل في العلاقات التي وجدت بين الحكومتين الانجليزية والمصرية أثناء السنوات العشر الماضية ويغير صبغة اجتلالنا وتدخلنا الاول « تم احتج الوزير على دعوى الخديو أن يبدل بمحض ارادته في موظفي الحكومة قائلاً : « ولو أمكن اقالة رئيس الوزارة ومديرى المصالح الأخرى الكبيرة بمثل هذه البساطة وبدون أن يقام وزن لمنشورات إنجلترا فانه لا يكون هناك سبيل بعد لمنع اقالة جميع الموظفين الآخرين أوروبيين كانوا أو مصريين لمجرد ان الحظ لم يسعدهم بأن يوافقوا على الآراء السائدة الآن أولاً في اقاتلهم فرصة سانحة لتثبيت الحكم المطلق وليس من المبالغ فيه اذن القول بأنه سيكون كل البناء الذى تعبنا وجاهدنا أثناء تلك السنوات العشرة لاقامته تحت رحمة الشهوة والديسة وفي ذلك سرعة هدمه هدماً لا مفر منه » وفي خاتمة التلغراف أشار لورد روزبرى بطريقة « نظرية » الى احتمال سحب الجنود البريطانية قائلاً : « اذا قامت صعوبات جديدة فقد تتغير ظروف الاحتلال الانجليزى وعندئذ نتساءل اذا لم يكن الاوفق أن نغير سياستنا وفاقاً لذلك ، نتساءل عما اذا كان من واجبننا استبقاء الاحتلال على الرغم من أغلبية سكان البلاد العظمى او اذا لم يكن الاوفق أن نضع حداً للاحتلال ... ليس من المفيد الآن مناقشة الاقتراحات التي سيكون من المرغوب فيه تقديمها (للباب العالى والدول) أو محاولة توقع نتائجها ولكننا نستطيع على الأقل أن تقطع بكل تأكيد بأن مصر لا يمكنها بأى حال من الأحوال أن تتخلى عن المراقبة الأوربية وان هذه المراقبة قد يمكن تطبيقها بطريقة أدق وأشد من الطريقة المتبعة الآن . ليس

هذا الاحتمال قريب الوقوع ولكننا مضطرون لان نبحث فيه بصفة واضحة بسبب الحوادث الاخيرة » يدل هذا الكلام المبهم ابهاماً متعمداً على حالة مضطربة كما يعرب عن شعور يقرب من الغضب استولى على الوزارة البريطانية . وما كانت مفاوضات لتفتح في مثل هذه الظروف . اهـ



هذا ما يقوله المسيو فريسنييه عن الأسباب التي أدت الى وقف المفاوضات بين فرنسا وانجلترا بشأن المسألة المصرية وهي تلخص كما قدمنا في أمرين الأول تمسك انجلترا باتفاقية وولف التي كانت فرنسا تعارض فيها . والثاني موقف الخديو عباس الثاني حيال السياسة الانجليزية ولا بد لنا من شرح هذا الموقف حتى يكون القارئ ملماً بتلك الحوادث التي كانت في وقت من الاوقات سبباً في توتر العلاقات بين فرنسا وانجلترا ولا سيما ان فريسنييه لم يفعل سوى الاشارة اليها دون أن يأتي على مقدماتها ونتائجها مع انها تعد من أهم الأزمات السياسية التي وقعت في مصر

ويذهب كثير من السياسيين الى ان هذه الأزمة كان جذيراً بها أن تشجع فرنسا على السعي في حل المسألة المصرية بحمل انجلترا على الجلاء وخصوصاً بعد ان اشترك البرلمان الفرنسي في مناقشتها وكانت نتيجة هذه المناقشات ان وزير الخارجية الفرنسية وعد المجلس في ١٦ مايو سنة ١٨٩٣ باستئناف المفاوضات في المسألة المصرية كما سنبينه فيما يلي

ولكن هذا الوعد لم يتجاوز حد الكلام لسوء الحظ، وعلى ذلك فقد أهملت فرنسا الاستفادة من ذلك الطرف، وتركت إنجلترا تنفرد باستخدامه في مصلحتها الاستعمارية

السياسة الانجليزية

في عهد توفيق وعباس

على اننا قبل أن نشرح موقف الخديوى عباس حيال السياسة الانجليزية في أول حكمه وهو الموقف الذى أشار اليه المسيو فريسينيه فيما تقدم لا نرى مندوحة عن ان نأتى بكلمة نبين بها حقيقة الخطة التى كان الانجليز يسيرون عليها في آخر عهد الخديوى توفيق حتى يمكن فهم المركز السياسى في ذلك الوقت فهما حقيقياً

كانت سياسة الانجليز قائمة على ما يسمونه بالفتح السلمى أى التغلغل شيئاً فشيئاً في شؤون البلاد حتى تصبح يوماً ما في قبضتهم دون أن تشعر الأمة بتلك اليد اللينة التى تعمل في الخفاء والتي تنتهى في آخر الأمر بخنق البلاد خنقاً تاماً والقضاء على كفاءتها واستقلالها وحريتها. بغير ان تنفق في هذا السبيل اى مجهود جدى

وقد ساعدها على ذلك ضعف السياسة التى كان الخديوى توفيق يسير عليها وكان أهم مظاهر التغلغل الانجليزى في آخر أيام توفيق تعيين المستر سكوت مستشاراً للحقانية في أوائل سنة ١٨٩١ طلبت الحكومة الانجليزية تعيين مراقب انجليزى لإصلاح المحاكم الأهلية فقارضت وزارة رياض باشا في هذا التعيين ولكن الخديوى توفيق تغلب على هذه المعارضة ونفذ طلب إنجلترا وتعين المستر سكوت المذكور لاشغال هذا المنصب

ووضع تقريراً عن حالة المحاكم وضرورة تعيين مراقبين للقضاة فلم يوافق رياض باشا على هذا التقرير وكتب فخرى باشا وزير الحقانية وقتئذ تقريراً آخر يناقض تقرير المراقب الانجليزى

ولما اجتمع مجلس النظار فى ٢٢ يناير من السنة المذكورة قرر عقد لجنة لدرس التقرير فلم تتفق اللجنة على رأى حاسم وكان اختلافها سبباً فى تقوية مركز المستر سكوت فألحت انجلترا فى ضرورة تعيينه مستشاراً فابى رياض باشا وصمم على الاستقالة ولكن الخديوى توفيق منعه من ذلك وطلب منه البقاء فى منصبه ففعل وقرر مجلس النظار فى يوم ١٤ فبراير تعيين المستر سكوت مستشاراً وكانت هذه الجلسة تحت رئاسة الخديوى توفيق وعلى اثر هذا التغيير استقال فخرى باشا من وزارة الحقانية ومالبت رياض باشا ان استقال أيضاً فى شهر مايو بالرغم من الحاح الكثيرين عليه فى البقاء ويقال ان رياض باشا منع المستر سكوت من حضور جلسة مجلس الوزراء فاستاء السير بارنج (اللورد كرومر) من هذا التصرف وطلب من الخديوى عزله وترتبت الاستقالة على هذا الحادث

وعلى كل حال فان وزارة رياض باشا ما كادت تسقط حتى خلفتها وزارة مصطفى فهمى باشا فكان هذا التعيين بمثابة انتصار لسياسة السير بارنج وماهى الا أشهر حتى توفى توفيق وخلفه عباس

فالظروف التى تولى فيها الخديوى عباس الحكم كانت ظروفًا سيئة لان السياسة الانجليزية كانت قد نجحت فى القبض على شؤون البلاد وتسيير الامور حسب ارادتها ومن هنا بدأ الصراع بينه وبين السير بارنج وكان صراعاً شديداً ستحاول ايراد بعض حوادثه فى الفصل الآتى

وقف المفاوضات مع الانجليز

على أثر خلافهم مع الخديوى عباس الثانى

كان الانجليز قد استوثقوا من السيطرة على الشئون المصرية من طريق الوزراء وكبار الموظفين المصريين الذين كانوا يعملون فى عهد توفيق باشا فقد كان هؤلاء يعتقدون أن ما يشير به معتمد انجلترا أو أى موظف انجليزى يعد أمراً واجب التنفيذ

فلما تولى عباس الثانى مقاليد الحكم فى البلاد انصرفت ميوله نحو التخلص من هذه الحالة وظهرت بوادر هذه الميول فى كثير من أقواله وأعماله فأظهرت السياسة الانجليزية دهشتها واستياءها من هذه الخطة لأنها كانت تعتقد أن الخديو الشاب لا يعمد الى مناوأة دولة انجلترا القوية وكان أول مظهر من مظاهر استياء السياسة الانجليزية تلك الحملة الصحفية التى وجهت ضد الخديو فى انجلترا بايعاز — على ما يقول الكثيرون — من السير بارنج (لورد كرومر) وقد كان بعض هذه الصحف يكتب كتابات خارجة عن حد النوق والآداب وكان يقصد بهذه المناورة اضعاف نفوذ الخديو وحمله على الازعان والخضوع

ولكن هذه المناورة لم تنجح وأصر الخديوى على أن يدير شئون البلاد باستقلال

المعركة الاولى

فنشأ عن ذلك تصادم شديد بين اللورد كرومر ودارت المعركة الاولى حول مصطفى باشا فهمى فان الخديوى رأى نفسه بعيداً عن أعمال

حكومته وكانت الوكالة البريطانية هي مبعث الأحكام والأوامر وكان الخديوى الحقيقى لا يجلس فى عابدين وإنما يجلس فى هذه الوكالة فعمل عباس الثانى على التخلص من رئيس وزارته وكان اللورد كرومر عالما بهذه الرغبة ولكنه قاومها بكل شدة منذ أن اتصل به أمرها وقد أشار الى ذلك فى كتابه الاخير عن عباس الثانى حيث قال « أن المسيو دى ريفرسو قنصل فرنسا الجنرال كان قد لمح لى بعد جلوس الخديوى بزم من قصير أنه يستحسن تعيين رئيس نظار آخر يكون أقوى عزيمه من مصطفى فهمى باشا وقصده بذلك تعيين رجل يكون أقل ميلا للسياسة الانجليزية - فرفضت بالطبع كل تغيير » وقال أيضا « ولما كنت غائبا عن مصر فى اكتوبر سنة ١٨٩٢ وكان المستر آرثور هاردنج قائما مقامى شكا الخديوى مرة اليه بأن المصريين يعتبرون مصطفى باشا فهمى انجليزيا فوق اللازم وليس مصرى الى الدرجة الكافية »

عزل مصطفى باشا فهمى

ولما رأى الخديوى ان مساعيه الودية لم تنجح وأن السياسة الانجليزية متمسكة ببقاء مصطفى باشا صمم على أن يقتحم المصاعب بنفسه فطلب من رئيس النظار أن يستقيل فكان جوابه فى رواية « أنه سيستشير لورد كرومر قبل تقديم الاستقالة » أما الرواية الأخرى التى رواها اللورد كرومر نفسه فى كتابه فهمى أنه قال للرسول « أن الأوفق للخديوى أن يستشير اللورد كرومر قبل أن يقرر أمرهائيا » وعلى كل حال فان مصطفى باشا رفض تقديم الاستقالة فصدر الامر

بعزله وعين فخرى ياشا رئيسا مكانه وكان ذلك فى اليوم الخامس عشر من شهر يناير سنة ١٨٩٣

فهاج لورد كرومر لهذا الحادث وقصد الى الخديوى بعد ظهر ذلك اليوم وأبدى له اعتراضه على هذه التصرفات فاجابه الخديوى بأنه فعل ما هو داخل فى دائرة سطاته الشرعية وأنه لا يقبل أى اعتراض على عمله وقد قال لورد كرومر فى وصف هذه المقابلة

« فاستنتجت من لهجته انه يصعب جدا اقناعه فى العودة عن قراره على أنى تمكنت أن أحصل منه على وعد بأن تعيين الوزارة الجديدة لا ينشر فى الجريدة الرسمية الا بعد اعطائى الوقت الكافى للمفاوضة مع اللورد روزبرى »

المفاوضة بين كرومر وروزبرى

وعلى ذلك أخذ اللورد كرومر يفادض اللورد روزبرى فى هذا الحادث وأشار الاول على الاخير بأن يرسل له برقية يستطيع أن يريها للخديوى « يذكر فيها بكل جلاء ان حكومة الملكة تنتظر أن يؤخذ رأيها فى المسائل الهامة مثل مسألة تغيير النظار وانه لا موجب للتغيير فى الوقت الحاضر وأن حكومة انجلترا لا تقره فى عزمه على تعيين فخرى باشا وطلب أيضا اعطاءه كل السلطة التى تخوله اتخاذ الوسائل اللازمة التى يرى وجوب اتخاذها لمنع التغيير »

وفى ١٦ يناير تلقى اللورد كرومر تلغرافا من وزير الخارجية الانجليزية

بنفس التعليمات التى طلبها وهذا نصه

« ان حكومة جلالة الملكة تنتظر أن يؤخذ رأيها فى المسائل الخطيرة

مثل مسألة تغيير النظار وفي الوقت الحاضر لا يظهر أن هناك ضرورة للتغيير لذلك فانتا لا نستطيع أن نوافق على تعيين فخرى باشا »
وقد طلب اللورد روزبرى من اللورد كرومر تبليغ هذه الرسالة للخدوى ولكنه أمره بعدم اتخاذ اجراءات أخرى بدون مفاوضة لندن
اضراب الموظفين الانجليز

وقد امتنع الخديوى عن نشر تعيين الوزارة الجديدة بطريقة رسمية برأ بوعده ولكنه طلب من الوزراء الجدد أن يذهبوا الى دواوينهم ويتولوا أعمالهم فأبى اللورد كرومر الا أن يقابل هذا التصرف الشرعى من حاكم البلاد بعمل عدائى ليس له أى مبرر بل يعد خرقا لكل القوانين وانتهى كما حرمة السلطة الشرعية فأمر الموظفين الانجليز بعدم العمل مع أولئك النظار ولا الاعتراف بهم حتى يسمح لهم بذلك فصعد الموظفون الانجليز بالامر واضربوا عن العمل فى عهد الوزارة التى عينها الخديوى بمقتضى السلطة الشرعية التى يملكها

وقد وصف اللورد كرومر هذا العمل بأنه أحدث وقعا سيئا لدى جميع أصدقاء الخديوى ومعزديه وأثار سخطهم والحقيقة أنه كان اعتداء فظيما من القوة الغشومة على الحق الشرعى فأن الموظف الانجليزى الذى يتناول مرتبه من الامة المصرية والحكومة المصرية ما كان له أن يمتنع عن العمل طوعا لصوت أجنبى أراد أن يعتدى على سلطة الحاكم الشرعى للبلاد

وقد كانت هذه الحادثة دليلا جديدا على أن الموظف الانجليزى لا يخدم فى مصر الا مصالح بلاده

كيف حلت الازمة

وقد ظل الخديوى ثابتا في موقفه ولكنه كان يتوقع تدخل أوروبا في هذه الحادثة التي انتهكت فيها حرمة القوانين والمعاهدات ولكن الدول لم تتحمس وقتئذ فأُن ايطاليا والنمسا كانتا في جانب انجلترا أما فرنسا وروسيا فلم تميلأ الى استخدام هذا الحادث لخلق نزاع خطير مع انجلترا كما أن تركيا كتفت بالاحتجاج فوجد الخديوى نفسه في عزلة ولما ذهب اليه اللورد كرومر في ١٨ يناير ليعرف قراره النهائي قال له « انى مضطار للتسليم امام القوة وسأعدل عن تعيين فخري باشا رئيساً للوزارة ولكنى أرفض رفضاً باتا عودة مصطفى فهمى ولا أقبل العمل مع وزير ترغمنى عليه دولة أجنبية واذا كانت انجلترا تفتحل لنفسها حق رفض العمل مع وزير لا تثق فيه فهل تنكر مثل هذا الحق على الخديوى ؟ »

وانتهى الاتفاق على تعيين رياض باشا رئيساً للوزارة وأبعد الشخصان المتنازع عليهما وهما مصطفى فهمى باشا وفخري باشا
تأثير هذه الحادثة

وقد كان من آثار هذا الحادث ان الامة التفت حول الخديوى وأثبتت هذا الالتفاف بمظاهر عديدة كما أن الحركة الوطنية أخذت تنشط وتقوى شيئاً فشيئاً لمقاومة السيطرة الانجليزية
ولقد كتب لورد ملز في كتابه عن مصر شيئاً عن هذا الحادث ونتائج تقطف منه ما يلي :

« في الاشهر الاخيرة من سنة ١٨٩٢ قامت بعض دلائل تنبيء بتوقع اختلافات قريبة الا أن الخديوى أدهش العالم فجأة بعزل مصطفى فهمى باشا وجرمه الوحيد انه كان يشتغل باتفاق مع الموظفين الانجليز »
ثم قال فى موضع آخر :

« ولذا فان الشعور الذى أظهرته المقامات العالية انتشر بين جميع طبقات الامة بسرعة احتراق البازود ولو أن الحكومة اذاعت بلاغافى الجريدة الرسمية تأمر فيه الموظفين المصريين بمعارضة زلائهم الانجليز كلما وجدوا لذلك سبيلا ، بدون أن يقع عليهم عقاب من جراء ذلك لما كان وقعه أكبر من وقع المثل الذى قدمه الخديو ومستشاروه الجدد

« لم تبق الحركة المعادية الانجليز محصورة فى الدوائر الرسمية لان جميع عناصر الشعب المصرى أو على الاقل أولئك الذين يجاهرون بعداوتهم لنا ، التى شجعها هذا الخلاف الذى شجر بين الخديو والاساطة البريطانية والذى ظهرت آثاره واضحة للجمهور عملت بنشاط لم يعهد له مثيل من قبل .
لسنا فى حاجة لتكرار القول بأن هؤلاء المعارضين هم المتعصبون الذين يكرهون قليلا أو كثيرا أن تكون لهم صلات بالاجانب الذين لا يطبقون سلطانهم ، واشوات العهد القديم الذين يودون بشدة الرجوع الى حكومة أوتوقراطية اما بدافع المصاحبة الشخصية أو حبا فى الاحتفاظ بمكانتهم ، وعدد من الشبان ذوى المظالم .

« نعم انهم أهل ذكاء وشغف بالافكار الحديثة الا انهم يخيل اليهم انهم قادرون منذ الآن على أن يسيروا ذفة الامور فى البلاد وأن يدفعوها فى طريق الرقى بدون حاجة لاية معونة ، والعناصر المشاغبة من السكان

مصريين كانوا أو أجنب أو شرقيين من أحط الطبقات وهم أوائل الذين يناصرون كل تغير في الحكم ويعطفون على النظام القديم أكثر من عطفهم على الإدارة المستقيمة النزيهة التي تتولى الحكم اليوم .

وبسبب تنافر الأغراض الخاصة بكل حزب من تلك الأحزاب فالواقع ان لم يكن بينها حزب يخشى أمره غير انه لم يكن ما يمنع من اتحاد الأحزاب وجمعها مادام رائدها جميعا سياسة عدا للأنجليز ولذا فلما أن جاءها التشجيع من المقامات العالية لتصفوفها وكونت اتحادا نافذا الكلمة وتولت هذه الأحزاب التساطع على أغلب الصحف أوربية كانت أو وطنية ولو أن نفوذ الصحافة كان ضعيفا وكتابات تافهة كاذبة إلا أنها ساعدت على إيجاد مظاهر حركة وطنية حقيقية »

فالامر ملزم بالرغم من مغالطاته في هذه الكتابة ومن تشويهه لبعض الحقائق لم يستطع اخفاء الأمر الواقع وهو ان هذا الاعتداء من جانب الأنجليز على السلطة الشرعية لم يوجد الفشل في الصفوف بل على النقيض وحد كلمة الامة وأظهرها في مظهرها الحقيقي مظهر الكراهية الشديدة لحكم الاجنبي والتعلق العظيم بالحرية والاستقلال

موقف فرنسا في هذا الحادث

وقد كان موقف فرنسا في هذا الحادث ضعيفا فأن حكومتها أكتفت « بالاحتجاج على نوع الاجراءات الاستبدادية التي يخشى من أن ينظر اليها في فرنسا وأوروبا كلها كأنها خطوة كبيرة في سبيل الضم الفعلي » فأجاب اللورد روزبري على هذا الاحتجاج بقوله « انه عالم بان قد وقع

شيء من الاستبداد غير أن ذلك كان من جانب الخديوى الذى أسند بدون اعلان أو انذار أو استشارة رياسة النظر الى رجل لا يليق مطلقا لذلك المنصب « !!

ولقد تأثر الخديوى من عدم اهتمام فرنسا بهذا الحادث حتى قال بألم لاحد الصحفيين بعد مروره بشهرين « اننا لم نجد أحدا يتكلم باسمنا ويقول الحقيقة عن المسالة المصرية . نعم لم نجد أحدا لم نجد أحدا »

مناقشة المسألة في البرلمان الفرنسى

وفي ٢ فبراير طرحت المسألة على بساط البحث في مجلس نواب فرنسا فصرح المسيو ديفيل وزير الخارجية بما يأتى

« اننا لانستطيع التخلي عما يجرى فى مصر ولا شك أنهم لا يجهلون ذلك فى لندن ويظهر انه من المستحيل ان لاتسعى وزارة غلاستون فى وضع حد لهذه الحالة التى وصفها اللورد سالسبورى بأنها مؤقتة واستثنائية والتى اذا أصبحت نهائية كانت سببا من أسباب القلاقل والمصاعب والخلافات لمصر وأوروبا نفسها »

ولكن انجلترا لم تهتم بهذه التصريحات بل أن اللورد روزبرى قال فى خطاب له بمجلس العموم « ان فرنسا ليس لها مسوغ خاص يبيح لها التدخل فى مصر فان حقوقها لا تختلف عن حقوق الدول الاخرى » وقد كان لهذا التصريح أثر سىء فى الدوائر السياسية الفرنسية ودارت المناقشة حوله فى مجلس نواب فرنسا يوم ١٦ مايو سنة ١٨٩٣ وسئل فى ذلك وزير الخارجية فألقى خطابا مطولا فند فيه النظرية الانجليزية وأثبت أن جميع تصرفات انجلترا تعترف بمركز فرنسا الخاص مشيرا الى الحوادث

التي طلبت فيها انجلترا مساعدة فرنسا لحل شؤون مصر ثم ختم خطابه
بقوله « انتا ننوى المطالبة بحقوق فرنسا واستخدامها لاستئناف المفاوضات
بشأن المسألة المصرية »

ولكن هذا التدمير الكلامي لم يتجاوز حد القول وتناسته فرنسا
بمجرد انتهاء جلسة مجلس النواب وظلت المفاوضات منقطعة الى أن وقعت
حادثة فاشودة المعروفة فحركتها من جديد كما سنشرحه في الفصول الآتية



مفاوضات فاشودة والسودان

تعد حادثة فاشودة من كبريات الحوادث السياسية وقد سيطرت وقائعها في الكتب الرسمية المختلفة وأفرد لها السياسيون والمؤرخون مؤلفات خاصة منها كتاب المسيو هانوتو عن تقسيم افريقيا وفاشوده وقد كان المؤلف وزيراً لخارجية فرنسا في أكثر المدة التي وقعت الحادثة في خلالها وكتاب المسيو بلانشار عن حادثة فاشوده والقانون الدولي وما كتبه المسيو كوشري في مؤلفه عن مصر وابتحاث المسيو اندريه ليبون في مجلة العالمين عن بعثة مرشان ووزارة ميلين وكتابات المسيو دي لونكل في المجلة السياسية والبرلمانية عن « مسألة فاشودة » وما نشرته كبريات الصحف الأوروبية وما دار في جلسات البرلمان الانجليزي والبرلمان الفرنسي وغير ذلك من المصادر المتعددة التي رجعنا الى كثير منها لتلخيص أهم أدوار هذه الحادثة ومقدماتها ونتائجها .

ولهذه الحادثة أهمية خاصة بالنسبة لمصر لانها متعلقة بمسألة السودان وتصريحات الانجليز بشأنه واعترافاتهم المتعددة بحقوق المصريين في وادي النيل من منبعه الى مصبه وهما نحن أولاء نبدأ بشرح الوقائع التي أدت الى فتح هذه المسألة الخطيرة والتي كانت سببا في تحريكها

من الذي حرك هذه المسألة

يجمع أكثر الكتاب والمؤرخين على أن المسيو كارنور رئيس الجمهورية الفرنسية هو الذي حرك هذه الحادثة بقصد أن يفتح باب المسألة المصرية

ففي ٥ مايو سنة ١٨٩٣ أرسل الميسو دلكاسيه وكيل وزارة المستعمرات الفرنسية وقتئذ الى القومندان مونتيني يطلب منه مقابلة الميسو سادى كارنو رئيس الجمهورية وفي خلال المقابلة دار بين الرئيس والقومندان الحديث التالى :

الرئيس - لقد دقت ساعة القرارات الحازمة وأصبح الامر متعلقا بمستقبل فرنسا وعميتها التى تقوم بها فى العالم وانى أريد فتح مسألة مصر ولاجل تحقيق هذا الغرض يجب تسير حملة فرنسية لاحتلال نقطة معينة فى الاراضى المصرية فتحتج انجلترا ولا تلبث أوروبا أن ترغبها على الجلاء عن وادى النيل

وانى أعتد عليك لقيادة هذه الحملة

القومندان مونتيني - ما هى النقطة التى يراد احتلالها ؟

الرئيس - هى فاشودة

القومندان مونتيني - ولماذا فاشودة ؟

الرئيس - لاسباب ثلاثة :

أولا - لان فاشودة عاصمة مديرية مصرية.

ثانيا - لانها مفتاح مصر بفضل موقعها الجغرافى فى ملتقى نهزى ١١

الصوباط والنيل

ثالثا - لان فاشودة موجودة فيما يلى ممتلكاتنا الافريقية ولاجل:

الوصول اليها لايتحتاج للسير فى غير الاراضى الفرنسية واليك تقريراً درستة درساً جيداً وانى أعهد به اليك فاقراءه بأعظم امعان وهو خطير الشأن جدا وقد وضعه أجد رفقاءى القديرين وهو صديق الميسو برومبت.

وستفهم منه لماذا نريد اتخاذ فاشودة بمثابة الباب الذى يجب ان نقرعه
القومندان - لدى سؤال آخر: فهل اذهب الى فاشودة لارفع عليها
العلم الفرنسى ثم أعود مباشرة ام اذهب اليها للاقامة فيها واحتلالها ؟
الرئيس - بل للاقامة فيها واحتلالها

القومندان - لقد سألت هذا السؤال لاننى فى الحالة الاولى لا احتاج
الا لبضعة رجال أما فى الحالة الثانية فتلزمى أمور كثيرة : طابور من
الجند وبعض ضباط ومهمات حربية وذخائر ومحطات للتموين الخ الخ
الرئيس - ان وكيل وزارة المستعمرات موجود هنا وهو سيمدك
بكل ما تطلبه

القومندان - سأعمل فى الحال على وضع خطة العمل واختار ضباطى
وصف ضباطى وأحرر تقريراتى وأرسل فى أقرب وقت الى مدينة دكار
طلائع حملتى وسأبرح فرنسا قبل ثلاثة أشهر

تردد السياسة الفرنسية وتسويقها

فهذه المقابلة الخطيرة كانت مبدأ حادثة فاشودة وقد كان النجاح
مقدرا لها لو أن القرارات التى تقررت فيها نفذت ولم تعطل ولكن
السياسة الفرنسية لم تعرف كيف تستفيد من الظروف وظلت فى
تسويق وتردد وفى ارسال واستدعاء وفى تغيير وتبديل أعواما طوالا فبعد
ان سافر القومندان صدر اليه الامر بالرجوع وهو فى الطريق ولما روى
استئناف هذه الحملة ووقع الاختيار على مارشان لم يسافر الاخير الا فى
٢٥ يونيه سنة ١٨٩٦ ولم يصل الى فاشودة الا فى ١٠ يوليه سنة ١٨٩٨
كما سنفصله فى الفصول الآتية وبالجملة فان هذا المشروع الذى كان يستدعى

السرعة مع الكتمان لم يبدأ تنفيذه الا بعد أن صار أمراً مشهوراً ولم يتم الا بعد خمس سنوات من يوم تقريره ؟؟

نعم ان الفكرة الاساسية كانت ترمى الى تكتم أمر هذه الحملة حتى تصل الى النقطة المعينة فجأة فلا يكون الانجليز قد أعدوا العدة لاحباط أمرها ولكن هذا السر لم يظل مكتوماً عدة أشهر وساعد التأخير على معرفة ما خفي من أمره شيئاً فشيئاً ففي ٧ يونيه سنة ١٨٩٤ وقف المسيو هانوتو وزير الخارجية خطيباً في مجلس النواب الفرنسي وكانت آخر عبارة ختم بها خطبته ما يأتي :

« ان القومندان مونتني رئيس البعثة المسافرة الى ممتلكاتنا في أفريقيا سينادر فرنسا على ظهر أول باخرة وليسمح لي المجلس بأن لا أقول شيئاً أكثر من ذلك »

وفي أول فبراير سنة ١٨٩٥ صرح المسيو فلورنس في مجلس النواب بما يأتي « في اليوم الذي تفتح فيه سياستنا بحر الغزال اطلب أن نعمل بسرعة ونشاط وانى آسف لان بعثة الكولونيل مونتني لم يعهد اليها بكل المهمة التي كانت الاعتمادات مقررة لاجلها ولذلك اطلب أن يخول الى اليوزباشى ديكاز كل الوسائل التي تمكنه من اتمام ما ينتظر منه أى ما كان ينتظر من الكولونيل مونتني »

ولا شك ان هذه التصريحات كان من شأنها لفت أنظار الانجليز الى أن وراء الالكمة ما وراءها ولا سيما أن بعض الخطباء في البرلمان الفرنسي والكتاب في الصحف الفرنسية كانوا يتكلمون جهاراً عن ضرورة « الانتقام بما جرى في عام ١٨٨٢ »

بدء العمل

ولنعد الآن الى بيان الحوادث التي تقدمت الحملة فنقول أن القومندان مونتني أبلغ اليوزباشي ديكاز تعليماته في ٨ يونيه سنة ١٨٩٣ أي بعدم مقابلة كارنو بشهر تقريبا وأمره بالسفر الى دكار وفي ٥ أغسطس أرسل اليه تعليمات جديدة يوصيه فيها بتجنب كل خلاف مع حكومة الكونغو المستقلة وأن يواصل السير حتى يبلغ نقطة ايراس . وفي ١٤ أغسطس من السنة نفسها أرسل الى وكيل المستعمرات مذكرة تتضمن الخطة التي ستقوم بها حملته وهذه أهم الاغراض التي أثارت اليها.

«أولا - يجب على البعثة أن تسوى الخلاف القائم بين فرنسا وبارجينا على تحديد التخوم العليا لحكومة الكونغو المستقلة وتجري هذه التسوية فوق الأراضي المتنازع عليها

ثانياً - الدخول من حوض الكونغو الى حوض النيل لادرالك هذا النهر بجوار ملتقاه مع نهر الصوباط .»

وكان جميع رجال الحملة قد غادروا فرنسا ولم يبق الا رئيسها فأخذ القومندان مونتني يستحث الحكومة لتمده بالمال اللازم لتنفيذ مهمته حتى يستطيع السفر فكان يجاب بالتسويق بعد التسويق وبالماطلة بعد الماطلة الى اليوم السابع من شهر مارس سنة ١٨٩٤ فلما ضاق ذرعا كتب مذكرة خطيرة الشأن عن هذه المسألة وقد ضمنها آراء سديدة عن السودان وسياسة الانجليز حياله وضرورة احتفاظ مصر بالنيل من منبعا الى مصبه . وغير ذلك من الابحاث الجلية

وقد قدم هذه المذكرة في اليوم السابع من شهر مارس سنة ١٨٩٤ إلى المسيو موريس ليون وكيل وزارة المستعمرات ونحن نثبتها هنا لأهميتها فانها تكشف الغطاء عن نيات السياسة الانجليزية حيال السودان

مذكرة مونتيي

عن السودان وسياسة الانجليز حياله

« ان الابطاء في القرارات المتعلقة ببعثة اعلى الاوبانجى تستدعى بياننا دقيقا للمسالة وهذا هو موضوع التقرير الحالى

طلب الى مسيو دلكاسيه وكيل وزارة المستعمرات فى خلال شهر مايو الماضى أن أتولى قيادة بعثة مهمتها القيام من أعلى الاوبانجى حتى تصل الى النيل وهناك ترفع العلم الفرنسى فى نقطة على مقربة من فاشودة وهذا النقطة كائنة قريبا من مصب الصوبات وبحر الغزال فى النيل

وقد رضخت للرجاء المتكرر وقبلت رئاسة البعثة التى حدد غرضها بدقة كما ابنته — للاسباب الآتية :

بعد أن تخلت مصر على السودان حاول الانجليز استرداده من الشمال فصادمتهم عصابات المهدي فغيروا خط سيرهم وأرادوا السير من الجنوب عسائهم أن يوفقوا لتثبيت أقدامهم فى منطقة البحيرات ومهد لهم فتح أوغنده — بقوة الكابتن لوجار ذلك الفتح الذى أتمه سير جيرالد بورقال — طريق وادى النيل الاعلى . ولو أنهم نجحوا فى الوصول الى جوندوكوزو لكان طريق النهر حرا امامهم الى الخرطوم

وغنى عن البيان ان أى انسان لا يستطيع أن يناقش فى ان مصر بغير السودان تعد احدى الممتلكات التى لا قيمة لها لانها لاتضمن لانبجارتاجتى ولا ملكية قناة السويس لان فى يدها مدخله ومخرجه بامتلاكها قبرص وبريم . وكان القائم دائما بنفس انجلترا ان السودان الغنى يعد بمثابة فدية تفتدى بها مصر الفقيرة الا ان ما أصاب قوادها فى هذه المنطقة من الهزائم المتوالية اضطرها للسير على سياسة جديدة فاتجهت من تلك اللحظة كل مجهوداتها لارغام الخديو على التنازل عن السودان.... واستعانت انجلترا على الوصول الى أغراضها بحديث الخرافة عن امين باشا الذى عرفت كيف تستغله بمهارة وحنق ... وقد أدى ستانلى الى انجلترا خدمة عظمى اذ أراحها من أمين باشا وما كانت تلك العواطف السامية التى افرت فى الاعلان عنها فى الخافقين الا ستارا يستر به احط واذنى الاغتصابات

ولن يفكر الانجليز فى الجلاء عن مصر الا اذا تم لهم امتلاك السودان

فعند ذلك يستطيعون أن يصرفوا حاصلات السودان بدون أن تمر بمصر وذلك عن طريق بربر وسواكن بواسطة الخط الحديدى المزمع انشاؤه . ومتى صحت لهم ملكية منابع النيل الاعلى والمتوسط فى استطاعتهم

ببعض خزانات اخضاب أو اجداب منطقة النيل الادنى طبقا للذى يحلو لهم

لقد كان من المنطق الاعتراف بأن وضع انجلترا يدها على مصر ان هو الا ستار الغرض منه منع أية دولة أخرى من الاستيلاء على السودان من طريق الشمال لان أية حركة تقع فى النيل الأعلى أو النيل الأوسط لمعاكسة نيات انجلترا نحو السودان المصرى كانت تنتج حتما ارغام انجلترا

على الجلاء عن دلتا النيل وعلى ذلك فان غرض الاستيلاء على فاشوده الذى حدد للبعثة كان كافيا لتحقيق تلك النية

وبجانب ذلك فانه لو استتب الامر لنا فى هذه النقطة لكان من السهل اتصالنا بالجيشة التى كانت تدور من عام فى دائرة نفوذنا ومن ذلك الحين كانت مجهودات الانجليز تذهب بسدى لان ممالكهم السودانية كانت تصبح ولا منفذ لها على البحر الاحمر

وقد كان تنفيذ هذه الخطة أمرا ميسورا ان لم يكن سهلا الا أن مزاجنا مغرضنا اعترضنا فى الطريق. فقبل تنفيذ مشروع التقدم نحو النيل كان الواجب أولا فتح الطرق الموصلة اليه الا ان هذه الطرق يتولى حراسها رجال وجنود حكومة الكونغو المستقلة

وبمجرد ان قبلت رئاسة البعثة بدأت العمل فى الحال وفى ١٠ يونيه سافر الكابتن ديكاز الى السنغال بناء على أمرى وفى ١٣ يوليو سافرت الى روتردام لا تأكد من معونة شركة الملاحة الهولندية وفى ٢٠ يوليو ذهبت الى مرسيليا لترحيل رجالى وفى ١٠ اغسطس بعثت بالاسلحة والذخائر وفى ١٠ سبتمبر أخبرت مساعدى باحتمال سفرى فى ١٥ اكتوبر لم يتقدم مشروع الزحف من الكونغو الى النيل منذ فتحت المسألة ومن رأى انه لا يصح ان تطول الحالة الحاضرة بدون تعرض للخطر وان البرنامج الذى قبلته يقضى بالتقدم من الكونغو نحو النيل ولقد اثبت أن على الحكومة ان تسهل على مهمتى. ولست بقابل أية مهمة أخرى وعلى ذلك فانى اشرف يا جناب الوكيل مستنداً الى رسائلنى فى الموضوع المرفقة بهذا

بطلب اصدار قرار من الحكومة يسمح لي بأن أتابع السير في الخطة الاولى التي وضعت والتي قبلتها، تلك الخطة التي ترمى الى الوصل بين أعالي الاوبانجى وبين النيل «

مساعى انجلترا

في تقسيم السودان

وبعد تقديم هذه المذكرة ببضعة أيام حولت وكالة المستعمرات الى وزارة وعين لها المسيو بولانجيه بدلا من المسيو موريس ليبون ولكن الوزير الجديد لم يعر المسألة اهتماما وظلت الحكومة الفرنسية منصرفه عن مونتيني ومهمته حتى وردت الانباء بتوقيع الاتفاقية المشهورة بين حكومة انجلترا وحكومة الكونغو المستقلة في ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ فتثار ثار الفرنسيين وفي ٢٩ مايو تغيرت وزارة كازمير بيريه وأسندت مقاليد الحكم الى شارل دوبوى يعاونه المسيو هانوتوفى وزارة الخارجية والمسيو دلكاسيه في وزارة المستعمرات وفي اليوم التالى لتأليف هذه الوزارة أرسل القومندان مونتيني تقريراً يجدد فيه الكلام على مهمته القديمة وقال له فيه «انى اطلب الاحتفاظ التام بسر هذه المهمة فان من الامور الاساسية ان لا يعرف الانجليز مشاريعنا ويكفى أن اكرر بأن الغاية من البعثة هي الوصول الى فاشودة «

ومن هنا بدأت المشادة بين فرنسا وانجلترا كما عاد الاهتمام ببعثة مونتيني وقبل أن تتكلم عن اتفاقية ١٢ مايو التي أثارت هذا الانقلاب لا ترى بداً من الاشارة الى الحوادث التي سبقتها لان الاتفاقية الاخيرة لم تكن الا حلقة في سلسلة الخطة التي سار عليها الانجليز منذ فصل السودان عن

مصر. فقد أرغمت السياسة الانجليزية حكومة مصر على اخلائه في سنة ١٨٨٤ لا لغرض سوى وضع يدها عليه فيما بعد والاتفاق مع الدول على اقتسام اراضيهِ ولذلك لما أراد أمين باشا حكيم البقاء في مديرية خط الاستواء ليدبرها باسم مصر عملت على التخلص منه كما اشار الى ذلك القومندان موتيني في مذكرته ليخلوها الجو في السودان كله .

وتفصيل هذه الحادثة الخطيرة ان أمين باشا حكيم^(١) عين في سنة ١٨٧٨ حاكماً لمديرية خط الاستواء ونجح في ادارتها ولما تقرر اخلاء السودان كتب له نوبار باشا بأنه خر في أعماله فاما ان يخلي مديريته واما أن يبقى وله الحرية التامة في طريقة الاخلاء ولكن أمين باشا لم ير حاجة لهذا لان الامن كان مستتباً في تلك المنطقة ولم تنجح الحركة المهدوية فيها .

غير أن انجلترا ارادت التخلص منه لانه كان يحكم هذه المقاطعة باسم الخديوى وهذا يحول دون تنفيذ سياستها في السودان وهى الدخول فيه من جهة الجنوب ولاجل الوصول الى هذا التخلص اشاعت في انحاء اوروبا ان أمين باشا في خطر وانه لا بد من اتقاذه وبعثت اليه بالمستر ستانلى المعروف وقد أجمع اكثر المؤرخين على ان هذا الرجل كان صنيعة وزارة خارجية إنجلترا وقد وصل الى القاهرة في اوائل سنة ١٨٧٨ واخذ جواباً من الخديوى يخبر فيه أمين باشا حكيم بين العودة أو البقاء ولكن الاخير رفض بمغادرة مقاطعة خط الاستواء بالرغم من حيل ومناورات

(١) أصله ألماني واسمه الحقيقي (Eduard Schnitzler) وهو مولود في مدينة او بلن المشهورة الآن بمحوادث سليزيا العليا وقد اعتنق الاسلام وغير اسمه

ستانلى غير ان هذا لجأ أخيراً الى القوة والحداع فى خلال شهر ابريل سنة ١٨٨٩ وارغم أمير باشا على مغادرة هذه المديرية وقد مات فى مجاهل افريقيا فى أوائل عام ١٨٩٢ ووجدت مذكراته فى سنة ١٨٩٣ وسلمت للحكومة الالمانية

اما ستانلى فانه بعد تنفيذ هذه المؤامرة وبعد أن ترك مديرية خط الاستواء تحت رحمة انجلترا عاد الى القاهرة فى ١٦ يناير سنة ١٨٩٠ باعتباره منقذ أمير باشا !! وانعم عليه بالنشان العثمانى !! ثم سافر الى لندن حيث كان اللورد سالسبورى ينتظره للاستعانة به فى تحضير الاتفاقية التى يعقدها مع الدول لتقسيم السودان بعد ان خلا الجوفيه لانجلترا

وفعلا عقد الانجليز مع حكومة المانيا اتفاقية أول يوليه سنة ١٨٩٠ التى حصلت بها انجلترا على اعتراف المانيا بحقوق الانجليز فى جزء كبير من مناطق أعالى النيل بضمها الى افريقيا الشرقية الانجليزية

وفى ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ عقدت انجلترا اتفاقية مع ايطاليا كملت باتفاقية ٥ مايو سنة ١٨٩٤ حصلت بها هذه على جزء كبير من السودان المصرى ولا سيما هرر وحصلت انجلترا على زيلع وبربره

وفى ٢٩ مارس سنة ١٨٩٣ عقدت انجلترا اتفاقية مع اوجندا تقضى بجعلها تحت حماية انجلترا مع ان الحماية المصرية كانت مبسوطة عليها منذ سنة ١٨٧٤

ثم انتهت هذه الاتفاقيات باتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ التى أشرنا اليها سابقا والتى سنتكلم عنها فى الفصل الآتى وعما تضمنته من الافتيات على حقوق مصر وما حدث بشأنها من الخلاف بين انجلترا وفرنسا

اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤

في ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ تم التوقيع في مدينة بروكسل على هذه الاتفاقية بين المسيو فان ايتفلد باسم حكومة الكونغو المستقلة والسير بلانكت باسم حكومة إنجلترا

وأهم ما في هذه الاتفاقية خلاف تعديل حدود حكومة الكونغو أن إنجلترا تؤجر لهذه الحكومة كل المنطقة الغربية للسودان المصرى فى غرب النيل بما فى ذلك مناطق بحر الغزال وبحر العرب وفاشوده ولادو ودوفيليه وودلاى الخ على أن تقسم هذه المناطق الى قسمين قسم يرد لإنجلترا بعد وفاة ليوبولد الثانى ملك بلجيكا والقسم الثانى يضم لحكومة الكونغو ما دامت مستقلة أو اذا أصبحت مستعمرة لبلجيكا تحت سيادة الملك ليوبولد الثانى أو خلفائه

واحتفظت إنجلترا لنفسها بأراض أخرى فى هذه الجهات

بطلان هذه الاتفاقية

ولا شك ان هذه الاتفاقية كانت باطلة بطلان الاتفاقيات التى سبقها ولما كان تنفيذها يعرقل مصالح الفرنسيين فى وسط افريقيا فقد قامت قيامتهم ضدها واحتج عليها برلمانهم وحكومتهم وصحافتهم وكانت خجبتهم فى هذا البطلان أن الاجارة لا تكون صحيحة من الوجهة القانونية إلا اذا كان المؤجر مالكاً لثلك الاراضى أو على الأقل اذا أظهر الملك الحقيقى رضاه عن هذه الاجارة وحيث ان إنجلترا لا تمتلك هذه الاراضى ولم تحصل

من مالكمها الاصل على ما يبيع لها هذا التصرف فقد أصبح العقد الذي
تم بينها وبين حكومة الكونغو باطلا من جميع الوجوه ولا وجود له في
نظر القانون ولا في نظر المعاهدات

كما انه لا يجوز الاستناد على فصل السودان عن مصر لان هذا
الفصل لم يتم في سنة ١٨٨٤ و ١٨٨٥ الا تحت تأثير القوة والا كراه وقد
قرر القانون الدولي قاعدة صريحة في هذا الموضوع وهي أن « كل تخل
مؤقت عن جزء من الاراضى المملوكة تحت تأثير الا كراه لا يولد أى
حق جديد بالنسبة للغير »

حدود السودان الحقيقية

وقد كانت إنجلترا تعرف حق المعرفة ان هذه الاراضى التى أجرتها
لحكومة الكونغو داخلية في حدود السودان المصرى ويثبت ذلك خرائطها
الرسمية وتقارير ضباطها العديدين

ففى خلال ١٨٨٣ وضع الكولونيل ستوردت تقريراً رسمياً عن حدود
السودان المصرى ووزع هذا التقرير على أعضاء البرلمان الانجليزى وهذا
ما جاء فيه

« ان المنطقة التى يحتلها المصريون الآن والتى أطلقوا عليها اسم السودان
متسعة الأطراف يبلغ طولها من الشمال الى الجنوب أو من اضواء الى
خط الاستواء ١٦٥٠ ميلاً أو ما يقرب من ٢٤ درجة وعرضها من مصوع
(وهى تقريباً على الدرجة ٤٠ طولاً شرقى جرينويتش) الى الحد الغربى
لمديرية دارفور (على ٣٠ ، ٢٢ درجة طولاً شرقى جرينويتش) من ١٢٠٠

الى ٤٠٠ ميل والسودان يمتد من نقطة (بيرينيس)^(١) على البحر الاحمر ويتبع خط العرض الرابع والعشرين الى نقطة غير محدودة في صحراء ليبيا وتلك الدرجة السابعة والعشرين طولاً شرقى جرينويتش ومن هناك يتجه الحد الى الجنوب الغربى الى ان يقابل الزوايا البحرية الغربية لمديرية دارفور بنحو ٢٣ درجة طولاً شرقى جرينويتش ثم يتجه جنوباً على خط مستقيم الى خط العرض الحادى عشر أو الثانى عشر نحو الجنوب الشرقى ماراً بموتو وبحيرت البرت نيانزا ويلمس بحيرة فيكتوريا نيانزا ثم يتجه الحد الى الشمال الشرقى شاملاً مديرية هرر فيتصل بالمحيط الهندى نحو رأس غاردافوى ويسير على طول البحر الاحمر الى ان يصل الى نقطة (بيرينيس) التى بدأ منها على البحر الاحمر «^(٢)

وقد الحق بهذا التقرير خريطة وضعتها وزارة الحرية الانجليزية ومن يطلع على هذه الخريطة يجدان مديرية خط الاستواء تشغل منطقة اونيورو (المتدة على جنوب بحيرت البرت نيانزا) كما تشمل شمالاً وغنده وتجعل من مديريات لادو وروهل ومكالا وبحر الغزال جزءاً لا يتجزأ من السودان المصرى ومن العجيب ان هذه الاراضى هى بعينها التى أجرتها انجلترا الى حكومة الكونغو بانفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ وزيادة على ذلك فان هذه الخريطة التى وضعتها وزارة حرية انجلترا تجعل الحد

(١) على بعد خمسين كيلو شمال مصوع

(٢) انظر التقرير الرسمى للكونغولونل ستيورت بالكتاب الازرق عن مصر لسنة

١٨٨٣ رقم ١١ ص ٦ وما يليها

الجنوبي الغربي للسودان المصري هو الخط الذي كان معروفا وقتئذ بخط (مبومو - ويللي) (١) أي الدرجة الرابعة من خطوط العرض الشمالية ولا يخفى أن هذه الدرجة الرابعة هي التي قرر مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ أن تكون لحكومة الكونغو المستقلة وكان ذلك بناء على طلب سعيد باشا المفاوض حداً العثماني الذي حمل زملاءه على أن يكون هذا الخط من خطوط العرض هو الحد الفاصل بين خديوية مصر وبين حكومة الكونغو الجديدة وزيادة على ما تقدم فإن خريطة غوردون وخرائط ونجت وكل المستندات الرسمية الأخرى تؤيد المعلومات المتقدمة أعظم تأييد (٢)

اجتجاج الباب العالي

ولما عقدت هذه الاتفاقية بادر الباب العالي بالاحتجاج عليها فردت وزارة الخارجية الإنجليزية على هذا الاحتجاج بقولها إنها لا تعارض مطلقاً في سيادة السلطان على مديريات خط الاستواء المصرية وإنها لا ترمي إلا لإدخال التقدم والمدنية في هذه المناطق !!

وقد دارت مناقشة في هذه المسألة بمجلس العموم تناول فيها الأعضاء جواب الحكومة الإنجليزية المتقدم كما تناولوا الملاحق الذي ألحق بالاتفاقية ونص فيه على هذه العبارة «ان الموقعين على هذه الاتفاقية لا يجهلون مزاعم مصر وتركيا في حوض النيل الأعلى»

(١) نهيران من أفرع نهر الاوبانجي الذي يصب في الكونغو وهذا نهيران ينبعان في مديرية خط الاستواء غرب النيل
(٢) انظر كتاب مصر والسودان للمسيو جول كوشري

ولا يخفى أن كلمة مزايم لا تفيد أنها حقوق والبون شاسع بين التعبيرين وقد وجه المستر تشمبرلان سؤالاً الى السير جراي قائلاً «هل هناك فرق بين حقوق مصر على دارفور وبين حقوقها على مديريات خط الاستواء» فأجاب السير جراي قائلاً «لا أريد التورط في أى تعريف كائن ما كان ولكن هذه الحقوق مهما كان أمرها قد صدر بشأنها تحفظات» (ضحك عام من الاعضاء) فلما أُلح المستر لا بوشير في الحصول على جواب صريح رد عليه السير ادوارد جراي بقوله «اننا لم نبين ماهي حقوق مصر واكتفيناً بأن نصصنا على تحفظات بوجه عام» (ضحك من الاعضاء أيضاً)

الاستياء في مجلس نواب فرنسا

وقد كان لهذه الجلسة صدى استياء في مجلس نواب فرنسا عند ما طرحت المسألة على بساط البحث في يوم ٧ يونيه سنة ١٨٩٤ والتي مسيو دولنكل خطابه المشهور الذي انتقد فيه هذه التصريحات وماسببته من ضحك الاعضاء فقال

« انهم يضحكون من حرمة المعاهدات ومن رأى العام في الشعوب ومن الشرف السياسى. يضحكون من الحقوق التي قدستها العقود الدولية الرسمية والتي تعتبر الى اليوم بمثابة قاعدة مقدسة لقانون اوروبا لا يمكن مساسها بأى حال. يضحكون من معاهدة برلين المؤيدة لمعاهدة باريس يضحكون من مؤتمر برلين المنعقد في عام ١٨٨٠ يضحكون من بروتوكول الاستانة الموقع عليه من انجلترا نفسها في ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢. فما معنى

كل هذه الاوراق وما قيمة تصريحات الاميرال سيمور واللورد ولسلى وسالسيورى ودوفرين وكرومرودرومند وولف وكل عظيم كان على رأس انجلترا منذ اثني عشر عاما . ان استقلال مصر وسلامتها تلك الانشودة القديمة التى راقت لبارستون أو دزرائيلى يجب ان يضحك منها الآن . انهم يضحكون من كل شىء فى البرلمان الانجليزى »

اتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٢

جملت فرنسا على اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٢ حملة شعواء فى مجلس النواب بجلسته المنعقدة فى اليوم السابع من شهر يونيه سنة ١٨٩٢ وكان المسيو ايتين رئيس الحزب الاستعمارى هو الذى أثار هذه الحملة بخطاب طويل طعن فيه على مافعلته انجلترا وحكومة الكنفو المستقلة من خرق حرمة القوانين والمعاهدات الدولية وشرح سياسة التوسع الاستعمارى البريطانى فى افريقيا وماتنويه انجلترا من اقامة مملكة واسعة النطاق بين الكاب والقاهرة ووصف السياسة الانجليزية فى مصر بأنها سياسة نفاق تتعارض مع التعهدات العديدة التى تعهدت بها فى سنى ١٨٥٦ و ١٨٧٨ و ١٨٨٢ من المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية وختم خطابه بقوله ان فرنسا لها حقوق ثابتة بمقتضى المعاهدات فيجب عليها ان تعمل على احترامها ثم وقف المسيودى لونكل وتكلم عن بطلان اتفاقية ١٢ مايو من الوجهة القانونية وختم خطابه بالعبارة الآتية :

« من المحقق ان اوروبا تتحمل منذ سنة ١٨٧٠ : نتائج الهزيمة التى تصيب الحق فى مناضلاته مع القوة وان حرمة المعاهدات لم يعد لها وجود

الآن - ثم خاطب وزير الخارجية قائلا - اما أنت أيها الوزير فسر الى الامام بلا خوف ولا وجل فان المجلس بأسره يؤيدك في المعركة التي ستتولاها وفي تأدية الواجب الذي ستقوم به بهدوء وحزم فتق في المستقبل وأتقذ شرف البلاد »

ووقف المسيو دي لافوس خطيبا بالنيابة عن حزب المعارضة فطعن على سياسة الضعف والتردد وقال «لو كنا اتبعنا سياسة العمل بدل اضاعة الوقت في المناقشة لحافظنا على مركزنا في مصر فان الامة لا تحصل على احترام حقوقها الا اذا كان لها الجرأة التي تحملها على ارغام الغير على هذا الاحترام »
موقف هانوتو

وعلى اثر ذلك وقف المسيو هانوتو وزير الخارجية الفرنسية والتقى خطابا صافيا أعلن فيه بطلان الاتفاقية المعقودة بين انجلترا والكونغو وصرح بأن فرنسا تنوى العمل للمحافظة على حقوقها وقد بدأ خطابه بقوله « ان الاتفاقية المعقودة في ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ بين انجلترا وحكومة الكونغو تثير مسألة التوازن الافريقي فهل احترمت الكيان الحقيقي لشركة الكونغو الدولية التي أصبحت حكومة الكونغو المستقلة ؟ اني لا أتردد في الجواب على هذا السؤال بالنفي ولا شك ان هذه الاتفاقية تتناقض مناقضة صريحة مع القانون الدولي الافريقي وفضلا عن ذلك فان الحقوق التي انكرتها هذه الاتفاقية لا تتناول فقط حوض الكونغو بل تتناول ايضا حوض النيل وعلى ذلك فان سلامة الامبراطورية العثمانية تصبح في خطر أي ان الخطر أخذ يهدد القانون الدولي الأوروبي في

أكثر المسائل شرعية واحتراما لحقوق الخديوى على مديريات النيل الاعلى
مقررة بالخط الشريف الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وبالفرامانات التى
صدرت للخديويين حتى آخرها الذى تلقاه عباس باشا سنة ١٨٩٢ وقد
اعترفت الدول رسمياً بالفرامانات المختلفة المتعلقة بمصر وتعهدت فى كثير
من المواقف باحترام سلامة الامبراطورية العثمانية : فى ٣٠ مارس سنة
١٨٥٦ (معاهدة باريس) و ١٣ مارس سنة ١٨٧١ (معاهدة لندرة) و ٣١
يوليه سنة ١٨٧٨ (معاهدة برلين)

وقد دارت مفاوضات منذ عامين مع حكومة الكونغو المستقلة
بقصد حملنا على قبول تقسيم جزء من حوض النيل على الورق تقسيماً شبيهاً
بالذى حاولوه أخيراً فرضنا الموافقة على هذه الفكرة لانهم طلبوا منا التنازل
عن حقوقنا المقررة فى اتفاقية ١٨٨٢ على أراضى الاوبانجى الاعلى . رفضنا
هذه الفكرة لانها على الخصوص تعد انتهاكاً لسلامة الامبراطورية
العثمانية ولما كانت فرنسا لا تفتأ تحترم حقوق الغير فهى تريد أن يحترم
الغير كل حقها »

وقد ختم خطابه بالعباراة الآتية

« ان فرنسا تعتبر هذه الاتفاقية منافية للقانون ، تعتبرها باطلة
ولا مفعول لها فى نظرها (مرمى وتصفيق طويل) وقد احتج عليها
احتجاجاً صريحاً سفير السلطان لدى حكومة الملكة كما أن زميلى وزير
المستعمرات أصدر الاوامر اللازمة ليتسنى للضابط القائد الذى يتولى القيادة
فى الاوبانجى الاعلى أن يلتحق بمركزه فى أقرب وقت وقد وصلت الفصائل
الاولى الى المكان المرغوب وستصلها الامدادات اللازمة بغير تأخير كما

ان رئيس البعثة سيغادر فرنسا في أول باخرة وليس لي المجالس أن لا أقول شيئاً أكثر من ذلك »

سفر القومندان مونتيني

وعلى أثر هذه التصريحات وافق المجلس بإجماع ٥٢٧ صوتاً على اقتراح يقضى باقرار تصريحات الحكومة والاقتناع بأنها ستعمل على احترام حقوق فرنسا معتمدة على التعهدات الدولية

وفي ٩ يونيه طلب المسيو دلكاسيه وزير المستعمرات من المجلس الموافقة على اعتمادات بمبلغ ٨٠٠.٠٠٠ فرنك «لحماية مصالح الفرنسيين في افريقيا»

وفي ١٣ يوليه صدر دكريتو بفصل مناطق الاوبانجى الاعلى عن مستعمرة الكونغو الفرنسية من الوجهة الادارية والسياسية وعهد بحكمها الى القومندان مونتيني

وفي ١٦ يوليه سافر هذا الضابط من مرسيليا قاصداً الى مركز عمله

المفاوضة مع حكومة الكونغو

وفي اليوم التالى لجلسة ٧ يونيه قصد اللورد دوفرين سفير إنجلترا في باريس الى وزارة الخارجية الفرنسية وتكلم في اول الامر باهجة شديدة زاعماً انه يحمل في جيبه بلاغاً نهائياً من حكومته الى حكومة فرنسا ولكنه لم يبرزه وانتهت هذه المقابلة بغير نتيجة ثم عاد مرة اخرى وكان لنا في حديثه وصرح بأن إنجلترا لا تعارض في نظرية الحكومة الفرنسية الخاصة باحترام المعاهدات الدولية

وتبين بعد ذلك ان الحكومة الانجليزية أوعزت الى ليوبولد الثاني ملك بلجيكا بالمفاوضة مع فرنسا لعقد اتفاقية معها وأفهمته انها لم تعد متمسكة بعقد الايجار الموجود في اتفاقية ١٢ مايو

وعلى ذلك بدأت المفاوضات بين فرنسا وحكومة الكونغو وانتهت باتفاقية ١٤ اغسطس سنة ١٨٩٤ التي وقعها في ذلك اليوم المسيو هانوتو والمسيو هوسمان بالنيابة عن فرنسا والمسيو ديفولدر والبارون كونستان جوفينييه بالنيابة عن حكومة الكونغو

اتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤

وأهم أحكام هذه الاتفاقية تحديد التخوم الشمالية لحكومة الكونغو وتنازل هذه الحكومة عن أكثر الحقوق التي خولتها لها اتفاقية ١٢ مايو على حوض النيل الأعلى

ولكن يلاحظ أن هذه الاتفاقية لم تحترم حقوق مصر كالاتفاقية السابقة وان كان اقتيات الاتفاقية الفرنسية أقل نطاقا من اقتيات الاتفاقية الانجليزية وهذا بيان الاعتراض على أحكامها

أولا - في تحديد التخوم الشمالية قضت اتفاقية ١٤ أغسطس بعد هذه التخوم لغاية الدرجة الثامنة من خطوط العرض الشماليه في حين أن مؤتمر برلين قضى بأن تقف عند الدرجة الرابعة ففرنسا التي كانت تحتج على انتهاك حرمة معاهدة برلين قد اقدمت على انتهاكها بنفسها

ثانيا - ألغت اتفاقية ١٤ أغسطس أهم الامتيازات التي ترتبت على الاجارة الواردة في اتفاقية مايو ولكنها تركت لحكومة الكونغو جزءا من مديريةية خط الاستواء مع مدينة لادو على النيل أي تركت لها

جزءاً من السودان المصرى وبذلك تكون اتفاقية ١٤ أغسطس باطلة
بإعلان الاتفاقية التى سبقتها

وقد احتج عليها المسيو فلورنس فى جلسة مجلس النواب التى عقدت
يوم أول فبراير سنة ١٨٩٥ واعرّض على المسيو هانوتو الذى سمح لحكومة
الكونغو بوضع يدها على منطقة لادوالى هى جزء من الاراضى المصرية
فكان جواب المسيو هانوتو قائماً على المغالطة واللعب بالالفاظ اذ قال
« لم يصدر من قبلنا أى تصريح صريح لحكومة الكونغو بالاقامة
فى وادى النيل !! » مع أن الاتفاقية صريحة فى ذلك فان المادة الرابعة
تنص على أن حكومة الكونغو لا يجوز لها أن تحتل المنطقة الكائنة
غرب أو شمال الخط الميئنة حدوده فيما يلى

وهذا الخط يمتد الى نقطة التقاء الدرجة ٣٠ من خطوط الطول بالدرجة
٣ و ٥٠ من خطوط العرض ثم يسير مع الخط الاخير نفسه لغاية النيل
فإباحة العمل داخل هذا الخط انما هى اباحة ضم جزء من اراضى
مصر الى حكومة الكونغو

ولقد اعترض المسيو بانسا فى كتابه مصر والسودان المصرى على
سياسة فرنسا فى هذه الاتفاقية وقال لو كان وزير الخارجية الفرنسية يريد
أن يقضى على جميع الاغراض السياسية المترتبة على الاتفاقية الانجليزية
البلجيكية لوجب عليه أن يمنع اباحة الاقامة فى الاراضى المصرية
لدولة أجنبية ولكنه لم يفعل بل ان اتفاقية ١٤ أغسطس تضمنت
هذه الاباحة

وبالجملة فان فرنسا ارتكبت خطأ سياسياً بهذه الاتفاقية وفتحت

لخصوم مصر الباب لتحقيق أطماعهم الاستعمارية ولم يكن عملها من هذه
الوجهة متفقاً مع موقفها الأول وقد ذهب كثير من السياسيين الفرنسيين
الى انه كان يجب عليها ان تكتفي بطلب الغاء اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ الغاء
تاماً لما فيها من الاعتداء على حقوق فرنسا والانتهاك لحرمة المعاهدات الدولية
ويقول المسيو كوشرى في هذا الموضوع « أن بعض السياسيين
زعموا ان هذه الاتفاقية تعتبر معاهدة سلام والحقيقة انها كانت تتضمن
بذور الحرب في نصوصها »

وسنأتى في الفصل الآتى على ما ترتب على هذه الاتفاقية من
الحوادث السياسية واستئناف المفاوضات بين فرنسا وانجلترا ورأى
المسيو هانوتو في المناوض الانجليزى

المفاوضات بين انجلترا وفرنسا

على المسائل الافريقية

لما سوى الخلاف بين فرنسا وحكومة الكونغو المستقلة باتفاقية
١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ أبرق المسيو دلكاسيه وزير المستعمرات الى
الكولونيل مونتيني (الذى رقى الى هذه الرتبة فى ٩ اغسطس) يطلب منه
وقف كل تقدم الى الامام والعودة الى منطقة شاطيء العاج للاشتراك فى
قتال ضد سامورى

ولقد ظهر فيما بعد خطأ هذه السياسة فان الكولونيل مونتيني لم
يكن مرسلاً فى الحقيقة لاحتلال أراضى الاوبانجى الاعلى التى كانت فى

قبضة البلجيكيين وانما كان مرسل المهمة سرية خطيرة أخرى هي الوصول الى فاشودة .

على ان تسوية الخلاف مع حكومة الكونغو ما كانت تبرز استدعاء مونتيني الى منطقة اخرى حتى ولو غرض الطرف عن المهمة السرية فقد كان الغرض الظاهري لبعثته هو تحسين المواصلات بين الاوبانجى الاعلى وبين الشاطىء فلما ذا تناسى دلكاسيه هذه الحقائق وقتئذ ؟ ذلك مالا يزال مجهولا أمره الى اليوم

ومن الغريب ان المسيو هانوتون الذى كان زميلا لدلكاسيه فى الوزارة يومئذ لم يتردد فى انتقاد هذه الخطة فى كتابه عن فاشودة فبعد ان أورد شيئاً من أقوال المسيو دى كيكس التى فحواها « ان مبلغ ١٨٠٠٠٠٠ فرنك الذى قرر المجلس صرفه لتحسين المواصلات مع الاوبانجى الاعلى صرف فى لوانجو وعلى شاطىء العاج » اردف ذلك بقوله

« وهذه ثانى مرة فشل فيها مشروع بعثة تقرر بواسطة الحكومة وبمساعدة البرلمان فى وقت كان لا يزال ملائماً للعمل

ولاشك ان الكولونل مونتيني لو كان موجودا فى المكان المرغوب — فاشودة — منذ ١٨٩٥ اى قبل مرشان بثلاث سنوات (١) لكانت الحوادث اتخذت اتجاها آخر »

بعثة اخرى

على ان المسيو دلكاسيه عاد الى التفكير فى الموضوع الاصلى وقرر

(١) وصل مرشان الى فاشودة فى خلال سنة ١٨٩٨ كما سنبينه فى موضعه

تعيين الميسو ليوتار حاكماً لمنطقة الاوبانجى الاعلى وعهد اليه ان يتوغل في بحر الغزال لغاية النيل وقد قال الميسو دلكاسيه بعد ذلك « انا الذى ارسلت الميسو ليوتار الى ماوراء الاوبانجى وعينت له النيل حدا لبعثته » ولكن الميسو هانوتو يقول تعليقا على هذا الحادث .
« ان المشروع الاصلى كان قد اتقص تقصاً كبيراً كما ان الوسائل التى عهد بها الى الميسو ليوتار كانت غير كافية لان تحقق بسرعة تلك النتيجة التى كان المجلس يرمى اليها والتى كانت متوقعة من مناقشاته »
هذا مايقوله الميسو هانوتو وعلى كل فان موقف الميسو دلكاسيه وتناقضه من الامور التى يحيط بها الابهام والغموض ولا سيما اذا اضفنا اليها ما فعله بعد ذلك فى خلال الازمة السياسية التى ترتبت على وصول مرشان الى فاشودة مما سنشرحه فيما بعد

بدء المفاوضات

ورأى هانوتو فى المفاوضات الانجليزية

على ان هذه الحوادث كان من شأنها حمل الحكومتين الانجليزية والفرنسية على السعى فى التفاهم بطريق المفاوضات للوصول الى حل للمشاكل الافريقية التى كانت تدعو من وقت لآخر الى المشادة بين الفريقين ولا سيما مشكلة النيل .

وقبل ان نأتى على حوادث هذه المفاوضات لانرى بدا من اثبات الفصل الذى كتبه الميسو هانوتو فى كتابه على فاشودة يشرح به صفات المفاوضات الانجليزية وما يجب اتباعه معه فى خلال المفاوضات قال

« مضت على فرنسا وإنجلترا أحقاب من الزمن وهما تعملان جنباً إلى جنب لتقدم المدنية وكان الواجب إذن أن يتعارف الشعيان أحسن التعارف وأن يتفاهما أسهل التفاهم إلا أن الواقع يخالف ذلك لأن البوغاز (بوغاز المانش) يفصل عقول الامتين فصله لشواطئ البلدين

وكان البحر عادة اداة للاتحاد والتقارب وكأنه بين فرنسا وإنجلترا سبب التنافر والتباعد إلا أن تشابه الاصول والافكار والمصالح استبقى بين النظيرين عادة نابتة الا وهى السعى المتواصل فى إيجاد روابط للالفة والاتفاق تتخللها فترات خاب فيها الرجاء وسالت الدماء

تتماز المفاوضة بين الانجليز والفرنسيين بأنها أدق وأشق امتحان لخبرة المتفاوضين من رجال السياسة كما أنها أمتن ضمانة لاسلم سعيد يعيش العالم فى بحبوخته

ويعتقد محترفو السياسة انه من الطبيعى أى من المقدر المحتوم أن يختم داهية كتاليران حياته السياسية فى لوندرة لان المحادثات بين لوندرة وباريس يجب دائماً أن لا ينقطع خيطها وأن اشتد تجاذبها

والمفاوض الانجليزى قوى العارضة شديد الضبط لنفسه ممثلاً تعقلاً عظيم الاناة كبير الحرص يبدو لمحدثه أن وزارة الخارجية أحكمت ربطه اليها بسلاسل لا يستطيع التخلص منها . أما المفاوض الفرنسى فلا أساس لخطته وهو يطلق العنان لفكره يغدو وروح باحثاً وراء النظريات العامة ومما يزيد فى ارتباك ارتباكاً قد لا يكون فى موضعه شعور غامض فى نفسه يدفعه لان يتلمس الغرض الاسمى

يريد المفاوض الفرنسى أن يقنع مناظره بينما يكتفى المفاوض الانجليزى

بأن يقهر خصمه وكثيراً ما تكون المناقشات الأولية سبباً في سوء التفاهم
اذ تكثر فيها أقوال لا طائل تحتها من جانب طرف بينما الطرف الآخر
يظهر تكلفاً وتلفاً وازتبا كاً

وتختلف الاساليب واختلاف اللغات أشد وأعظم ولا يستطيع أحد
أن يدرك الى أى مدى تضطرب المناقشات بسبب ما بين اللغات من تنافر
فى الاضل لأن « الفضيحة اللفظية » ليست واحدة . وان أعظم التراجم
دقة لا تؤدي معانى الالفاظ على صحتها واذا كان المتفاوضان يجيدان التكلم
بلغة واحدة فانهما لا يعبران دائماً عن أفكارهما أضبط تعبير وليس وقع
نبرات الكلمات واحداً فى جميع الآذان ومن الصعب استخدام الكلمات
بمثابة عملة غير زائفة للتبادل

واللغة الانجليزية ضخمة التعابير تنفذ الى الاسماع ، لا تنازل ولا
تساهر فى اصطلاحاتها ، تقطع فى تأكيداتها ولا تنزل فى تفسيراتها ،
وهى لغة أفعال تعبر عن الأشياء بطريقة عامة غير محددة يختلط فيها
الفاعل بالفعل أى يختلط فيها السبب بالعمل الذى كان نتيجة ذلك السبب
لا تميز ولا تعبير خفى فيها وهى تصدم الفكر صدمة وانى لشديد الاعجاب
بالرسائل التى يبعث بها رجال الاعمال الانجليز لانها ممتلئة فائدة وليس
فيها الا الضرورى ولا شىء غير الضرورى

وكثيراً ما تكون عباراتها الفثية غير المصقولة مدعاة لتفاسير مختلفة
حتى بين الانجليز أنفسهم واذا تدخلت فيها المصالح فانها تسهل المدهش
من التراجع وكأن اللغة الانجليزية شخص مستبد غليظ الطبع يتكلم منتهراً
ويطالب الناس جميعاً أن يفهموا عباراته الغامضة المبتورة

وللإنجليزى اذا ما جلس الى مائدة المفاوضة تفوق كبير يستعين به على انحام خصمه مع شىء من الصلف والتكبرياء ويرجع هذا التفوق الى متانة فى رأى وتشدد فى الغرض منبعهما استتباب الامر طويلا لمن يتولون الحكم فى بلاده ويظهر أثر هذه الوحدة البديعة فى تاريخ إنجلترا أثناء هذا العصر والذى سبقه والىها يرجع الفضل فيما يقوم بنفس أصغر صغير من أبناء إنجلترا من ايمان بتفوق جنسه ويقين بنجاحه فاذا أحس بأن مناظره يبدى شىأ من التشدد والتمسك بحقه بدت عليه دهشة قد تكون مضحكة ويمتاز الإنجليزى بأدب رائع يدفعه دائماً لان يخفى تفوقه ما استطاع، يكتبه فى نفسه الا ان أثره يظهر فى نظراته وحركاته وابتساماته التى تنبه الخصم وتجعله على حذر ويستتر تحت هذه السخريّة المتقنة التى تنوع من الخداع (البلف) لا تفوته شاردة

وبجانب ذلك فان الإنجليزى متفرد بأنه يقدر القدر كله حسن ادارة الامور ومتانة المواقع وقيمة الحقائق. وللشخص قيمة كبيرة وسط هؤلاء الرجال الاقوياء ولطالما تمت لى نتائج ما كنت لا توقعها وذلك بأن فاجأت المفاوضين الإنجليز اثناء المفاوضات بأن بعثت لهم بمن هو جدير بأن يلقب رجل الساعة فى الوقت النافع، ولم يكن ذلك الرجل فى حاجة للكلام فى مجرد وجوده اثناء المفاوضات ما يكفى لفوزه

ولا يدرك قيمة المسؤولية وقدرها الا هؤلاء الابطال الإنجليز . لا أريد الاطالة فى هذه الملاحظات لما لها دائماً من طابع خاص فيه بعض الابهام الا انى اختم قولى بأن الفت النظر الى وجوب تمشى العمل مع المفاوضة الى وجوب السرعة فى الاقتناض والسرعة فى التقيد أى

متى اتفق معهم من يفادضهم على شىء وجب عليه أن يقيدده عليهم. ويجب على كل حال استبقاء الاتصال والتفاهم مع الانجليز والالحاح عليهم واعادة الكرة للتأكد من انهم أحسنوا فهم ما يريدده مفادضهم ومن أهم شروط النجاح فى مفادضتهم السير معهم فى طريق مستقيم بلا مواربة ولا مخاللة ويجب ان يكون من يفادضهم دقيقا اذا اراد الامانة وان لا يرجو الامانة الا من طريق الدقة »

سير المفادضات

ابتدأت المفادضات بين فرنسا وانجلترا فى خريف سنة ١٨٩٤ بوزارة الخارجية فى باريس وكان يتولاها من قبل الانجليز المستر فيس سفير انجلترا فى باريس يساعده موظف فى من وزارة المستعمرات ومن قبل الفرنسيين المسيو هانوتو وزير الخارجية يساعده المسيو هوسمان أحد مديري أقسام الخارجية الفرنسية

وبعد عقد جلسات متعددة وضع المفادضون فى أواخر سنة ١٨٩٤ مشروعا للاتفاق تناول المسائل الافريقية ولاسيما مسألة وادى النيل وكان من الضروري عرض هذا المشروع على الحكومتين الفرنسية والانجليزية لإقراره ولكنهما قررتا رفضه فانقطعت المفادضات ولا تزال تفاصيل هذا المشروع غير معروفة ويقول المسيو هانوتو فى هذا الصدد ما يلى

« ان الوقائع والمستندات الرسمية ستعرف يوما ما ويكفى القول فيما يتعلق بمسألة النيل على الاخص ان فرنسا كانت حصلت على تعريف وتحديد للمزاعم التى كانت انجلترا تدعيها على مناطق خط الاستواء وقد

اتفق على ان المديرية المتنازع عليها تكون خاضعة لنظام شبيه بنظام
الحيدة تحت المراقبة العليا للدولتين «

استئناف المشادة بين الدولتين

ولما قطعت المفاوضات عادت المشادة بين فرنسا وانجلترا الى سيرتها
الاولى وأخذ كثيرون من رجال السياسة الفرنسية يصرحون جهاراً
بضرورة الوصول الى النيل لمعاكسة الاطماع الانجليزية وألقيت مثل هذه
التصريحات في جلسة مجلس النواب الفرنسي التي عقدت في يوم ٢٨
فبراير سنة ١٨٩٥

ونشرت الصحف وقتئذ حديثاً خطيراً للمسيو برازا حاكم الكونغو
الفرنسي قال فيه « ان أهمية الاتفاق الذي عقد بين فرنسا وحكومة
الكونغو المستقلة في ١٤ اغسطس سنة ١٨٩٤ تتوقف على الطريقة التي
بها نستخدمه في المستقبل ... ولا شك ان الوصول الى النيل من الجنوب
هو الوسيلة الوحيدة التي تسمح بحل مسألة مصر وفاقاً لمصالحنا »

فكانت هذه التصريحات سبباً لتنبيه انجلترا الى الخطر الذي يهددها
في النيل الاعلى فقررت ان تعمل على احباط هذه الحركة . وسنشرح في
الفصل الآتي أدوار النزاع بين الفريقين

تنازع فرنسا وانجلترا على النيل الاعلى

وبدء حملة السودان وحملة مارشان

فى ٦ مارس سنة ١٨٩٥ نشرت التيمس مقالا لكاتب لم يشأ ذكر اسمه دعا فيه الحكومة الانجليزية الى المبادرة بالعمل لدفع الخطر الذى يترتب على احتلال فرنسا للمناطق النيل الاعلى

وفى اليوم الحادى عشر من الشهر نفسه وجهت الاسئلة العديدة الى الحكومة فى مجلس العموم الانجليزى فقال السير اشمد بارتليت مخاطبا السير ادوارد جراى وكيل الخارجية « هل هناك أساس لمزاعم المسيو برازا الذى يدعى ان اتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ تضمن لفرنسا الوصول الى النيل ووضع المسألة المصرية على قاعدة جديدة وهل صحيح ما يفسر به النائب دى لونكل هذه الاتفاقية من أن الطريق بين مدينة الكاب والقاهرة أصبح الآن مقطوعا ؟ »

وقد كانت أجوبة السير جراى مبهمة وغامضة وانقضت الجلسة على غير نتيجة حتى اذا عقدت فى اليوم الثامن والعشرين من الشهر نفسه احتدم الجدل فيها بشأن هذه المسألة وبعد توجيه عدة أسئلة الى الحكومة ألقى السير جراى خطابا خطيرا مطولا أشار فى نهايته الى الاشاعات الخاصة بتسيير حملة فرنسية الى مناطق أعالي النيل قائلا « انى لا اظن ان هذه الاشاعات قائمة على أساس لان تقدم حملة فرنسية تحمل تعليمات سرية وتتوجه من افريقيا الغربية قاصدة الى أرض معروف ان له حقوقا (؟؟) عليها منذ ربح من الزمن لا يعد فقط عملا غير معقول وغير

متوقع بل يجب على الحكومة الفرنسية ان تعلم جيدا انه عمل غير ودى
وانه يعد كذلك في نظر انجلترا « وقد قابل المجلس هذا التصريح بالارتياح
ولكن المستر لا بوشير الذى كان مشهورا بعطفه على المسألة المصرية
وبعارضته في الافتيات على وادى النيل احتج على هذا التصريح قائلا
« انكم بهذه الطريقة التى تهددون بها فرنسا تفترضون حقيقة ان النيل
تابع لانجلترا تبعية نهر التاميز لها مع انى لا أفهم الحق الذى نستند عليه
للمطالبة بوادى النيل ولا نذار فرنسا بأن كل اغارة على هذه الاراضى
تعد منافية للعلائق الودية بين البلدين »

احتجاج فرنسا

وفي اليوم التالى لهذه الجلسة ٢٩ مارس ذهب البارون دى كورسيل
السفير الفرنسى فى لندن الى وزارة الخارجية الانجليزية لتبليغ احتجاج
حكومته على هذه التصريحات وقابل اللورد كبرى وزير الخارجية وكان
الحديث طويلا بينهما وقد حاول الاخير ان يخفف من وقع تصريحات
السير جراى زاعما ان صدورها من وكيل الخارجية لا يجعل لها القيمة التى
تكون لها لو صدرت من وزير الخارجية نفسه أو من رئيس الوزراء
ثم قال ان هذه التصريحات لا تعطى لانجلترا حق ملكية الاراضى
التي اشار اليها السير جراى وانما هى شرح لنظرية انجلترا التي تعارضها
فرنسا بنظرية اخرى

وعلى ذلك فان لفرنسا الحق في قبول النظرية الانجليزية او رفضها
والمسألة على كل حال تبقى مفتوحة للمناقشة

وفي خلال هذه المقابلة صرح اللورد كمبرلى بعزم إنجلترا على وضع حد للاحتلال ويعد هذا التصريح من امهات الوعود الانجليزية بالجلاء عن مصر والسودان وهذا نصه

« اذا قلت لك ان مديريات السودان عند ارجاعها لمصر لا بد ان تتبع مصير مصر فاني اقول ذلك بفكرة اننا لن نبقى دائماً مسؤولين عن هذه الحدود واؤكذلك اني اخاطبك بكل صدق واخلاص عند ما اتوقع نهاية احتلالنا واني اريد ان ينتهي وان لا تكون هذه المسألة سبباً للشحناء بيننا فان حسن الاتفاق بين بلدينا يوازي اكثر من هذا »

وقد اعتبرت فرنسا ان هذا التصريح يعد تصحيحاً لاقوال السير جراي وفي اول ابريل سنة ١٨٩٥ ارسل اللورد كمبرلى الى اللورد دفرين سفير إنجلترا في باريس تلغرافاً يؤيد فيه تصريحاته لسفير فرنسا ونشر هذا التلغراف في الكتاب الازرق كما ان السير جراي نفسه ارسل تصحيحاً الى الصحف بروح التصريحات التي فاه بها وزير خارجية إنجلترا

وفي اليوم الخامس من شهر ابريل طرحت المسألة على بساط البحث في مجلس الشيوخ الفرنسي والتقى المسيو هانوتو وزير الخارجية خطاباً اشار فيه الى تفاصيل هذه الامور

ولكن هذا التفاهم لم يكن الا ظاهرياً ولذلك فان الدولتين أخذتا تعملان بعد ذلك على مجابهة الحوادث بما يسمونه الامر الواقع فقررت إنجلترا اعادة فتح السودان وقررت فرنسا ارسال حملة مارشان وكانت النتيجة ذلك التصادم الخطير الذي سنشرحه فيما يلي

حملة السودان

فكر الانجليز في حملة السودان في أواخر سنة ١٨٩٥ وقد أخذت الصحف الانجليزية وقتئذ تهيب الأذهان لهذه الحملة واعادت التيمس نشر آراء السير صموئيل بيكر في هذا الشأن وهي تلخص في أن واجب إنجلترا يقضى عليها بأن تسعى لتجعل بربر ودنقله في يدها لانهما مفتاحا السودان «

وبعد أن قررت الحكومة تسيير هذه الحملة أبلغ اللورد سالسبوري سفير فرنسا في لندن بصفة سرية نبأ عزم الحكومة على محاربة المهدي والقضاء على سلطته وأن الأوامر على وشك أن ترسل الى مصر لاعداد حملة أولية على دنقله بالاشتراك مع إنجلترا

ثم أردف هذا النبأ بعرض اتفاق مع فرنسا على القاعدة الآتية وهي « ان الحملة المزمع القيام بها في الاراضي المصرية بمعونة الاسلحة والاموال الحديدية لا تتعدى مدينة دنقلة ولكن اذا قضت الاحوال فيما بعد بتوسيع نطاق هذه الحملة والتقدم الى الامام فان إنجلترا لا تفعل شيئاً من ذلك قبل الاتفاق مع فرنسا مقدماً «

وكانت الوزارة الفرنسية قد تغرت في خلال ذلك والقيت مقاليد الحكم الى المسيو ليون بورجوا يساعده المسيو برتلو في وزارة الخارجية ويقال أذ الوزير الاخير كان يميل الى الاتفاق مع إنجلترا على القاعدة التي عرضتها وقد كتب عنه أحد المؤلفين يقول

« أن المسيو برتلو دخل في مفاوضة مع اللورد سالسبوري الذي

اقترح عليه أن يبعث اليه بكتاب يحدد فيه التعهد بالجلاء عن مصر متى استتب الأمن فيها ويتعهد أيضاً بأن الجيش الانجليزي لا يتعدى الخرطوم — بعد أن كانت دتقلة — الا بعد المفاوضة في ذلك مع فرنسا وقد أراد الوزير الفرنسي قبول هذا العرض ولكن رأيه لم يعمل به «

وعلى كل حال فان الوزارة الفرنسية قررت رفض ما عرضه اللورد سالسبوري فقررت الحكومة الانجليزية أن تعمل وحدها .

وفي يوم ١٣ مارس سنة ١٨٩٦ صدرت الاوامر بالزحف على السودان وعهدت القيادة الى السير كتشنر . وقد قوبل نبأ هذه الحملة بالحماسة في لندن وحاول بعض أعضاء مجلس العموم الاحتجاج عليها فلم يسمع لهم أحد اعترض فرنسا على الحملة

ولما ذاع نبأ هذه الحملة بادرت فرنسا بارسال مذكرة الى انجلترا في هذا الصدد ونشرت شركة هافاس في ١٧ مارس بلاغا قالت فيه « ان المسيو برتلو وزير الخارجية الفرنسية لفت نظر اللورد دوفرين سفير انجلترا في باريس الى النتائج الخطرة التي يمكن ان تترتب على فتح السودان «

فطن الكثيرون وقتئذ ان فرنسا ستقوم بحركة فعلية للتدخل في الامر ولكن ظهر فيما بعد ان المسيو برتلو تراجع تراجعاً مدهشاً . ففي ٢٠ مارس وجهت الاسئلة الى الحكومة الانجليزية في مجلس العموم بشأن مذكرة فرنسا فأجابت بلسان المستر كبرزون وكيل خارجيتها وقتئذ بما يلي

« ان وزير خارجية فرنسا ابلى سفير الملكة في باريس انه لا يتحمل اية مسؤولية بخصوص المذكرة التي نحن في صدها فانه لم يكتبها ولم يصرح

بكتابتها ولا بد ان تكون صدرت من بعض الموظفين غير الواقفين على المعلومات الصحيحة وقد احيطت الحكومة الفرنسية علما بنيتنا في صعود وادى النيل ولكنها لم تباعنا اية مذكرة في هذا الشأن «

وفي يوم ٢١ مارس نشرت شركة هافاس مذكرة جديدة هذا نصها « ان تصريحات المستر كيرزون في مجلس العموم التي تشير الى محادثة بين اللورد دوفرين والمسيو برتلو بخصوص حملة دنقلة ليست الا نتيجة سوء تفاهم فان المسيو برتلو قال فقط ان المذكرة التي ارسلها لم تكن لها صفة رسمية وعلى كل حال فهو لا يراها خليفة باحداث اى تدمير « ولقد كان لهذا الحادث اثر سىء في فرنسا وفي الخارج لانه اثبت ضعف الحكومة الفرنسية وتردها وترتب عليه بطبيعة الحال استقالة المسيو برتلو فاسندت وزارة الخارجية الى المسيو بورجوا رئيس الوزارة وفي ٣١ مارس و٢ ابريل طرحت المسألة على بساط البحث في مجلس النواب ووجهت الاسئلة الى الحكومة لمعرفة موقفها حيال حملة السودان فألقى المسيو بورجوا خطابا قال فيه

« اننا لانستطيع ان نقف مكتوفي الايدي أمام النتائج التي تترتب على حملة ترمى الى تأجيل تنفيذ التعهدات التي سبق اعطاؤها تأجيلا أبديا وعلى ذلك فان حكومة الجمهورية ترى من واجبها أن تحول دون ضياع الحقوق من طزيق التقادم ولا جرم أن مجهوداتنا ومجهودات من سبقونا كانت ولا تزال موجهة الى الاحتفاظ دائما ببقاء المسألة المصرية مسألة أوروبية «

وقد تبين فيما بعد أن الوزير الفرنسي كان يشير بعبارة «المجهودات» الى حملة مرشان التي كانت فرنسا تعمل على أعدادها منذأواخر عام ١٨٩٥

ارسال حملة مرشان

وفي ٢٩ ابريل سنة ١٨٩٦ استقالت وزارة بورجوا وخلفتها وزارة
المسيو ميلين. يساعده المسيو هانوتو في وزارة الخارجية
وكانت الاستعدادات قاعة لارسال حملة مارشان كما قدمنا فقد فكرت
فرنسا في ارسال هذه الحملة منذ قررت رفض ما عرضه عليها اللورد
سالسبوري (في شهر ديسمبر سنة ١٨٩٥) واستغرق درس أعمال هذه
الحملة وتنظيمها شهرين من الزمن وفي ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٦ وقع وزير
المستعمرات التعليمات المعطاة الى مرشان وتقرر ارسال مهمات ورجال
هذه الحملة على ثلاث دفعات الاولى في ٢٥ ابريل والثانية في ١٠ مايو والثالثة
في ٥ مايو

فلما جاءت وزارة ميابين كان كل شيء قد تم وكان جزء من الحملة قد
سافر فلم يكن أمام الوزارة الا أحد أمرين فاما أن تستمر الحملة واما أن
تصدر الاوامر بايقافها ولكن حالة الرأي العام في فرنسا لم تكن تسمح
وقتئذ بالتراجع فقررت الوزارة الاستمرار في العمل وسافر مارشان في
٢٥ يونيه سنة ١٨٩٦ قاصدا الى فاشودة

مارشان في فاشودة

استمرت حملة السودان في زحفها وفي خلال ذلك عرضت على صندوق

الدين مسألة أخذ مبلغ من الاحتياطي الموجود فيه يقدر بنصف مليون جنيه انجليزى الاتفاق منه على الحملة وبعد أخذ ورد قرر صندوق الدين فى ٢٦ مارس سنة ١٨٩٦ الموافقة على هذا الطلب بأغلبية أربعة من أعضائه ضد اثنين والأربعة الموافقون هم الأعضاء النابتون عن ألمانيا والنمسا وإنجلترا وإيطاليا وقد احتج المندوب الفرنسى وزميله الروسى على هذا القرار وانسحبوا من قاعة المداولة يومئذ ليجعلا لا احتجاجهما مظهراً فعالاً

وما لبث فريق من حملة أوراق الدين المصرى من الفرنسيين ان رفعوا دعوى امام المحكمة المختلطة ضد أعضاء صندوق الدين يطلبون فيها عدم دفع شىء من المال الاحتياطي للاتفاق على حملة السودان ورد ما عساه ان يكون قد دفع من الاموال فى هذا السبيل وفى ٨ يونيه صدر حكم المحكمة الابتدائية باجابة طلبات المدعين وبرد كامل المبالغ التى سحبت فرفعت الحكومة المصرية استئنافاً ولكن محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية أيدت الحكم الابتدائى بحكمها الصادر فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦

وفى أول فبراير سنة ١٨٩٧ عرضت إنجلترا على الحكومة المصرية ان تقرضها مبلغ ٢٥ مليون فرنك بسعر ٢/٣١٪ لسد العجز المالى الذى نقصها فاعترضت فرنسا وروسيا فى اليوم الثانى من شهر فبراير بناء على ان الديكرى الصادر فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ وقانون التصفية يجرمان على مصر عقد أى قرض بدون موافقة صندوق الدين وارسلت هاتان الدولتان احتجاجهما الى الحكومة المصرية فأجابت الحكومة المصرية على هذا الاعتراض بتاريخ ٥ فبراير قائلة انها لا تنوى أخذ المبلغ المعروض من إنجلترا

بصفة قرض وانما ستفتح لها الحكومة الانجليزية حسابا جاريا بهذا المبلغ وهذا أمر لا تحرمه القوانين ولا الدكرينات وفي ٦ فبراير وافق مجلس العموم الانجليزي على اعتماد بمبلغ ٧٩٨٠٢٠٠ ج. لتحقيق هذه الغاية (١)

فتح ام درمان

وكانت الحملة في هذه الاثناء تتقدم في طريقها حتى وصلت الى دنقلة في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٦ وأثبت الجيش المصري في خلال هذه المعارك مقدراته الحربية وهيمته ونشاطه وصبره على المتاعب واحتماله المكاره وعظيم المشاق وكان الانجليز أول المعترفين للجنود والضباط المصريين بهذه الصفات وفي شهر يونيه سنة ١٨٩٧ استأنفت الحملة سيرها الى الامام واحتلت أبو حمد في ٧ أغسطس وبربر في ١٢ سبتمبر .

ووقعت واقعة العظايرة المشهورة في شهر ابريل سنة ١٨٩٨ وهي الواقعة التي أسر فيها الامير محمود

وفي شهر يولييه استعد الجيش للزحف على أم دزمان فدخلها في ٢ سبتمبر وبذلك تم النصر على رجال الدراويش .

وقد حدثت وقتئذ حوادث مؤلمة كنبش قبر المهدي واخراج جثته وشرها في جوانب الصحراء بحجة الانتقام لغردون وغير ذلك مما لا محل لذكره في هذا البحث .

وقد كان لهذه الحوادث صدى في صحف أوروبا وجرت بشأنها

(١) في شهر يونيه ١٨٩٨ وافق مجلس العموم الانجليزي على التنازل عن هذا المبلغ بأغلبية ١٥٥ صوتا ضد ٨١

مكاتبات بين اللورد سالسبوري واللورد كرومر وتناقش فيها مجلس العموم واستهجنها بعض الاعضاء ولا سيما المسترجون مورلي في جلسة ١٨ فبراير سنة ١٨٩٩ وأعيد فيها البحث بمناسبة طلب الحكومة من مجلس العموم الموافقة على منح اللورد كتشنر هبة قدرها ٢٥٠٠٠ جنيه فقرر المجلس الموافقة على هذا الطلب وقرار خطة اللورد كتشنر بأغلبية ٣٩٣ ضد ٥١ وقد كتب المستر بنيت تفاصيل كثيرة عن هذه الحوادث تحت عنوان « بعد أم درمان » في المجلة الحديثة (Contemporary review) في شهر يناير سنة ١٨٩٩ فاثارت كتابته انفعالا شديداً في اوربا

وصول مرشان الى فاشوده

وبينما كانت الحملة المصرية الانجائزية زاحفة على أم درمان كان مارشان قد وصل الى فاشوده في ١٠ يولييه سنة ١٨٩٨ بعد أن قضى نحو عامين في مجاهل افريقيا يقطع الفيافي والصحراء ويلقى المشاق والصعوبات لتحقيق ما كلف به وهو الوصول الى النيل واحتلال نقطة عليه لفتح باب المسألة المصرية ويقدر ماقطعه بنحو ٤٥٠٠ كيلو متر وكان معه مائتا جندي من السنغاليين وعند وصوله الى فاشوده رفع العلم الفرنسي عليها وكان اللورد سالسبوري قد احتاط لهذا الامر فبعث الى اللورد كرومر في ٢ أغسطس سنة ١٨٩٨ تلغرافا يقول فيه اذا وصل اللورد كتشنر الى الخرطوم وجب عليه ارسال اسطول صغير لصعود النيل الازرق لغاية شلال الروصيرص واسطول ثان لصعود النيل الابيض لغاية فاشوده تحت

امرته شخصيا فاذا تقابلوا مع احباش أو فرنسيين فعليهم أن يمنعوا عن الاعتراف بأى حق للحبشة أو لفرنسا على وادى النيل

وفى يوم ٧ سبتمبر قابل السير ادموند موندونسن سفير إنجلترا فى باريس المسيو دل كاسيه وزير الخارجية الفرنسية فقال له الاخير انه يهين إنجلترا بالتصاريها فى أم درمان ولفت نظره الى امكان وجود مرشان فى فاشودة. « ولو انه يجهل المكان الذى يكون قد اضطر للوصول اليه ابتغاء حماية املاك فرنسا من اغارة الدراويش »

فأثارت هذه التصريحات غضب السياسة الانجليزية وأخذت الصحف تحمل حملة شعواء على فرنسا بسبب وجود مرشان فى فاشودة وقالت التيمس أن الحالة خطيرة وأن الحكومة الانجليزية قررت العمل وفاقا لتصريحات السير جراى فى ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥

مقابلة كتشنر ومرشان

وفى ١٩ سبتمبر قصد كتشنر الى فاشوده ومعه ١٨٠٠ جندى مصرى و ١٠٠ جندى بريطانى وعدة مدافع من طراز مكسيم والمدفعيتان «سلطان» و « الشيخ » وطلب أن يلتقى بمرشان ولما جرت هذه المقابلة التاريخية دار بين الضابطين حديث بعث به كتشنر الى حكومته فى برقية هذا نصها « أخبرت مسيو مارشان بلا اهمال ان وجود قوة فرنسية فى فاشودة ووادى النيل تعتبر انتهاكا مباشرا لحقوق مصر وبريطانيا العظمى وأن ما لدى من التعليمات يقضى على بالاحتجاج احتجاجا شديداً على احتلال فاشودة ورفع العلم الفرنسى على أملاك سمو الخديو. فأجبنى مسيو مارشان أنه كعسكري لا يسعه الا الاذعان والطاعة وأن التعليمات التى أصدرتها

له حكومته باحتلال بحر الغزال ومديرية فاشودة واضحة جلية وبما أنه قد قام بتنفيذها فالواجب عليه أن ينتظر أوامر لي عمل وليدير حركاته المقبلة فقلت له وصلني أمر من الحكومة المصرية بإعادة سلطاتها في مديرية فاشودة وسألته اذا كان على استعداد - بأمر الحكومة الفرنسية - لان يقاوم تنفيذ هذا الامر . وكان لا يجهل أن عدد الجنود الانجليزية المصرية متفوق كل التفوق على عدد جنوده . فأجبنى بأننى اذا كنت أظن ان واجبى يقضى على مباشرة مثل هذا القتال فليس في مقدوره الا التسليم بما لا مفر منه ومعنى ذلك انه ومن معه مستعدون للموت وهم في موقفهم وطلب الى أن أسمح بأن يعرض على حكومته أمر مغادرته فاشودة لانه لا يمكنه الانسحاب أو انزال العلم الفرنسى ما لم تصدر له أوامر بذلك . قلت له عندئذ : هل يجوز لى أن أفهم أن الحكومة الفرنسية أبحاث لك المعارضة في رفع علم مصر واعادة سلطاتها على أملاكها القديمة مثل مديرية فاشودة ؟ فتردد مسيو مارشان قليلا ثم أجابنى أنه لا يستطيع أن يمنع رفع العلم المصرى وفي الساعة الرابعة بعد الظهر من يوم ٢٠ سبتمبر رفع العلم المصرى في النقطة التى يتقابل فيها نهر السوبات والنيل الابيض ووكل بحراسته الى نصف طابور سلاح المدافع وتركت معه مدفعية وتولى قيادته الماجور جاكسون ... ثم سرت في طريقى الى الشمال مستصحباً معى المدفعية الاخرى »

اشتداد الخلاف بين فرنسا وانجلترا

وعلى أثر ذلك اشتد الخلاف بين فرنسا وانجلترا الى درجة أنه كاد يؤدي الى وقوع حرب بينهما ولكن فرنسا على ما يقول الخبيرون لم

تكن مستعدة لدخول مثل هذه الحرب وفضلا عن ذلك فان مظاهر التضامن كانت متوافرة في إنجلترا بينما كان الانقسام سائدا في فرنسا وقد حاولت فرنسا أن تحل هذا المشكل حلا لا يمس كرامتها ولكنها لم تنجح لان الحزب الاستعماري ضغط على الحكومة الانجليزية ضغطا شديدا ولم يسمح لها بأى تساهل ويقال أن اللورد سالسبورى كان ميالا للتوفيق ولكنه لم يستطع أن يفعل شيئا حيال الحملة الشديدة التى كانت قائمة فى الصحف وفى البرلمان وخارج البرلمان ولا سيما الانذار الشديد الذى وجهه اللورد روزبرى فى خطاب القاه يوم ١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ والذى قال فيه «أن وراء الحكومة جميع قوى البلاد ولكنها لو تساهلت لما استطاعت البقاء فى مركزها اسبوعاً واحداً (تصفيق حاد) وليس فى فرنسا الا مسألة شرف الراية ولكن الراية شىء يمكن نقله ولقد ذهبت إنجلترا فى طريق التوفيق والتساهل الى مدى بعيد فيجب عليها أن تحتفظ بحقوقها »

ولقد أشار المسيو هانوتو فى كتابه عن فاشوده الى نفسية الراى العام الانجليزى فى خلال هذه الحوادث وضغطه على الحكومة ضغطا يدفعها الى تغيير المحادثات الرسمية قال

« لا شىء أغرب فى هذا الباب من حادث يمر وسط الزوبعة ولا يلتفت اليه أحد . ظهر فى فرنسا حوالى منتصف اكتوبر كتاب أصفر نقلت فيه أحداث التوفيق التى دارت بين لورد سالسبورى ومسيو ده كورسيل (سفير فرنسا فى لندن) وكان لذلك الكتاب من الوقع فى لوندرد ما اضطر الحكومة الانجليزية للإسراع باصدار كتاب أزرق نشرت فيه تلك

الاحاديث بصفة أخرى وقد أشار مستر ريتش وزير التجارة البريطانى الى هذا الحادث فى خطاب ألقاه فى ٢٦ أكتوبر وقال فيه « أظهرت الصحافة كما أظهر الجمهور بطريقة لا تدع محلا للشك أن الحكومة اتخذت الموقف اللائق ولا يصح لها أن تتقهقر منه وليس فى نية الحكومة أبداً أن تتخلى عن هذا المركز لأنها ان تخلت عنه فاتها لا تحصل طويلاً على ثقة البلاد ولست أشك أن أشخاصاً عديدين قرأوا الكتاب الأصفر وهم يخافون بعض الخوف أن تتنازل الحكومة الى حد ما وأن تترك الموقف الذى اتخذته ولكننا أتمنا الاحاديث فى الكتاب الأزرق الذى غير تمام التغيير تلك « المفاوضة » المزعومة بين السفير الفرنسى ولورد سالسبورى »

انذار انجلترا وتسليم فرنسا

وقد جرى الحديث الحاسم فى هذا الخلاف يوم ١٢ أكتوبر بين اللورد سالسبورى والمسيودى كورسل فقد قال الوزير الانجليزى للسفير الفرنسى فى خاتمة الحديث العبارة الآتية

« ان تحت تصرف السردار قوات تفوق قوات القومندان مرشان وهو يستطيع أن يرغمه على الانسحاب أمامه الى الجهة التى يرى من الملائم رده اليها »

وكان معنى هذا التصريح أن انجلترا تهدد بقطع العلاقات السياسية وبعلان الحرب

فاجتمعت الوزارة الفرنسية التى كانت موجودة وقتئذ وهى وزارة

المسيو بريسون يساعده المسيو دلكاسيه في وزارة الخارجية وقررت عدم الدخول في الحرب مهما كانت الحالة

وفي ٤ نوفمبر نشرت شركة هافاس في المساء المذكرة الرسمية الآتية «قررت الحكومة عدم ابقاء بعثة مرشان في فاشوده وقد اصدر مجلس النظار هذا القرار بعد بحث المسألة بحثا عميقا وستشرح الحكومة امام المجلس اسباب هذا القرار عند الاجابة على الاسئلة التي ستوجه اليها في هذا الصدد» .

وعلى اثر ذلك انسحب مرشان من فاشوده ولكنه ابى ان يعود من طريق النيل ومصر حتى لا يمر باعتباره مهزوما امام الجيش البريطاني واختار طريق الحبشة وانتهت تلك الحوادث الخطيرة بتسليم فرنسا تسليما ابديا فقد خفت صوتها بعد ذلك في المسألة المصرية وأدى خذلانها في هذه الحادثة الى عقد اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ وكانت هذه الاتفاقية ساما للوصول الى الاتفاق الودي المعروف الذي تم في سنة ١٩٠٤ كما سنشرحه فيما بقى من الفصول

لماذا فشلت فرنسا في حادثة فاشودة

كان كثير من السياسيين يعتقدون ان المسألة المصرية ستدخل في دور حاسم بسبب حادثة فاشودة وان المفاوضات التي دارت بشأنها بين انجلترا وفرنسا كانت لا بد ان تؤدي الى حل في مصلحة مصر ولكن ظهر فيما بعد عدم صحة هذه النظرية لان فرنسا خرجت منها بخذولة فاكثرت انجلترا بهذا الخذلان قوة وعولت فرنسا على أن تنهيج منذ

ذلك العهد خطة جديدة تخالف سابق سياستها حيال المسألة المصرية وقد ذهب الكتاب والمؤرخون مذاهب شتى في الاسباب التي ادت الى خذلان فرنسا فارتأى بعضهم ان ضعف المسيو دلكاسيه في خلال المفاوضات كان عاملاً رئيسياً من عوامل الخذلان فانه ارتكب خطأ جسيماً عند بدء المفاوضات اذ انكر مهمة مرشان وكان يقول انه لا يعرف مرشان ولكنه يعرف المسيو ليوتار حاكم مقاطعة الاوبانجى.

وقد بعث السير ادمون مونسون الى اللورد سالسبورى تلغرافاً في اوائل أيام المفاوضات قال فيه مايلي

« ان مارشان يعلم حق العلم انه ليس الا رسولا لنشر المدينية وانه غير مكلف بأية مهمة سياسية وانه ليس هناك ما يصح تسميته ببعثة مرشان ويمكنكم ان تلاحظوا ان مسيو دلكاسيه الح كثير في هذه النقطة مؤكداً انه لا يوجد شيء يسمى بعثة مرشان وقد كرر لي هذه العبارة عدة مرات ^(١) »

ولا يخفى ان مزاعم دلكاسيه كانت مخالفة للواقع والا اذا كان مرشان غير مكلف بمهمة سياسية فلماذا لم يقرروا حالته على مجلس عسكري لمحاكمته تلقاء مافعله من مخالفة اوامر رؤسائه وانتحاله لنفسه تلك المهمة السياسية التي جعلت فرنسا قاب قوسين من الحرب ولكن الحكومة الفرنسية لم تفعل ذلك مع مرشان لعلمها انه كان منفذاً أميناً لتعليماتها ولذلك فان المسيو دلكاسيه نفسه اعترف في كتاب سياسى له ارسله عند وصول

(١) انظر الكتاب الازرق سنة ١٩٨١ عن فاشودة وقر ١ و ٧ و ٩ و ١٠

مرشان الى فاشودة بالاعمال العظيمة التي قام بها ذلك الضابط الفرنسي قائلا ان الحكومة الفرنسية قررت تهنتته وشكره وتقدير أعماله وعدم نسيان خدماته (١)

استفادة انجلترا من خطأ دلكاسيه

وقد استفادت انجلترا من هذه الغلطة التي ارتكبها دلكاسيه وأخذ الخطباء والكتاب الانجليز يعلقون على هذا الاعتراف تعليقات شتى من شأنها اضعاف مركز فرنسا

وقد كتبت جريدة ستاندر د بايحاء من وزارة الخارجية الانجليزية قائلة وقتئذ « ان فرنسا ليس لديها من الاسباب ما يحملها على رفض الجلاء عن فاشودة ما دام مارشان لم يحتل هذه المدينة الا لحساب نفسه » فضلا عن ذلك فان انجلترا تبينت من تراجع دلكاسيه - بانكاره عمل مرشان - ان فرنسا مستعدة للتقهر وانها لا تقوى على التشدد في موقفها فلم تجد بداً من الضغط عليها بعد ان ظهرت لها هذه الحقيقة المرة وقد نجحت في هذا الضغط لانها عند ما بدأت تستعمل التهديد في مفاوضاتها اسرعت فرنسا بالنكوص على أعقابها وبالتسليم لخصمها

عدم استعداد فرنسا

ويقال من جهة أخرى أن فرنسا لم تكن مستعدة لخوض غمار الحرب وقتئذ وتلك غلطة كبرى لان الحكومة الفرنسية كانت تعلم حق العلم الى

(١) كتاب دلكاسيه للمسيو ليفيغر بونتاليس المنشور في مجموعة المستندات السياسية عن سنة ١٨٩٨ في ٣٠ سبتمبر من تلك السنة

اين تقودها حملة مرشان فكان محتما عليها ان تتخذ التدابير لكل الطوارئ
مادامت قررت ارسال هذه الحملة ولكنها لم تفكر في المستقبل ولم تستعد
لمفاجآت الحوادث فكانت النتيجة خروجها من ميدان الفضال مغلوبة
على أمرها

وقد كتب المسيو كوشرى في كتابه عن المسألة المصرية العبارة
الآتية في الموضوع الذى نحن بصددده

« أردنا تسوية مسألة مصر وهى مسألة حيوية للسيادة الانجليزية
وتعمدنا اشعار النار فى البارود واشعال الفتيلة فى فاشودة لنسف انجلترا
وكنا نعرف النتائج الخطيرة التى ننجم عن الانفجار ولما ان دقت الساعة
استيقظنا كمن طال نومه . استيقظنا مدهوشين مذعورين عاجزين !

وفى كل سنة يصادق برلمان فرنسا على أن يصرف فى سبيل الدفاع
الوطنى مبلغ مليار من الفرنكات وهو مبلغ مريع

ولما ان لمحت الحكومة الهاوية التى انفتحت امامها استولى عليها
الاستغراب لانه كان يلزمها أشهر لتكون على استعداد وما كانت انجلترا
لتمهاها يوما واحدا . قال مسيو لوكروى وزير البحرية ان الاستعداد
للحرب كان يستلزم مصاريف عظيمة وكان من المستحيل طلب اعتمادات
من البرلمان لان هذا كان يجعل الحرب لامفر منها . فان الاستعداد
للحرب فى فرنسا كان يدعو نظرا للحالة النفسية السائدة فى انجلترا الى
بدء القتال فى الحال لان انجلترا بدأت الحرب تسع مرات من عشر قبل
اعلانها وعلى ذلك فلم يكن من الممكن فتح مناقشة امام البرلمان »

لم تقم وزارة بريسون بأى عمل للدفاع الوطنى ولم تفكر وزارة ميسيو ديبوى فى تسليح وتقوية النقط الضعيفة فى شواطئنا الا بعد ان سويت فاشودة وصندر الامر للقومندن مارشان بالانسحاب . فكان هذا الفرار متأخرا بعض التأخير »

وقد كتبت جريدة الاكلير الفرنسية فى ٦ يوليه سنة ١٩٠١ مقالا تؤيد فيه هذه الحقائق قالت

« فى سنة ١٨٩٨ كانت مدفيعاتنا بلا ذخائر ولا رجال يديرونها . وفى شربودج وبرست وغيرهما كان نصف مدفيعاتنا لا يمكن الارتفاع به لنقص الرجال وكان الدفاع عن جزيرة كورسيكا أسوأ ما يكون كما كانت يزدت تحت رحمة من يهاجمها فيستولى عليها وكان عدد الجنود محدوداً جداً فى تونس . أما شواطئ الجزائر فكان لا يوجد عليها فنار يبعث بأنواره ولم تكن مستعمرة من مستعمراتنا مسلحة أى تسليح . كانت جميعها ماغدا مستعمرة التونكين فى حالة يرثى لها »

موقف روسيا والمانيا

وقد حاولت فرنسا ان تستعين بروسيا فى ذلك الوقت ولكن حكومة القيصر نصحتها بالتساهل قائلة ان المسألة لا تستحق دخول الحرب من اجلها

غير ان المانيا كانت تسعى من زمن للانضمام الى فرنسا ضد انجلترا وقد عرض الميسيو مونستر سفير المانيا فى باريس على الحكومة الفرنسية هذه الفكرة ودارت المفاوضات بينه وبين الميسيو هانوتو وزير الخارجية الفرنسية وكاد الاتفاق يتم بين الدولتين لولا أن الوزارة الفرنسية سقطت

في ١٥ يونيه سنة ١٨٩٨ وحل المسيو دلكاسيه محل هانوتو في وزارة الخارجية فلم يشأ الوزير الجديد ان يسير على خطة سلفه بل عارض في الاتفاق مع المانيا بالرغم من الحاح معتمد المانيا المسيو مونستر فرأت المانيا ان تنتقم من هذا الرفض بالاتفاق مع انجلترا كما ان انجلترا عند ما علمت بهذه المفاوضات سعت في التقرب من المانيا ويقال ان اتفاقا سريا عقد بينهما ^(١) فقيدت فيه المانيا بعدم معارضة انجلترا في سياستها بمصر والسودان والترنسفال والحبشة وبذلك أصبحت فرنسا في عزلة فضلا عن عدم استعدادها على أن اخطاء دلكاسيه لم تقف عند الاشياء التي أتينا عليها فقد ساقته سياسته بعد أشهر قلائل من خذلان فاشودة الى عقد اتفاقية ٢١ مارس ١٨٩٩ التي اعترف فيها لانجلترا بحقوق على النيل الاعلى وسنشرح هذه المسألة في الفصل الآتي

سياسة الانجليز حيال السودان

اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ — اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩

اذا تتبعنا تصريحات الانجليز حيال مركز السودان الدولي وجدناها متناقضة متنافرة وهذا التناقض راجع الى أن السياسة الانجليزية لا تحاول تقرير الحقيقة بتصريحاتها وانما ترمي الى استخدام هذه التصريحات لتحقيق مصالحها فاذا انقضت هذه المصلحة تناسى الانجليز تصريحاتهم التي قالوها لغرض خاص وبحنوا عن نظرية جديدة تنتفع بها مصالحهم الاستعمارية

(١) أشارت جريدة ويستمنستر غازيت الى هذا الاتفاق بعد ذلك في مقال

نشرته يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٠٢

فالنظرية الانجليزية التي كان الانجليز يدافعون عنها بعد اخلاء السودان كانت قائمة على أن اراضي السودان ليست ملكاً لأحد وعلى ذلك فهي اراض مباحة يملكها أول واضح يده عليها وعملاً بهذه النظرية عقدت إنجلترا مع المانيا وايطاليا وحكومة الكونغو المستقلة تلك الاتفاقات التي يقصد بها اقتسام السودان بين الانجليز وبين هذه الدول ولكن إنجلترا لم تتمسك بهذه النظرية طويلاً بل سرعان ما عدلت عنها عند ما رأت مصلحتها تقضى بالبحث عن نظرية تناقضها وذلك عند احتلال فاشودة بالضابط مرشان لانه لو صح أن السودان ارض مباحة لما استطاعت إنجلترا أن تعترض على احتلال فرنسا لجزء منه ولكن الانجليز أصر من أن تكون لهم نظرية واحدة في أى مسألة من المسائل ولذلك أخذ رجالهم الرسميون يتغنون في مفاوضات فاشودة بأنشودة جديدة هي أن السودان جزء من مصر لا يتجزأ وأن اخلاء السابق لا يمس حقوق مصر بأى ضرر

وهذا نموذج من تصريحاتهم

قال اللورد سالسبورى فى رسالة الى السير آدمون مونسون سفير إنجلترا فى باريس بتاريخ ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨
« ومما لا شك فيه أن مستندات الحكومة المصرية فى ملكية شاطئ النيل قد أخفاها نجاح المهدي لأنها ليست مجلات نزاع مثلاً انتصار الجنود المصرية على الدراويش » (١)

(١) الكتاب الازرق نمرة ٢ « فاشوده » رسالة لورد سلسبرى الى السير آدمون مونسون بتاريخ ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨ والمستندات الرسمية ١٨٩٨ رسالة مسيوده كورسيل الى مسيو دل كاسيه ١٠ اكتوبر سنة ١٨٩٨

وقال أيضاً في رسالة أخرى « ألم تعلن إنجلترا صراحة وجود حقوق الخديوى على هذه الاراضى فى الاتفاق الانجليزى الخاص بالسكوتلند بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٨٦٤ ؟ » (١)

وصرح كذلك فى أثناء حديث له مع مسيودى كورسيل سفير فرنسا فى لندن قائلاً « ان وادى النيل كان ملكاً لمصر ولا يزال دائماً ملكاً لها وكل عائق اقامه انتصار المهدي فى وجه هذا المستند أو كل تنقيص له بسبب الاحتلال زال بانتصار الجنود الانجليزية المصرية فى أم درمان » (٢) وقد عرض اللورد سالسبورى أيضاً على المسيو دلكاسيه مشروع كتاب أزرق يشرح فيه هذه النظرية وهذا ما قاله دلكاسيه فى صدد ذلك

« استقبلت هذا الصباح السير ادمون مونسون وأطاعنى على كتاب أزرق فى نية اللورد سالسبورى اذاعته قريباً وهو طويل الافاضة فى شرح النظرية الانجليزية القائلة بأن فاشودة ملك لا نزاع فيه لمصر » (٣) وقد كان من بين المستندات التى احتجت بها إنجلترا لمنازعة فرنسا فى احتلال فاشودة ذلك الكتاب الذى أرسله بطرس باشا غالى فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٨ ردّاً على مذكرة اللورد كرومر وهذا نصه

« تعلمون فخامتكم أن الحكومة الخديوية لم يعزب عن نظرها

(١) الكتاب الأزرق نمرة ٢ رسالة لورد سالسبورى الى سير ادمون مونسون

٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨

(٢) الكتاب نفسه

(٣) المستندات الرسمية صحيفة ١٤ نمرة ٢٤ رسالة مسيودى دلكاسيه

الى مسيوده كورسيل ٤ أكتوبر سنة ١٨٩٨

مطلقا احتلال أقاليم السودان من جديد لأنها منبع حياة مصر وما تركتها
الآن تحت تأثير ظروف قضت بها القوة القاهرة. وإن الفتح الجديد للخرطوم
يضيع الغرض المقصود منه إذا لم يرد وادي النيل إلى مصر التي احتملت
في سبيله ضحايا عدة . والحكومة المصرية عالمة بأن مسألة فاشوده هي
الآن موضع مفاوضات بين بريطانيا العظمى وفرنسا وعليه كلفتني حكومتى
رجاء فخامتكم بأن تتوسط لنا لدى لورد سالسبرى حتى يعترف لمصر
بمقوقها التي لا نزاع فيها وحتى ترد لها الأقاليم التي كانت تحتلها إلى ثورة
محمد أحمد المتمهدين»

*
* *

وقد علق السيوكوشى فى كتابه عن المسألة المصرية على هذه
النظرية قائلا

« ان لها ميزة عدم استطاعة الحكومة الفرنسية القضاء عليها لأنها
كانت دأمة قائلة بها وقد فهمت الصحافة الانجليزية فائدة هذه النظرية
فنشرت التيمس مستندات عديدة لإثبات ان السودان ارض مصرية ومنها
خريطة وضعها غوردون بيده بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٩ وكان المراد منها
القضاء على كل مطامع فرنسا فى فاشودة وأضافت التيمس «ان هناك نقطة
لا بد من لفت النظر اليها وهى ان فاشوده معينة على الخريطة كأنها جزء
تابع اداريا لمديرية الخرطوم» وهذه الحقيقة صحيحة غير ان خريطة
غوردون مفيدة من وجوه اخرى فهى تشير الى المنطقة الواقعة على الشاطئ
اليسر لنيل سومرسييت والى توصل بين بحيرة البرت وبحيرت فيكتوريا
أى منطقة (أونيورو) التى يحقق عليها العلم البريطانى كأنها تابعة لاقليم

لادو. وتذكر الخريطة المذكورة بأن هرر وزياح وبربره ممتلكات مصرية لان جنود الحامية في بربره يبلغ عددهم ٣٤٠٠ جندي والمصاريف المخصصة لها ١٧٢٢٩ جنيهًا و ٥٠٦١ جنيهًا لزيلاح و ٤٣٢٨١ جنيهًا لهرر وتذكر كذلك بأن مصوع تابعة لمديرية سواكن المصرية غير ان بريطانيا العظمى اعتبرت السودان أرضا بلا مالك وطبقا للنظرية القائلة بأن كل أرض لا مالك لها تعد ملكا لـ إنجلترا تصرفت في تلك المناطق كأنها من ممتلكات التاج البريطاني واستمرت هذه السياسة الى سنة ١٨٩٥ ومن ذلك التاريخ انقطعت إنجلترا عن اعتبار السودان أرضا بلا مالك اذ عاد في نظرها أرضا مصرية وذلك لان مركزها تقوى في مصر وأصبح مخيفا احتلال الحبشة أو فرنسا لبعض مناطق من السودان واذا اشتبك نزاع فانها كانت تستفيد من المطالبة لا بحقوقها ولكن بحقوق البلاد المصرية وكانت تبعد من ضايقها من الدول باسم مصر»^(١)

اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

ظلت إنجلترا متمسكة بنظرية ملكية وادي النيل لمصر وان السودان جزء لا يتجزأ من البلاد المصرية حتى انسحبت فرنسا من فاشودق ولم يعد هناك من يهددها فاسرعت بتناسي هذه النظرية وعادت الى نظريتها القديمة القائلة بأن السودان ارض مباحة وما دام ان إنجلترا ومصر اشتركتا في فتحه فقد أصبح شركة بينهما !! وتحت تأثير هذه النظرية طلبت من

(١) كتاب المركز الدولي لمصر والسودان للإستاذ كوشري ص ٤٧٨

الوزارة المصرية عقد اتفاقية السودان المشؤومة ووقع بطرس باشا غالى واللورد كرومر هذه الاتفاقية فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وهو يوم منحوس لاتنساه مصر مادامت هذه الشركة قاعة

وقد كتبنا كثيراً فى بطلان هذه الاتفاقية من الوجهة الدولية وفى الأضرار العظيمة التى جلبتها على البلاد لأنها جعلت السودان شركة غنمها لانبجلترا وغرمها على مصر^(١) فلا حاجة لتكرار الخوض فى هذا الموضوع الآن ويكفى أن تقول بأن هذه الاتفاقية كانت مثالا سيئاً من أمثلة استهزاء السياسة الانجليزية بتصريحاتها ودليلاً - فوق الأدلة العديدة الأخرى - على أن أكثر أقوال الساسة الانجائز وتصريحاتهم لا يجوز أن يركن إليها لأنها قالة للتغيير والانكار فى أول فرصة سانحة مادامت المصالح الاستعمارية تتطلب هذا التقاب

اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩

لم تكتف انجلترا باتفاقية ١٩ يناير بل كانت فى خلال ذلك تجرى وراء عقد اتفاقية أخرى مع فرنسا تعترف فيها الأخيرة بأن لانبجلترا حقوقاً على النيل الأعلى ! ووجدت من سياسة دلكاسيه خير معين على تحقيق اطماعها الاستعمارية فان هذا الوزير لم يقف عند الخذلان السياسى الذى أصاب فرنسا على يديه بل أبى إلا أن يذهب فى هذا الخذلان الى النهاية وان يقضى بحجرة قلم على مجهودات فرنسا القديمة فى سبيل فتح

(١) انظر الفصل الخاص بالسودان فى المذكرة السياسية التى قدمها المؤلف لمؤتمر الصلح وهى منشورة فى آخر الكتاب

المسألة المصرية ففي ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ صرح المسيو دلكاسيه للمسيو كامبون سفير فرنسا في لندن بتوقيع الاتفاقية الانجليزية الفرنسية مع اللورد سالسبورى وهى الاتفاقية التى تعترف فيها فرنسا بحقوق إنجلترا على النيل الاعلى

وقد كانت أساسا لاتفاق سنة ١٩٠٤ بعد خمسة اعوام من عقدها لاننا اذا اعتبرنا أن مصر هى النيل فان كل تسوية لمسألة النيل الاعلى لا بد أن تتحكم فى تسوية مسألة مصر السفلى

وقد سعى بعض السياسيين فى عرقلة هذه الاتفاقية بمنع مجلس النواب الفرنسى من التصديق عليها ولكن هذه المساعى لم تصادف أى نجاح فوافق عليها مجلس النواب فى ١٢ مايو سنة ١٨٩٩ وفى اليوم الثلاثين من الشهر نفسه وافق عليها مجلس الشيوخ الفرنسى كذلك ولا يخفى أن هذه الاتفاقية باطلة أيضا من الوجهة الدولية وقد احتج عليها الباب العالى وقتئذ

وقال عنها المسيو كوشرى « انها كانت كارثة على فرنسا وانها من الوجهة القانونية لا تغير مركز مصر والسودان ولا تعد الا عقدا مقيدا للطرفين اللذين اشتركا فيه فتجن (يريد الفرنسيين) اللذين أصابتنا هذه الاتفاقية بضررها وكانت النتيجة أن العمل الذى بدأه فريسينيه فى سنة ١٨٨٢ أتمه دلكاسيه فى سنة ١٨٩٩ وقد فقدنا كل شئ حتى الشرف » (١)

مفاوضات واتفاق سنة ١٩٠٤

تغيرت السياسة الفرنسية بعد حادثة فاشودة تغيرا كلياً حيال المسألة المصرية وانتقلت من النقيض الى النقيض فبعد ان كانت مصر سبب النفور والعداء بين فرنسا وانجلترا صارت سبب التقرب والصداقة وانحصرت مساعي السياسة الفرنسية في عقد صلح سياسى مع انجلترا على حساب مصر المسكينة ولما كانت تعلم ان تخليها عن المسألة المصرية يعد خدمة كبرى لانجلترا فقد أخذت تبحث عن ثمن هذا التخلي وما لبثت ان قبضته في مراکش

ولقد صرح المسيو هانوتو بهذه الحقيقة المرة في كتابه عن فاشودة بعد وصف الفشل الذى أصاب بعثة مرشان فقال « لما أرادت انجلترا تسوية المسألة المصرية بعد بضع سنوات اضطرت لان تدفع ثمننا لتخلي فرنسا عنها وهذا الثمن هو ما قطعتة من العهود بشأن مراکش . ولا يخفى ان مسألة مصر بقيت في يد فرنسا اداة للمقاصة أو أوعمة للمبادلة الا إنها نقلت الى حسابات أخرى غير التى كانت مفتوحة أيام بعثة مرشان . ولا شك اننا ما كنا لنجد هذه العملة اذا لم نكن قد احتفظنا بها أشد الاحتفاظ في سنى ١٨٩٤ و ١٨٩٨ » (١)

أصل الاتفاق الودى

كانت زيارة الملك ادوارد السابع للمسيو لوييه رئيس الجمهورية الفرنسية

(١) كتاب فاشودة للمسيو هانوتو ص ١٥٦

في باريس سنة ١٩٠٣ هي الحجر الاساسي للاتفاق الودي بين فرنسا وانجلترا
ولما رد الميسو لوييه هذه الزيارة للملك ادوارد في شهر يولييه من تلك السنة
وضع الفريقان قواعد الاتفاق الذي نحن بصدد شرح ذلك الميسو
دلكاسيه وزير خارجية فرنسا في حديث له نشرته جريدة البتي باريزيان
في شهر ابريل سنة ١٩٠٤ أي على أثر عقد الاتفاق قال

« ان أول فكرة خطرت بشأن الاتفاق كانت من عشرة أشهر
مضت فاني لما راقت رئيس الجمهورية لانجلترا اضطرت للبحث مع
اللورد لانسدون في العلاقات العمومية بين البلدين وكان ذلك في يوم ٧
يولييه سنة ١٩٠٣ وهو تاريخ يجب ان تحفظه الازهان وفي أثناء الحديث
عددنا النقط المختلف عليها القائمة بين الحكومتين واعترفنا بأنه لا توجد
بينها نقطة واحدة تدعو لوجود خلاف أبدي بين الدولتين وزيادة على ذلك
فان من السهل حل المسائل القائمة بتنازل كل منا عن شيء ومنح الواحد
الآخر ما يكفي ما تنازل عنه ووضعنا خطة جعلنا المبدأ العامل فيها هو
الآتي : يجب على انجلترا التساهل في كل مسألة تكون مصلحة فرنسا
فيها غالبية ويجب على فرنسا ان تضحى أول تضحية متى كانت مصلحة
انجلترا قطعية لا نزاع فيها فكان لابد مع هذا المبدأ من ابداء الاخلاص
من الجانبين والنظر في المصالح نظراً صائباً »

توقيع الاتفاق في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤

وفي ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ تم التوقيع في لندن على الاتفاق المعروف
بالاتفاق الودي كما وقع أيضاً على اتفاق سري بين فرنسا وانجلترا . وأهم
نود الاتفاق الودي العلى هو البند الاول الذي ينص على مايلي :

« تصرح الحكومة البريطانية بأنه ليس في نيتها تغيير الحالة السياسية في مصر كما تصرح حكومة الجمهورية الفرنسية من ناحيتها بأنها لا تعرقل عمل إنجلترا في ذلك البلد لا بطلب تعيين أجل للاحتلال البريطاني ولا بأية وسيلة أخرى. وانها تصادق على مشروع الدكرتو الخديوى المرفق بهذا الاتفاق والذي يشمل الضمانات التي اتضح انها ضرورية للمحافظة على صوالح حملة أوراق الدين المصرى ولكن بشرط الا يدخل عليه أى تعديل بعد تنفيذه بدون موافقة الدول الموقعة على اتفاق لندن سنة ١٨٨٥ ومن المتفق عليه ان الادارة العامة للاثار في مصر يبق امرها موكولا في المستقبل كما كان في الماضى الى عالم فرنسى

وتبقى المدارس الفرنسية في مصر متمتعة بنفس الحرية التي كانت لها في الماضى»

وتنص المادة الثالثة من هذا الاتفاق على ما يأتى
« ان حكومة جلالة الملك تحترم ما لفرنسا من الحقوق في مصر بمقتضى المعاهدات والاتفاقات والعادة » (يراد بهذا احترام الامتيازات)
وتنص المادة السادسة على ما يأتى

« ضمانا لبقاء المرور في ترعة السويس حراً من كل قيد تعلن حكومة جلالة ملك إنجلترا أنها تحافظ على ماورد في المعاهدة المبرمة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وتوافق على العمل بها ولما كان ذلك يضمن حرية المرور في ترعة السويس فالجملة الاخيرة من الفقرة الاولى ومن الفقرة الثانية من المادة الثامنة تبقى غير نافذة »

أما المادة الثامنة من معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ فهذا نصها

« الدول الموقعة لهذه المعاهدة يكلف وكلاؤها في مصر أن يسهروا على تنفيذها فاذا حدث ما يخشى منه على التركة أو على حرية المرور فيها وجب على أولئك الوكلاء أن يجتمعوا بدعوة ثلاثة منهم ورياسة أقدمهم عهداً في المنصب ويبحثوا في ما يلزم فعله وينذروا الحكومة الخديوية بالخطر الذي رأوه لكي تسعى في حماية التركة وحرية المسير فيها (وعلى كل حال يجب أن يجتمعوا مرة كل سنة ليتأكدوا أن تنفيذ المعاهدة جار على حقه)

(وتكون اجتماعاتهم الأخيرة هذه برئاسة مندوب مخصوص تنتدبه الحكومة العثمانية لهذه الغاية ويجوز للحكومة المصرية أن تعين مندوباً يحضر الاجتماع من قبلها ويرأسه في غياب المندوب العثماني) ويجب أن يطلبوا خصوصاً إبطال كل عمل وتفریق كل تجمع على صفتي التركة من شأنه التعرض لحرية الملاحة وسلامتها» (١)

وتنص المادة التاسعة من اتفاق ١٩٠٤ على مايلي :

« اتفقت الحكومتان على أن تتبادلا تأييد سياستهما لتنفيذ شروط هذا الاتفاق الخاصة بمصر ومراكش »

أما الاتفاق السرى فأهم بنوده الخاصة بمصر هو البند الثانى الذى ينص على ما يأتى :

« لاتنوى الحكومة البريطانية أن تعرض الآن على الدول تعديلاً فى نظام الامتيازات والترتيب القضائى فى مصر

(١) الاجزاء التى تقرر فى اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ عدم تنفيذها هى

وفي حالة ما تقضى الظروف في مصر بادخال تعديلات بهذا الخصوص
تزمى الى جعل التشريع المصرى مماثلا للتشريع في البلاد المتمدينة فان
حكومة الجمهورية الفرنسية لا ترفض النظر في هذه الاقتراحات بشرط
أن تقبل الحكومة البريطانية فحص الاقتراحات التى قد تعرضها عليها
حكومة الجمهورية الفرنسية لادخال تعديلات مماثلة على التشريع في
مراكش »

الملحق المالى للاتفاق الفرنسى الانجليزى

وفي ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ نشر الامر العالى المنتظم لمالية مصر وألحق
بالاتفاق الفرنسى الانجليزى وبدأ العمل به في أول يناير سنة ١٩٠٥ وكان
نشره بموافقة الدول التى وقعت اتفاقية لندن
وقد أدخل هذا الأمر العالى تغييراً محسوساً في نظمات مصر المالية
وأطلق يد الحكومة المصرية في أموالها وضيّق سلطة صندوق الدين
بأن أعادها تقريباً الى ما كانت عليه عند انشائه وهذه أهم أحكامه
أولاً - خصصت ضرائب الاطيان لخدمة الدين بدلا من إيرادات
السكة الحديد والتلغراف وميناء الاسكندرية والجمارك وأربع مديريات
وبذلك أصبحت هذه المصالح مصرية بحتة بعد ان كانت شبه مختلطة
ثانياً - كان قانون التصفية يحدد مصروفات الحكومة بمبلغ معين
لا تتعداه فألغى النظام الجديد هذا التحديد وأطلق يد الحكومة في رفع
المصروفات الى الحد الذى تراه

ثالثاً - جميع قرارات صندوق الدين تكون بالاكثرية المطلقة
لأعضائه أى أربعة أصوات لان الاعضاء ستة وقد كان دكريتو ١٨٧٦

ينص على ان القرارات تؤخذ بالاكثرية فقط دون أن يصفها بالمطلقة فكان هذا سببا لكثير من الخلافات الى أن صدر في عام ١٨٩٩ ذكرى تو يقضى بأن القرارات الخاصة بأخذ اعتمادات غير عادية من الاحتياطي العام يجب أن تكون بالاجماع ولكن القانون الحالى سوى بين جميع المسائل وفصل فى النقط الخلافية فصلا حاسما

رابعا - - حظر على الحكومة المصرية أن تفعل ما من شأنه تخفيض إيرادات الضرائب المخصصة للدين الى أقل من أربعة ملايين من الجنيهات فى السنة بلا مصادقة الدول وقضى بأن أموال الاطيان تدفع لصندوق الدين لغاية استيفاء المبلغ اللازم لخدمة الدين وما زاد عن ذلك يدفع الى خزانة الحكومة لا الى صندوق الدين كما كان واقعا قبل ١٩٠٤

خامسا - أعاد للحكومة المصرية أموال الاحتياطي العمومى والخصوصى ووفورات تحويل الدين التى كان صندوق الدين يديرها ويتخذها وسيلة للتدخل فى شؤون مصر المالية كلما أرادت الحكومة أخذ شىء منها للصرف على المنافع العمومية فانه هو الذى كان يسمح أو يرفض اعطاء المال المطلوب من الاحتياطي ومتى قرر اعطاءه أصبح له الحق فى مراقبة طريقة صرفه ومن هذه الاموال التى أخذتها الحكومة بمقتضى ذكرى تو ١٩٠٤ نحو ٦ ملايين من الجنيهات نتيجة الوفورات الناجمة عن تحويل الدين سنة ١٨٩٠ والتى كانت تتكدس فى الصندوق من أربعة عشر عاما وكان لا يجوز مناسها الا بتصديق الدول (كما أشرنا الى ذلك فى مفاوضات سبولر)

سادسا - انشاء مال احتياطي لصندوق الدين قدره ٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ راج

وجعله تحت يد أعضاء صندوق الدين ليستعملوه اذا قلت الايراد
المخصصة عما يحق لاصحاب الدين ووضع مال تقدي قدره نصف مليون
جنيه تحت أمر صندوق الدين (١)

سابعاً — كان قانون التصفية يحرم على الحكومة عقد فرض بدون
موافقة صندوق الدين ولكن الامر العالى الصادر فى سنة ١٩٠٤ الغى
هذا الحكم وأعفى الحكومة من الحصول على موافقة صندوق الدين اذا
أرادت الاقتراض

حديث المسيو دلكاسيه

كان المسيو دلكاسيه هو الواضع الحقيقى لهذه الاتفاقية فقصد اليه
مندوبو الصحف ليتعرفوا رأيه فيه فأبدى لهم تصريحات غامضة ولم يشأ
أن يشير بكلمة الى معنى امتناع فرنسا عن المطالبة بجلاء الانجليز عن مصر
وهذا بعض ما صرح به وقتئذ :

« اننا لم نغير شيئاً من حقوق مصر وامتيازات الحكومة الخديوية
محترمة تمام الاجترام ولا تزال النظمات الدولية كصندوق الدين والمحاكم
المختلطة قاعة والذى سمحنا به هو اللين والتساهل للمالية المصرية التى نالت
منذ ٢٢ عاماً درجة من اليسار عظيمة

ولقد طلب الخديو فى عام ١٩٠٠ من الحكومة الفرنسية فى عهد
وزارة والدكروسو أن تقبل تخفيض الضريبة العقارية فهل كان من الواجب

(١) اتفقت الحكومة المصرية مع صندوق الدين على أن يبدأ الصندوق
أعماله بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ ج بدلاً من ٥٠٠٠٠٠ ج كما فى الامر العالى

وضع قرار يمتثلها كضطة للفلاح؛ لم تر الحكومة الفرنسية ذلك بل وافقت على الاقتراح ونالت مقابل ذلك مدأجل دين الدومين الذى للفرنسيين فيه النصيب الاكبر الى عام ١٩١٥ بعد أن كان من الممكن تحويله فى عام ١٩٠٤

وهذه الطريقة هى بعينها التى اتبعت الى الآن
فتركنا جانباً من الايرادات المخصصة لضمانة الديون المصرية ولكننا
أطمانا أجل تحويل الدين الممتاز خمس سنوات وابعدنا أجل تحويل الموحد
البالغ ١٢٠٠ مليون من الفرنكات من ١٥٠٠ مليون الذى هو مجموع
قيمة الاسهم الفرنسية فى الديون المختلفة »

تلفراف لانسدون عن الاتفاق الودى

واقعد أرسل اللورد لانسدون يوم توقيع الاتفاق الودى تلفرافاً الى
السير ادمون مونسون سفير إنجلترا فى باريس قال فيه عن مصر ما يأتى
« ان اعتراف فرنسا بالمركز الممتاز الذى صار لإنجلترا فى مصر من
الاهمية يمكن وان الديكريتو الخديوى الملحق بالاتفاق يمنح مصر اذا
قبلته الدول اسوة بفرنسا حق التصرف فى اموالها وقد اصبحت وظيفة
صندوق الدين تحصيل الايرادات المخصصة له ودفع (الكوبون) ليس
الا ولم يعد له حق التدخل فى ادارة البلاد وسيسلم المال الاحتياطى البالغ
الآن ٥٥٠٠٠٠٠٠ جنيه انجليزى للحكومة المصرية والامل وطيد فى أنه
لا يعطل اصدار الديكريتو الخديوى بصعوبات ذات شأن تقوم من قبل
الدول الاخرى التى لا تملك الا جزءاً لا أهمية له من أوراق الدين المصرى

وإذا قامت صعوبات غير منتظرة فانه يمكن لـانجلترا أن تعتمد على مساعدة السياسة الفرنسية للتغلب عليها وأن اللورد كرومر يرى أن الوقت لم يحن لتغيير النظام التشريعي والقضائي في مصر ولكن متى جاء الوقت لـاحداث تغييرات فان لدى انجلترا ما يمكنها من الاعتماد على اشتراك فرنسا معها لـاجراء التغييرات الضرورية »

الـ رأى العام الفرنسي

حيال الاتفاق الودى

لم يرتفع فى فرنسا كثير من الاصوات ضد هذا الاتفاق بل سارت أغلبية الرأى العام وراء الحكومة فى تحييد السياسة الجديدة وكان من بين الاصوات المعارضة على خطة التقرب من انجلترا صوت المـسيو « دى ماهى » أحد وزراء البحرية السابقين فقد صرح وقتئذ فى حديث له بالعبارات الآتية

« ان من الخداع الظاهر تقييدنا بعدم اقامة حصون على شواطىء مراكش مع بقاء الحصون الانجليزية فى جبل طارق . فالحذر الحذر . لقد كان نابليون الثالث أوفى صديق لانجلترا ولما قامت حرب السبعين تركته وشأنه وانى لا أرى ضررا فى التقرب من ايطاليا أو النمسا ولكنى أنادى بأعلى صوتى فيما يتعلق بانجلترا : الحذر الحذر »

وكانت جريدة الفيجارو المعروفة فى مقدمة الصحف التى اعترضت على الاتفاق وصرحت بأن فرنسا خدعت فيه ولكن هذه الاصوات القليلة ما لبثت أن التزمت الصمت بعد قليل من الزمن

مصر والاتفاق الودى

وقد قوبل نبأ الاتفاق الودى فى مصر بالاستياء والالام لانه أثبت ان دول أوروبا تكاد تكون سواء فى نسيان عهودها وعودها فى مقابل تحقيق بعض أطماعها الاستعمارية ولكن شعور الاستيلاء والالام كان مقرونا باحساس آخر هو ضرورة اعتماد المصريين على أنفسهم فى استرداد حقوقهم وعدم تعويلهم على أحد وضرورة مضاعفة جهودهم الوطنية لتحقيق الامانى القومية

واقترح كان المرحوم مصطفى كامل هو المعبر صادق العبارة عن احساس الشعب المصرى عندما وقف خطيبا فى الاسكندرية فى مساء الثلاثاء ٨ يونيه سنة ١٩٠٤ ليفهم العالم أن الصدمات التى تعرض القضية المصرية نيس من شأنها أن تدخل اليأس على النفوس بل انها تريد نار الوطنية اشتعالا فى قلب كل مصرى

قال رحمه الله بعد ان اثبت ان اتفاق فرنسا وانجلترا لا يدعو مصر الى القنوط ولا الى التنازل عن حقوقها

« سخر اعداؤنا من الوطنية الى ننادى بها وندعو الامة اليها وقالوا ماشاء الحقد والعداء. ومن تخلى فؤاده عنها وجهل حقيقةها جاز له ان يقول فيها ما قال مالك فى الخمر ولكننا نرى ان محبة الاوطان ليست مما تميل النفس اليه ساعة ثم تنثر عنه ساعة أخرى ولا وسيلة للكسب تنقضى بانقضائه. انما الوطنية شعور ينمو فى النفس ويزداد لهيبه فى القلب وبرزخ فى الفؤاد كلما كبرت هموم الوطن وعظمت مصائبه واشتدت كربيته. فاذا

كنا افتخرنا بهذا الاحساس العالى وتباهينا به ورمينا كل من جهله أو تجاهله أو خالفه بالخيانة ايام كنا نؤمل الخلاص القريب والجلاء العاجل فخلق بنا ان تتعلق به اليوم اضعاف تعلقنا به بالامس ونقول لهذا الوطن الاسيف « كلما تمكن العدو منك تمكن حبك من القلوب وتعددت واجباتنا نحوك واشتد تمسكنا بحقوقك »

فرنسا ومصر

قبل وبعد اتفاق سنة ١٩٠٤

اسدل الستار على اتفاق سنة ١٩٠٤ وعلى العوامل التى دفعت فرنسا الى تغيير سياستها نحو مصر ولكن المسيو اندريه تارديو السياسى الفرنسى المعروف (١) حاول ان يكشف الغطاء عن سر هذا التغيير فألقى محاضرة سياسية على مصر فى ٧ مايو سنة ١٩١٣ تناول فيها أسباب هذا الاتفاق وعلة ذلك التغيير وها نحن أولاء نقتطف منها بعض الآراء التى أتى عليها ليتعرف القراء حقيقة موقف الفرنسيين حيال قضيتنا العامة . قال

« نعلمون ماتبع مقابلة مرشان للجيش المصرى الانجليزى من مناقشات شاقة متعبة مؤلة كما تعلمون ان الحكومة رأّت من غير الممكن استبقاء مزاعمنا التى استلزم العدول عنها ترك المواقع التى اكتسبناها والجللاء عن فاشودة . تعلمون كذلك ان هذه الحوادث كان لها فى نفس الجمهور

(١) هو أحد مندوبى فرنسا فى مؤتمر الصلح وقد كان قبل ذلك محرر القسم الخارجى فى جريدة الطان وأستاذ فى مدرسة العلوم السياسية بباريس

أكبر وقع لان رجال الاحزاب المختلفة جميعاً - بما فيهم الوطنيون المتطرفون أمثال مسيو جول لميتر - ذهبوا الى الدعوة لعقد محالفة مع المانيا ضد انجلترا

والذى شجع على استمرار هذا الخلاف الذى اشتدت وطأته على انجلترا وغذاه تغذية مشبعة كل الاشباع هو ما قام فى ذلك الوقت من التفاف حول رجل له فى تاريخ مصر الحديثة شأن لا مثيل له وما قام من نهضة فى الشعور الوطنى المصرى وقت ان بدأ مصطفى كامل باشا يث دعوة (بروباجندا) كان لها فى سنوات قليلة نتائج عظيمة ولولا ان وافاه الاجل المحتوم وهو فى ريعان الشباب لما ضاعت ثمرات تلك النتائج الا انها على كل حال قد افلحت اذ خلقت فى مصر شعوراً ونظاماً لم يظهر اُبدأ فى أى عصر من عصور مصر بالقوة التى ظهر بها اذ ذاك فقد خلقت لهما انجلترا كل القلق

والذى يلوح ان المسألة كان لا بد من تسويتها بأية وسيلة بعد فاشودة لانه لم يبق بعد تيقظ الشعور الوطنى المصرى وبعد الخلاف الفرنسى الانجليزى محل للنظام المضطرب المتزعزع الذى ساد منذ سنة ١٨٨١ ولا مندوحة عن ان تتحسن الحال كل التحسن أو أن تذهب الى آخر ما فيها من شر . وكان لا مفر من وقوع حرب فرنسية انجليزية فى مصر وبسبب مصر أو من وضع اتفاق فرنسى انجليزى فى مصر وبسبب مصر ولقد تم الحل النهائى وظهرت بوادره فى معاهدة مارس سنة ١٨٩٩ وهى وان كانت فى الظاهر تسوية للخلاف على مصر العليا الا انها حلت فى الوقت نفسه المسألة المصرية حلاً فعلياً . والواقع اننا مادما قد اعرفنا

بسيادة إنجلترا على منطقة بحر الغزال ودارفور بالرغم مما كان لنا فيها من مركز مكتسب وبالرغم من ان أى إنجليزى لم يصل اليها أبداً من قبل فالنتيجة الطبيعية وان لم ينص على ذلك اننا سوينا كذلك مسألة مصر السفلى .

مرت خمس سنوات أطلق بعدها مفعول المعاهدة الخاصة بمصر العليا على مصر السفلى ففي سنة ١٩٠٤ أبرمت الحكومة الفرنسية مع إنجلترا معاهدة تنازلت فيها فرنسا عن معارضة السياسة الانجليزية بأية وسيلة وانى أكرر القول وألح فيه بأن هذه المعاهدة الثانية ان هى الاعتراف صريح بالمعاهدة الأولى وتوسع فيها وقد حتمت علينا تنازلاً سياسياً صريح بعبارات مبهمه كما ضمنت لإنجلترا تسهيلات مالية . نعم انها ضمنت لنا بقاء مركزها الادبى فى الآثار والمدارس والوظائف التى يشغلها فى مصر موظفون فرنسيون الا ان ربحنا منها كان ذلك العوض الذى نلتاه فى مراکش (١) »

وقال فى موضع آخر عندما تكلم على رقى مصر المادى ما يلى :
« بفضل هذه الحكومة الماهرة العاقلة وصلت مصر الى هذا الرقى الباهر الذى اقت عليه الدليل . الا انها فقدت الأمل فى تحقيق الغرض الاسمى الذى قربه منها مصطفى كامل باشا تقريبا يدخل فى باب المعجزات . أضاعت مصر شيئاً فشيئاً — ان لم يكن الى الأبد فعلى الاقل الى زمن

(١) كتاب افريقيا الشمالية وهو مجموعة محاضرات لكبار السياسيين الفرنسيين ص ٢٠١

بعيد - الأمل في أن تكون صاحبة الأمر في مصيرها وامكان تحقيق ذلك الأمل

نعم انها استفادت من رقي مادي باهر الا اني لا اجرؤ على القول بأن الرقي الادبي كان مماثلا للرقى المادي

وانى لا ادعى بقولى هذا اصدار حكم قد ينزعج له أصدقاؤنا المصريون . انى اقل ادعاء لهذا لان المصريين كثيرا ما اكدوا - وان كان هذا التأكيد يصدر عنهم بتلطف زائد - ان على فرنسا مسؤولية ثقيلة في هذا النوع من الافول الذى اصاب الغرض الاسمى المصرى بكم من مرة سمعهم يشكون من تخلينا عنهم سنة ١٩٠٤؛ وهم يذكرون سننى ١٨٩٨ و١٨٩٩ أيام فاشودة التى كانت في فرنسا أيام جزع وقلق وفي مصر أيام أمل ورجاء. أقاموا السنين الطويلة وهم يظنون ان فرنسا ستجيب على تكوين شببيتهم وتنظيم أحزابهم بالمساعدة الادبية وحتى المساعدة المادية اللتين يستعينون بهما لتكوين مصر جديدة . مصر محمد على ترفل في استقلالها وتباهى بقوتها

وفي سنة ١٩٠٤ صدمهم بعنف خبر تلغرافى عرفوا منه اننا انسحبنا من مرابطتنا وأن لا اعتماد لهم علينا بعد وعلى ذلك فلن نستطيع ان نتكلم عما قدمت مصر من ضحايا أدبية الا بحذر واحترام وعطف

هل كان في استطاعتنا ان نوفر عليها تلك الضحايا؛ اسمحوا لى ان لأجيب على هذا السؤال لان اجابتي هذه ستكون بمثابة «تنبؤ بالماضى» . من المؤكد اننا لم نكن موفقين كل التوفيق في تفاصيل سياستنا المصرية .

من المؤكد اننا في الكثير من الظروف تركنا تلك اللحظة التي قال عنها
بسمرك انها لا تتكرر في كل مسألة وان الواجب اقتناصها وقت ظهورها -
تركنا تلك اللحظة تفات من يدنا . من المؤكد ان النقد التفصيلي لسياسة
فرنسا نحو مصر سينتج عنه من اللوم ما يربو بكثير على المديح
نعم ان في مقدورنا ان نبرر اغلاطنا وتقدم عنها المعاذير وأهمها العذر
الذي ينطبق على مجموع سياستنا وهو ان الاجيال التي تتابعت منذ الحرب
(حرب السبعين) اثقلت اكتافها تلك الحرب واننا في كل اعمالنا وكل
مشروعاتنا كنا نرى شبح الهزيمة يزعجنا . قد فات ما فات ولا محل
لل كلام فيه « (١)

حادثة طابطة والمفاوضة بشأنها

ومحاولة تركيا فتح المسألة المصرية

خفت صوت فرنسا بعد اتفاقية سنة ١٩٠٤ كما خفتت أصوات الدول الأخرى وظلت المسألة المصرية نسيا منسيا نحو عامين ولكنها عادت الى التحرك من جديد في سنة ١٩٠٦ بمناسبة حادثة طابطة المشهورة في أوائل ذلك العام احتلت الحنود العثمانية هذه النقطة فقامت السياسة الانجليزية لذلك الامر وقعدت . ويذهب كثير من السياسيين الى ان الدولة العلية كانت ترمي بهذا التصرف الى فتح المسألة المصرية من جديد

والدليل على وجود هذه النية لدى تركيا تصريح الغازي مختار باشا المنشور في جريدة اللواء الصادرة في أول مايو سنة ١٩٠٦ فقد قال وقتئذ « اني أظن أنه لو دعت الضرورة لعقد مؤتمر لتفسير النقط المختلف عليها لقبلت تركيا ذلك بارتياح لان مقاصدها سلمية وليس من نواياها مطلقا احداث اضطراب أو حرب عامة » ولا شك ان فكرة عقد مؤتمر لفحص ذلك الخلاف كان يراد بها طرح المسألة المصرية على بساط البحث

وقد فطنت لهذه النية السياسة الانجليزية وأعلنت رفض العمل بها على لسان السير ادوارد جراي الذي صرح في مجلس العموم يوم ٩

مايو بقوله « ان مطالب تركيا أثارت مسائل ذات أهمية غير مسألة طابنة ونحن لا تقبل عرض سلامة قناة السويس على التحكيم ونرى أن خير وسيلة لتحديد التخوم هي أن يعهد بذلك الى قومسيون مشترك كما اقترحت بريطانيا العظمى »

فإنجلترا كانت تخشى من اشتراك الدول في فض هذا الخلاف خوفاً من أن يتناول البحث المسألة المصرية بمخاطيرها وقد نجحت في سياسيتها لان تركيا لم تجد من الدول الاوروبية أية مساعدة لتحقيق نيتها كمنبينه فيما يلي

المفاوضات بشأن هذه الحادثة

وقد دارت المفاوضات الاولى بشأن هذه الحادثة في مصر بين النازي مختار باشا والخديوى عباس الثانى واشترك فيها اللورد كرومر ثم انتقلت بعد ذلك الى الاستانة بين سفير إنجلترا والباب العالي مباشرة

وقد أشار الى هذه المفاوضات السير ادوار جراى فى مجلس العموم قائلاً « ان مختار باشا طلب فى خلال مقابلة له مع الخديوى اقامة الحدود من رفح الى السويس ومن السويس الى العقبة فأجاب الخديوى مقترحاً أن يكون التحديد حسب تلغراف الصدر الاعظم المؤرخ ٨ ابريل سنة ١٨٩٢ أعني يبتدىء الخط من رفح وينتهى الى نقطة كائنة على مسافة ثلاثة أميال من غرب العقبة. وقد أجابت تركيا على ذلك بأن التلغراف لا يتعلق الا بالجهة الغربية لشبه جزيرة سيناء وأن تفسيره يرجع الى تركيا دوز سواها وقد أيدت مذكرة ٣ مايو البريطانية اقتراح الخديوى »

اشتداد الازمة وخطرها

وكانت أشد أيام هذه الحادثة حرجا هي الايام الواقعة بين ٣ و ١٥
بوسنة ١٩٠٦ ففي اليوم الثالث من ذلك الشهر قصد السير نيكولا
كونوز سفير انجلترا في الاستانة الى الباب العالي وقدم له مذكرة أو
تغائها بيا بسحب الجنود العثمانية من شبه جزيرة سيناء خلال عشرة
م وأخذت الاساطيل الانجليزية تتحرك قاصدة الى المياه العثمانية وسافرت
ممدادات من الجنود البريطانية الى مصر كما ذاعت الانباء عن استعداد
كيا للحرب وأن الجنود التركية تحتشد على حدود مصر وأز هناك جيشا
لغا من ثمانين ألفا يتجمع في دمشق ومعان وأن المدافع أنزلت في بيروت
رسالها الى العقبة

ولكن هذه الاستعدادات من الجانبين لم تؤد الى حرب بل سويت
سألة بطريقة سلمية فان السلطان عبد الحميد أصدر أمرا بسحب الجنود
من طابه ومن النقاط المحتلة في شبه جزيرة سيناء . ووافق على تأليف لجنة
عربية تركية لتسوية مسألة الحدود على قاعدة معاهدة لندن سنة ١٨٤٠
لغراف ٨ ابريل سنة ١٨٩٢ المرسل الى الخديوي عباس الثاني بخصوص
حدود مصر وشبه جزيرة سيناء المخولة ادارتها لمصر وقد بدأت هذه اللجنة
مالها في ٢٨ مايو وانتهت في أول أكتوبر سنة ١٩٠٦ وهو اليوم الذي
فع فيه مندوبو مصر وتركيا اتفاقا خاصا بالحدود الشرقية
وقد عللت الحكومة التركية قبول انسحاب جنودها ببلانغ رسمي
رد على الغازي مختار باشا في ١٣ مايو هذا نصه
« حيث انه لم يكن المقصد من احتلال الجنود العثمانية لطابه سوى

حفظ الحالة في طور سيناء على ما كانت عليه *Statu quo* وذلك بمنع بناء الاستحكامات العسكرية فيها وحيث انه قد اتخذت التأمينات أخيراً على ذلك فاعتماداً على هذا أصدرت الدولة أوامرها برفع عساكرها من طابيه الى محايها الاصلى وستنقلها بالباخرة ديانه والمخابرات جارية الآن لتأمين الحالة نهائياً في طور سيناء»

وفي ١٤ مايو صرح السير ادوار جراي في مجلس العموم «بأن جواب الباب العالي مرض وان لجنة مشتركة ستعين لتحديد الحدود وللحفاظة على الحالة الراهنه (*Statu quo*) وستمتد الحدود من رفح وتذهب في اتجاه الجنوب الشرقى الى نقطة كائنة على بعد ثلاثة أميال من العقبة على الأقل وهناك من الاسباب ما يحمل على الظن بأن التفصيلات ستسوى بطريقة مرضية للغاية»

موقف الدول في هذه الحادثة

كانت تركيا تظن ان بعض الدول تقف في صفها ضد انجلترا ولكن هذا الظن لم يتحقق فان فرنسا مقيدة باتفاق سنة ١٩٠٤ وقد أشرنا في البحث الماضي الى أن المادة التاسعة من هذا الاتفاق تحتم على فرنسا تقديم المساعدة اللازمة لانجلترا فيما يتعلق بتنفيذ احكام ذلك الاتفاق وعملاً بهذه المادة قام سفير فرنسا في الاستانة بمساع رسمية ليحمل الباب العالي على الاذعان لمطالب انجلترا

وفي الوقت نفسه كان السفير الروسى المسيو زينو فييف يبذل مثل هذه المساعي بدون دعوة من انجلترا لحكومة روسيا فقد أفهم هذا

السفير حكومة الباب العالي ان روسيا غير مستعدة لتأييد تركيا بل هي
تأبى على تركيا في عدم الاستمرار على المقاومة
وقد كان موقف روسيا غريباً في هذه المسألة لأنها لم تكن مقيدة بأى
سياسة ودية نحو إنجلترا ويقول السياسيون ان هذا التطوع من جانب روسيا
يعد اول خطوة في سياسة التقرب بين الدولتين بل هو الحجر الاساسى
للاتفاق الذى عقد بين روسيا وإنجلترا بعد أقل من عامين من حادثة طاب
وقد قيل وقتئذ ان المانيا مستعدة لتأييد تركيا ولكن ظهر فيما بعد
عدم صحة هذه الأقوال فقد تخلت المانيا عن تركيا وعلنت انها غير
مسئولة عن هذا الخلاف وظهر ساستها انهم لا يوافقون على خطة تركيا
بل يعتبرون مقاومتها أمراً خطراً وكتبت الصحف الالمانية الشبيهة
بالرسمية مقالات صرحت فيها بأن الباب العالي لا يجوز له الاعتماد على تأييد
المانيا وقالت بأن النظرية الانجليزية في هذا المسألة صحيحة بينما نظرية
الاتراك لا يمكن الدفاع عنها

وبالجملة فان حكومة تركيا لم تجد الاقراغ اخوها فاضطرت الى التسليم
ولم تستطع فتح باب المسألة المصرية من طريق تدخل اوروبا ضد إنجلترا
ولقد كتب المسيو (رينيه بينون) في كتابه «اوروبا والامبراطورية
العثمانية» فصلاً صافياً عن حادثة طاب وموقف الدول فيها تقتطف منه
العبارة الآتية

« ان عدول فرنسا عن المطالبة بجلاء الانجليز عن مصر عملاً باتفاقية ٨
ابريل سنة ١٩٠٤ لم يغير الحالة الدولية وهذا ما قاله المسيو قريسييه في
خاتمة كتابه وهو «ان وجود الجنود الانجليزية ليس اليوم اكثر مشروعية

مما كان امره منذ عشرين عاماً لان مركز بريطانيا العظمى ذلك المركز الذى عبر عنه لورد سالسبورى بأنه « مركز استثنائى ومؤقت » لم يتغير مطلقاً من الوجهة القانونية اذ ان اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ لم يبدل فيه وكل الذى وقع ان فرنسا حرمت على نفسها البدء بالعمل غير ان انجلترا لم تصبح اليوم اكثر مما كانت بالامس صاحبة السيادة على مصر ولا حاميتها ولا عاملة فيها بتوكيل من السلطان لان معاهدتى ١٨٥٦ و ١٨٧٨ لا يزال مفعولهما نافداً وفى مقدور اوربا ان تفتح المسألة وان تطالب بحل ينطبق على الحق « هذا مايقوله فريسينيه فهل ذلك الموضوع هو الذى أراد السلطان فتحه بالتعيين؟ هل أراد ان يذكر العالم بذلك الموقف القانونى؟ هل اراد بعمله ان يمنع نوعاً من مضى المدة وان يؤيد حقوق سيادته؟ من الجائز القول بذلك كما ان من المؤكد ان انجلترا تخيلته لأنها رأت فى حادثة طابطة تهديداً بفتح المسألة المصرية باجمعها وقد ادهشتها جرأة عبد الحميد فى عمله فظنت انها تلمح وراء ظهره يد دولة اوربية كان المعروف انه يتبع عن طيب خاطر وحيا وهى تدفع به. وقد قربت انجلترا بين حادثة طابطة وما جرى فى مرا كش ومؤتمر الجزيرة ودهشت لهذا التوافق الثلاثى ولم تظن أبداً انه جاء عفواً بل اعتقدت ان المانيا تجرى فى طرفى البحر الأبيض على طريقة واحدة اذ انها بعد ان اظهرت بوضوح فى طنجه والجزيرة ان الاتفاق الفرنسى الانجليزى لم يغير مركز مرا كش الدولى أرادت بدفعها جنود الاتراك فى طابطة ان تظهر ان هذا الاتفاق لم يغير كذلك مركز مصر الدولى. من هذا يسهل فهم السر الذى دفع الوزارة البريطانية الى قطع المفاوضات فى مصر لوصولها فى لندرة والاستانة كما يفهم السر الذى دفع تلك الوزارة للتذرع بحادث تافه فى الحدود

لتعبئة جنود وارسال أسطول وانذار السلطان بمذكرة قاطعة بأن يخلى
طابه وسينافى خلال عشرة أيام» (١)

الخاتمة

مصر تفتح مسائلها بنفسها

ظنت إنجلترا بعد كل هذه الحوادث ان الجو خلا لها في مصر وانه
مادامت أوروبا وتركيا قد ترجعتا الى الوراء فقد أصبح الطريق خالياً
أمامها ولكن هذا الظن لم يتحقق بل خاب فالسياسة الانجليزية عند
مارأت ان مصر لا ترضى بحكم الاجنبى وان صوت أبناء النيل لا يخفت
ولن يخفت ولو تمكنت إنجلترا من اسكات العالم بأسره

وقد عولت مصر على أن تفتح مسائلها بنفسها وبقوتها وكانت ثورتها
في عام ١٩١٩ هي التي فتحت باب المسألة المصرية على مصراعيه فأبت
إنجلترا الا أن تتجاهل الامر الواقع ودار في خلدّها أن تسوية هذه المسألة
في مؤتمر الصلح يغلق الباب الذي فتحه المصريون فخاب فألها للمرة الثانية
وارتفع من مصر صوت اجماعى يصرخ في وجه إنجلترا وفي وجه العالم
القديم والجديد « ان مصير وادى النيل بيد أبنائه لا بيد غيرهم وان المسألة
المصرية لا تحل الا برد حقوق مصر الى أهلها وبالاقرار بالاستقلال
التام لمصر والسودان »

هنالك عرفت السياسة الانجليزية أن تجاهل الشعور الوطنى المصرى
لا يجدى ولا يفيد ونأكدت ان المؤتمرات لو انعقدت يومياً وأصدرت

(١) أوروبا والامبراطورية العثمانية للسيورينيه بينون ص ٣٢٥

مئات القرارات بالموافقة على الحماية لما تقدمت المسألة المصرية خطوة واحدة الى الامام فاضطرت الى أن تغير خطتها وان تحاول حل المسألة بالاتفاق مع المصريين أنفسهم . وبدأ دور المفاوضات مع الوفد المصرى أولاً وثانياً ثم جاء دور المفاوضات الرسمية مع الحكومة المصرية أخيراً وقد أثبتت المفاوضات التى دارت مع الوفد المصرى ان السياسة الانجليزية لا تريد النزول للمصريين عن كامل حقوقهم وانما تريد استدراجهم للاتفاق معها على تسويغ مركزها فى مصر فكانت هذه المحاولة سبباً فى تنبيه المصريين الى ضرورة التمسك بسياسة الحيطة والحذر ومن أجل ذلك رفعنا صوتنا ضد كل مفاوضة تجرى قبل أن يوضع لها أساس صريح يتقيد به الانجليز وهو أساس الاستقلال التام لمصر والسودان وقد زادنا تشبثاً بهذا المبدأ سوابق انجلترا فى مفاوضاتها وما هو معروف من ألاعيبها ومناوراتها وطرق استدراجها ووسائل خداعها

وهما نحن أولاء لانزال متمسكين بموقفنا القديم الذى وقفناه من أول يوم دعت فيه الحكومة الانجليزية الى المفاوضات الرسمية واذا كانت الحوادث التى وقعت الآن لاتعد كافية فى نظر البعض لاثبات صحة هذه النظرية فاننا نكل للمستقبل اصدار حكمه الحاسم الذى لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه

ولما كانت المفاوضة التى دارت مع الوفد المصرى والتى تجرى الآن مع الوفد الرسمى جديرة بالتدوين والنقد فاننا نرجىء الكلام عليها الى فرصة أخرى سائلين الله أن يحق الحق ويذهب الباطل
والحمد لله أولاً وآخراً
أمين الرافعى

صالح

مذكرة سياسية

عن المسألة المصرية ومطالب المصريين الوطنية.

هذا هو نص المذكرة السياسية التي وضعها المؤلف في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ وقدمها بعد نقلها الى اللغة الفرنسية لقناصل الدول في مصر لا بلاغها للرئيس ولسن وبقية رؤساء الحكومات الاخرى الذين اشتركوا في مؤتمر الصالح كما أرسلت لبعض الهيئات الرسمية في الخارج

— . . . —

رزع العالم تحت آصار القوة عصورا طويلا وأجيالا متعاقبة . وما كانت الحروب الا وسائل لارضاء طمع القوى واذلال الضعيف . وبالرغم من تقدم الحضارة لم تتألف محكمة ذات سلطة لتأخذ للضعيف حقه من القوى ولتضمن احترام قواعد القانون الدولي وتنفيذها فيسود العدل بين الامم وتعلو كلمة الحق في كل مكان

ولقد تألمت شعوب كثيرة من جراء هذا النظام الذي ساد العالم فتعكر صفو السلام بسببه وذهبت ضحيته أرواح عزيزة وسفكت دماء ذكية

• بيانىء الرئيس ولسن

غير ان صوتا من العالم الجديد وهو صوت الرئيس ولسن أخذ ينادى بضرورة القضاء على هذا النظام الفاسد فسمع الناس مبادئ جديدة في حكم الشعوب وتقرير العدل وتناقت النفوس الى تنفيذها لان الاراء اتفقت على انها

الوسيلة الوحيدة لتآخي الشعوب وبقاء لواء السلام خافقا فوق ربوع هذا العالم الذي ضج من كثرة الحروب وشكا من الاعتداء على الضعيف

قرر الرئيس ولسن ان عهد الفتوحات والتوسعات قد مضى وانقضى فأصبح من الممكن لكل أمة تتفق آمالها مع العدل وسلام العالم ان تصرح الآن أو في أى وقت من الاوقات بالاغراض التى تصبو اليها وقرر أن العدل اذا لم يمنح لكل الاسم فلا يمكن أمريكا ان تحصل عليه هي أيضا . وقرر ان دعائم العدل الدولى يجب ان ترتكز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة لجميع الشعوب ولكل الجنسيات لافرق بين قويتها وضعيفها والا فان هذه الدعائم تنهار ولا يبقى أثر لشيء منها ؟ وقرر ان الشعوب لا يجوز أن تنتقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين واعداء وان الآمال الجنسية والوطنية يجب أن تحترم . ولا يجوز اليوم ان تساد الشعوب أو تحكم الا بمحض ارادتها ورغبتها .

قرر كل هذه المبادئ العادلة وانكر على الدول القوية استعباد الشعوب الضعيفة واستخدامها فى مصلحتها الذاتية كما أنكر مبدأ حكم الشعوب بسلطات مستبدة غير مسئولة (١)

فنحن بامم هذه المبادئ نرفع صوتنا طالين تقرير العدل الدولى بالنسبة لنا نحن المصريين ذلك العدل الذى ينادى باستقلال مصر وهو الاستقلال الذى يشمل (الاراضى المصرية والسودانية وملحقاتها)

المسألة المصرية

ليست المسألة المصرية بنت اليوم وليست هذه أول مرة سينظر فيها مؤتمر دولى وماهى بالمسألة الصغيرة التى تعنى سكان هذه البلاد وحدثهم فان مركز مصر الجغرافى (وهى قاعة عند ملتقى ثلاث قارات ويمر فيها أكبر طريق تجارى فى

(١) أنظر خطابات ولسن فى ٨ يناير و ١١ فبراير و ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٨

العالم) جعل العالم يعنى بشأنها من قديم الزمن لان تسلط دولة عليها يؤثر في التوازن الدولي في البحر الابيض تأثيرا كبيرا ولذلك كانت الشغل الشاغل لاساسة أوربا حتى استقر قرارهم في سنة ١٨٤٠ على أن يجعلوا مركزها دوليا ويضمنوا استقلالها بمعاهدة دولية خشية ان تطمح أنظار احدى الدول اليها فلا يستقيم التوازن الذي طالما كان اختلاله سببا في اشتعال نار الحرب بين أمم متعددة

ومن أجل هذا ما كادت انجلترا تحتل مصر ذلك الاحتلال المخالف للمعاهدات ونقواعد القانون الدولي وأحكام العدل حتى ارتفعت أصوات الاحتجاج من كل صوب وكثيرا ما رفع المصريون أصواتهم مطالبين بجلاء الانجليز عن بلادهم وبرد الاستقلال الى مصر . رفعوا هذه الاصوات هنا وفي اوربا بل وفي كل مكان ولم يثن عزائمهم ما كان يسن لهم من القوانين الاستثنائية المضيقه للحرية وما كان يتبع معهم من الاجراءات غير الشرعية فصحفهم ومؤتمراتهم واحزابهم وألسنتهم وأقلامهم كانت موجهة في هذا السبيل القومي ولا جرم أن يكون المصريون اول المرشحين بأقوال الرئيس ولسن ومبادئه لان في تحقيقها ادراك غايتهم التي لم يصمتوا يوما واحدا عن المطالبة بها وما هذا الصوت المرفوع الان الا بمثابة ترديد لما سمعه العالم منهم قبل اليوم

لنشرح الآن القضية المصرية مبينين مركز مصر الشرعي وحقيقة مركز الانجليز في بلادنا من الوجهة الدولية متكلمين عن آمالنا القومية وأغرضنا الوطنية ان مصر الحديثة ترجع الى سنة ١٨٤٠ وقانونها الاساسى هو معاهدة لندرة الموقع عليها في ١٥ يولييه من تلك السنة وكذلك الفرمان الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ والمؤيد والمتمم بفرمان أول يونية سنة ١٨٤١

فهذه العقود الثلاثة هي أساس استقلال مصر وحريتها وهي التي وضعت حدا للازمة التركية المصرية التي اقلقت أوربا من سنة ١٨٣١ الى سنة ١٨٤١ ويلاحظ أن هذه المعاهدة الدولية وما يتبعها من فرمانات لم تسو مسألة مصر وحدها بل سوت ايضا مسألة السودان فهو باعتباره أرضا مصرية يسرى عليه

ما يسرى على بقية الاراضى المصرية ولا سيما نحن نعلم ان محمد على يرجع اليه الفضل فى رد تلك البقاع الى مصر وهو بعمله لم يفعل شيئاً سوى انه أعاد لمصر الاراضى التى كانت تابعة لها منذ القرون الغابرة فان آثار طيبة تثبت ان الملك تحوتس الثالث من الاسرة الرابعة توغل لغاية منطقة البحيرات واحتل النقط الحربية التى كانت على النيل (١)

وتأييداً لذلك صدر فرمان آخر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ بتحويل محمد على ادارة مديريات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وبعد ذلك صدرت فرمانات تؤيد ما سبقها وتجعل الاراضى السودانية وماحققتها جزءاً من مصر فى الحكم وأهمها فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ وفرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ وفرمان أول يوليه سنة ١٨٧٥ وفرمان ٧ اغسطس سنة ١٨٧٩ وفرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢ ومما هو جدير بالاعتبار ان هذه الامتيازات لم تعط لعائلة محمد على وحدها وانما أعطيت لمصر فى الوقت نفسه فهى حق من حقوق المصريين الشرعية حصلوا بها على استقلالهم بضمانة أوروبا ومن واجبهم أن يتمسكوا بها فى فرمان ٧ اغسطس سنة ١٨٧٩ الموجه الى توفيق باشا نص على ذلك صراحة اذ جاء فيه « ان زيادة رفاهية مصر وتوفر الامن والسكينة لاهلها يعدان من الامور التى نعى بها كل العناية ولقد أصدرنا تحقيقاً لهذا الغرض فرماناً يؤيد أيضاً الامتيازات القديمة لهذه الارض » وجاء فيه أيضاً « أن المديوى لا يستطيع بأى حجة من الحجج ولا سبب من الاسباب ان يتنازل لاشخاص آخرين عن كل الامتيازات الممنوحة لمصر أو جزء منها » وقد ورد هذا النص نفسه فى فرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢

فيتبين من كل ما تقدم أن أوروبا وضعت استقلال مصر تحت ضمانتها وهذا

(١) انظر كتاب الدكتور ايزمبير عن الشرق وكتاب ماسبيرو عن التاريخ القديم للشعوب الشرقية

ما يجعل باب المسألة المصرية مفتوحا في كل وقت تنفيذا لتلك الضمانة ويجعل كل احتلال أجنبي لها مطبوعاً بطابع عدم الشرعية لانه مادام غير مرتكز على عقد قانوني فهو غير موجود شرعا وغير طبعي فعلا .

كيف وقع الاحتلال الانجليزي

ولنتقل الان الى البحث في الاحتلال الانجليزي وكيف وقع وما قيمته دولياً وعدلاً .

في أوائل عام ١٨٨٢ حدثت في مصر بعض قلائل سياسية لم تكن ذات شأن في أول أمرها لان الاهالي كانوا هادئين ولم تتعد الحركة بعض السياسيين والضباط (جريدة الطان عدد ١٤ فبراير و ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢) ثم اخذت تكبر شيئاً فشيئاً وكان لعرايى اليد الطولى فيها ولا يخفى ان موقف هذا الرجل لا يزال محوطاً بأسرار كثيرة فأن التاريخ لم يكشف لنا حقيقة الدافع له على ما فعل ولم يبين لنا المؤثرات التى كان خاضعاً لها .

وقد كان من جراء هذه الحركة ان المسيو فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية اقترح على وزارة لندره ارسال ست سفن حربية الى الاسكندرية فوصل الاسطولان في يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢ ثم عاد فاقترح على الدول في ٣٠ مايو عقد مؤتمر دولي في الشؤون المصرية وقد اجتمع هذا المؤتمر في طرايا يوم ٢٣ يونيه وفي ٢٥ يونيه وقع اعضاؤه على البروتوكول المشهور الذى نص على ما يأتى :

« تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يقع بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال شىء من أراضى مصر ولا على الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها يكون غير ممكن لرعايا الحكومات الاخرى نيله »

ومع ذلك فبالرغم من هذا التعهد وبالرغم من استمرار المؤتمر منعقدا فان انجلترا أخذت تضرب مدينة الاسكندرية بأساطيلها في صبيحة يوم ١١ يولييه

وذلك بحجة ان المصريين كانوا يضعون بعض مدافع في الحصون تهدد الاسطول مع ان هذه الحجة لم يكن لها محل فان الاسطول الفرنسي كان واقفا بجانب الاسطول الانجليزى ولم يدع ان طوابى الاسكندرية تهدده بل على النقيض من ذلك فانه لما طلبت الحكومة الانجليزية من الحكومة الفرنسية ان تشارك معها فى ارسال اذار لحكومة مصر فى صدد هذه المدافع رفضت هذا الاشتراك واعتبرت ان ارسال اذار لمصر يكون غير شرعى وليس له مسوغ ولا سيما ان مؤتمر الاستانة قرر عدم الانفراد بالعمل وخوفا من ان تكون الحكومة الفرنسية مسئولة أصدرت أوامرها للاسطول الفرنسى بالانسحاب اذا ارسل اذار انجلترا الى مصر وفعلا انسحب الاسطول. أضف الى ذلك أن الاسطول النمساوى والاسطول الايطالى كانا موجودين فى الاسكندرية ولم يدعيا تلك الدعوى التى اتخذتها انجلترا ذريعة لما فعلت ولقد احتجت الحكومة المصرية على اذار الاميرال سيمور وارسات اليه الجواب الآتى :

« ان مصر لم تفعل شيئا يبرر ارسال الاساطيل الى مياهاها ولم تقدم الحكومة على عمل يستوجب مطالبة الاميرال سيمور فان الحصون باقية على الحالة التى كانت عليها عند وصول الاسطول ولم يصنع بها شئ سوى ترميمات ضرورية تقىها من التهدم . وزيادة على ذلك فنحن هنا فى بلادنا فيحقق لنا ويجب علينا أن نستمد لد عادية كل من يسعى لتكدير علائق السلام

ولا يمكن مصر مادامت متمتعة بحقوقها ومحافطة على شرفها أن تسلم حصنها واحدا من حصونها ولا مدفعا من مدافعها الا اذا ارغمت عليه بالقوة . وهى تحتج على تصريحاتك التى أعلنتها اليوم وتلقى تبعة كل النتائج التى تحدث من اطلاق القنابل أو هجوم الاسطول على الأمة التى تطلق اول قذيفة فى اوقات السلم على مدينة الاسكندرية الهادئة خارقة بذلك القوانين الدولية والقواعد الحربية»

ضرب الانجليز الاسكندرية وانزلوا جنودهم الى البر وكان المؤتمر منعقدا كما قدمنا فقرر فى ١٥ يولييه تكليف الباب العالى بارسال جنود لقمع الفتنة ثم

انقض على ان يجتمع عند الحاجة فانقردت انجلترا بالامر وأخذت تشتط على تركيا لارسال جنودها شروطا كثيرة لم يضعها المؤتمر وفي هذه الاثناء كان الجيش الانجليزى يزحف على القاهرة حتى اذا دخلها ارسلت الحكومة الانجليزية الى الباب العالى تنبئه بان لاجابة الى ارسال جنود لان جيش عرابى قد تشتت وان جزءا من الجيش الانجليزى استدعى فأجاب الباب العالى مستفهما عن رحيل بقية الجنود الانجليزية فلم يتلق جوابا وها نحن اولاء نرى الاحتلال باقيا. للآن

احتلال انجلترا لمصر غير شرعى

اولا — هل احتلها الانجليز باعتبارها من الاراضى المباحة؟
كان الاحتلال حتى فى العصور الغابرة طريقة من طرق تملك الاراضى. وقد عظم شأن هذه الطريقة فى عصر الاكتشافات أى منذ القرن الخامس عشر. وهو يعرف فى المذهب الدولى الحديث بأنه (حيازة أرض لمالك لها — من الوجهة القانونية الدولية — فى وقت وضع اليد عليها بقصد جعلها تحت سيادة حائزها) فيتبين من هذا التعريف ان الشرط الاساسى لاحتلال ارض ما هو أن تكون هذه الارض داخلة فى دائرة الاراضى الممكن احتلالها. أى ان الاحتلال لا يصح الا بالنسبة للاراضى غير الخاضعة لاي سيادة من السیادات (١)
وقال علماء القانون الدولى أيضا (لاجل ان يكون الاحتلال طريقة شرعية من طرق الملكية يجب أن تكون الاراضى غير مملوكة لاحد وأن لا يضر هذا الاحتلال بحقوق الغير أو بعبارة أخرى يجب ان لا تكون لاي دولة سيادة على هذه الاراضى أو تكون هذه السيادة قد أهملت وتنوزل عنها) (٢)
ولا جرم ان مصر ليست بالبلد المباح فضلا عن أن احتلالها يلحق الضرر

(١) القانون الدولى العام للاستاذ دسبانيه نمرة ٣٩٢ — ٣١٦

(٢) القانون الدولى العام للاستاذ برى ص ٢٣٨ و ٢٣٩

بحقوق الدول كلها التي تشتبك مصالحها فيها ومن اجل هذا الاشتباك قرر مؤتمر
الاستانة أن لا تختص دولة في مصر بميزة أيا كان نوعها

ثانيا — هل احتلت إنجلترا مصر باعتبارها فاتحة لها ؟

قد يقال بأن إنجلترا احتلت مصر وقت نشوب حرب كما تحتل الدول المتحاربة
جزءا من أراضي بعضها وهو قول مردود طبعاً فان إنجلترا عند محاربة عراقي
وأزلت جنودها الى مصر كان ذلك بحجة اعادة السلطة الى الخديوى وهذا نص
النشرة التي وزعها الجنرال ولسلى لما وصل الى ثغر الاسكندرية

« يعلن الجنرال ولسلى قائد الجيوش الانجليزية ان الدولة البريطانية لم تقصد
بارسالها التجريدة العسكرية الى القطر المصرى الا تأييد سلطة الجناب الخديوى
لجنودنا لا تقاتل الا من كان شاكى السلاح خالعا لطاعة الخديوى

ثم ان الجنرال قائد الجيوش يسر كثيرا وينشرح صدرا من زيارة مشايخ
البلاد وغيرهم ممن يود المساعدة في قمع العصيان والقاء القبض على العصاة الذين
عصوا الجناب العالى الخديوى أمير البلاد وواليتها الشرعى المعين من الحضرة
السلطانية »

فلم تكن هناك اذن حرب بين إنجلترا ومصر تحول الاولى احتلال الثانية
ولو حدثت هذه الحرب لوجب على إنجلترا اعلانها وهو ما لم يحصل ولا يمكن
حصوله لان اعلان مصر وقتئذ بالحرب باطل دوليا اذ باعتبارها في ذلك العهد
جزءا من الدولة العثمانية لا تستطيع ان تكسب نفسها صفة دولة محاربة ولقد
قال هلبورن في كتابه (إنجلترا والفرنسفال) « ان مصر التي يحمل خديويها علم
السلطان والتي يعتبر جيشها تحت قيادة جلالته لا تستطيع ان تكتسب حقوق
المتحاربين ومن أجل هذا لما عقدت معاهدة الصلح سنة ١٨٧٩ لم يذكر فيها اسم
مصر (مع انها كانت بجانب تركيا ضد روسيا) وانما اقتصر على ذكر تركيا وروسيا »

ثالثا — هل تنازل لها احد عن مصر

كلا فان الامة المصرية ما فتئت تحتج بكل شدة على الاحتلال كما ان الدولة العثمانية كانت تفعل ذلك وتطالب بالجلء

رابعا — هل وكاتها الدول في احتلال مصر

كلا — فان هذه الدول قررت عدم انفراد أية دولة فيما يتعلق بشؤون مصر ولم تبح لانجلترا القيام بأى عمل في هذه البلاد وزيادة على ذلك لما دارت بين انجلترا والباب العالي تلك المخبرات المعروفة بمخبرات درومند وولف لاجل الجلء عن مصر وتم التوقيع على اتفاقية الاستانة في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٢ رأت الدول ان هذه الاتفاقية تبيح لانجلترا اعادة احتلال مصر اذا وقعت اضطرابات فيها فلم تقرها لما في اقرارها من تحويل انجلترا حق النيابة عن أوروبا في شؤون مصر ولذلك احتجت فرنسا وروسيا وقتئذ على هذه الاتفاقية وكان من وراء احتجاجهما ان الساطان لم يصدق عليها فصارت كأن لم تكن

وعلى ذلك فان مركز مصر الذى أوجدته الدول في سنة ١٨٤٠ لم يطرأ عليه أى تغيير من جراء الاحتلال ولا يمكن لاحد أن يصبغ هذا الاحتلال بصبغة شرعية ما

قال الاستاذ دسبانيه في كتابه القانون الدولى العام :

« ان قرارات مؤتمر لندره سنة ١٨٤٠ لاتزال مستمرة الوجود دائما كما ان الاحتلال الانجليزى لا يمكن ان تكون له غير الصبغة الوقتية بالرغم من جميع المحاولات التى تستعمل لجعله نهائيا » (١)

وقال العالم الكبير (دى مارتنس) أستاذ القانون الدولى (ان مركز

(١) القانون الدولى العام للاستاذ دسبانيه نمرة ١٢٨

الحكومة المصرية وجد باتفاق أوربا اتفاقا شرعيا وهذا الاتفاق نفسه ضرورى
التغيير هذا المركز (١)

وقال الاستاذ (كوشرى) فى كتابه المركز الدولى لمصر والسودان « ان
التدخل فى شئون الامم الاخرى ليس قانونيا لان القوانين تقضى بان تكون
الامم مستقلة بعضها عن بعض فبأى حق تدخلت انجلترا فى شئون مصر . انها
كانت دائما ضد مبدأ التدخل ولا سيما عند تدخل النمسا فى ايطاليا سنة ١٨٢١
وفرنسا فى اسبانيا سنة ١٨٢٣ فعلام غيرت أذن مبدأها ؟

هل لها ان تتذرع بدعوة السلطان؟ كلا فانه لم يوجد شخص رفع صوته اكثر
منه محتجا على التدخل الانجليزى فى وادى النيل كما انه لم يوجد شخص ألح اكثر
منه فى أن يعيد بنفسه السكينة الى مصر

ان التدخل الذى خوله القانون الدولى الحديث لا يمكن ان يكون شرعيا الا
اذا قام به مجموع الدول وهو مالا ينطبق على عمل انجلترا

وقصارى القول انه بالرغم من اطلاق القنابل على الاسكندرية ومن التل
الكبير ومن أم درمان ومن فاشودة فأن المسألة المصرية لاتزال مفتوحة ومماثل
انجلترا الا كمثل الكاتب فوق الرمل (٢)

وقال المسيو فريسينييه فى كتابه على المسألة المصرية « ان الاتفاق الاوربى
هو الذى أوجد الحكومة المصرية وهذا الاتفاق وحده هو الذى يملك نقض ما فعل «

خامسا — تصريحات رجال الحكومة الانجليزية

على اننا لو رجعنا الى تصريحات رجال الحكومة الانجليزية انفسهم قبل
الاحتلال وبعده نجد أنهم يوافقوننا على هذه الآراء ويقرروننا على ان الاحتلال
غير شرعى ويعدوننا بالجللاء العاجل مصرحين بأن وقت الجلاء حان منذ زمن
بعيد . وسنأتى فيما يلى على نموذج من تصريحاتهم

(١) مارتنس ص ٣٣٦

(٢) كتاب المركز الدولى لمصر والسودان للاستاذ كوشرى ص ٥٤٣ و٥٤٤ و٥٦٠

تصريحات الانجليز باحترام استقلال مصر

ووعودهم المتكررة بالجلاء

لساسة الانجليز تصريحات عديدة باحترام استقلال مصر ووعود متكررة بالجلاء عن وادى النيل تأتي هنا على أكثرها لأنها حجة بالغة على عدالة مطالبنا وبرهان ساطع على فساد مركز الانجليز في مصر وعدم استطاعتهم صبغه بأية صبغة شرعية : وهي منشورة بترتيب تواريخ القائها

(١) تصريح السير ادوار مالت قنصل إنجلترا الجنرال في القاهرة لاسلطان في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الازرق في ٩ سبتمبر — ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١)

« ان حكومة جلالة الملكة لا ترمي الا للاحتفاظ بسيادة الباب العالي وبحقوق الخديوى وهي لا ترغب في احتلال مصر ولا ضمها »

(٢) تلغراف اللورد جرتفيل وزير الخارجية للسير مالت في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الازرق السابق والجريدة المصرية الرسمية في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١)

« ان غرضنا مقصور على ان تكون مصر متمتعة بالاستقلال الادارى الذى ضمنه السلطان لها ولا جرم ان حكومة جلالة الملكة تكون قد ناقضت ائمن تقاليد تاريخها الوطنى اذا هي رغبت فى انقاص هذه الحرية — وان العلاقة التى تربط مصر بالباب العالي تعد ضمانة كبرى ضد كل تدخل أجنبي فاذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر فى مستقبل قريب معرضة لخطر اطماع المتنافسين »

(٣) تصريح اللورد جرتفيل وزير الخارجية الى موزوروس باشا في ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الازرق في سنة ١٨٨١)

« بالرغم من جميع الاشاعات والشكوك ليس لنا أية رغبة في ان نعمل لاحتلال مصر اوضاعها وانما نحن نرغب في الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق السلطان »

(٤) تصريح اللورد جرتفيل وزير الخارجية لسفير روسيا في لوندريه في ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الازرق لسنة ١٨٨١)

« ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصي وانما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة »

(٥) تصريح اللورد دفرين سفير إنجلترا بالاستانة للسلطان في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (انظر الكتاب الازرق لسنة ١٨٨١)

« لقد صرحت للسلطان ان إنجلترا بعيدة عن ان يكون لها مطامع في مصر فان غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة والرأي العام في إنجلترا يجمع على هذه السياسة وقد اضفت الى ذلك اني لا أجهل ان السلطان يرتاب في نيائنا وان من الاسف العظيم ان يتولاه مثل هذا الخوف الخيالي »

(٦) تصريح جلالة الملكة فيكتوريا في خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (انظر التيمس)

« سأبذل كل مالى من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التي قررتها الفرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل ادارة البلاد ادارة حسنة مع ترقية نظاماتها »

(٧) تصريح اللورد جرتفيل وزير الخارجية للسميو تيسوفى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ « انظر الكتاب الازرق والكتاب الاصفر لسنة ١٨٨٢ »

« ان الحكومة الانجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلى في مصر أو احتلالها حريا »

(٨) منشور اللورد جرتفيل وزير الخارجية للدول في ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢
« انظر الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢ »

« ان عمل الامرال سيمور سيقصر على الدفاع الشرعى دون ان يكون
للحكومة الانجليزية غرض مستتر »

(٩) تلغراف اللورد جرتفيل وزير الخارجية للورد دوفرين في ١١ يونيه
سنة ١٨٨٢ « الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢ »

« ان انجلترا لاتسعى في مصر وراء غرض شخصى لا يتمق مع مصالح اوروبا
ولا وراء غرض ينافى مصالح الشعب المصرى »

(١٠) تصريح السير شارل ديلاك وكيل الخارجية للمسيو تيسو في ١٨ يولييه
سنة ١٨٨٢ « الكتاب الاصفر لسنة ١٨٨٢ »

أن الجنود التى نزلت الى البر تكون مهمتها الوحيدة الاحتفاظ بالامن فى
الاسكندرية »

(١١) تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٢٤ يولييه سنة
١٨٨٢ « الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢ »

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصروهى لم ترسل الجنود اليها الا لاعادة
الامن فيها ولكي ترجع للخديو سلطته التى فقدها وهى تنوى بكل تحقيق
ان تعرض على الاتفاق الاوروبى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية »

(١٢) تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ١٢ اغسطس
سنة ١٨٨٢ (انظر التيمس)

« ليس فى نيتنا مطلقاً أن نمحتل مصر واذا كان هناك شىء لا نقدم عليه فهو
ذلك الاحتلال لان فيه مناقضة تامة للمبادئ التى أعلنتها حكومة جلالة الملكة
والوعود التى وعدتها لاوروبا ولسياسة أوروبا نفسها »

(١٣) منشور اللورد جرتفيل وزير الخارجية للسفراء في اغسطس سنة ١٨٨٢
« يجب على سفراء الملكة في الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم
وجود مطامع شخصية لانيجلترا وان الحكومة الانجليزية مصممة على ان لا تسوى
مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول »

(١٤) تصريح اللورد جرتفيل وزير الخارجية للجنرال مينابري في سبتمبر
سنة ١٨٨٢

« ان انجلترا لا ترمى الى بسط حمايتها على مصر أو ارغام أحد على الخضوع
لارادتها »

(١٥) تصريح المستر دودسون في خطابه بسكر بروج يوم ١١ اكتوبر
سنة ١٨٨٢ « انظر التيمس »

« ليس لانيجلترا نية البقاء في مصر يوما واحدا اكثر مما تقتضيه الضرورة
وهي تؤمل ان تعود الحكومة الاهلية بعد قريب ولا حاجة لانيجلترا في بسط
سيادتها على مصر ولا في ضمها وانما هي ترغب في ان تعيد مصر للمصريين »

(١٦) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر
سنة ١٨٨٢ « انظر التيمس »

« انقص عدد الجنود البريطانية الى ١٢ ألفا منذ ٤ نوفمبر وليس الاحتلال الا
وقتياء مستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية »
(١٧) خطابة تشمبرلان في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ « انظر التيمس »

« اني لا أضيع وقتي في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من انها تنوى بسط
حمايتها الدائمة على مصر لان مثل هذا العمل يسبب الاسف الشديد لخلفنا اذ به
نكون قد اوجدنا ارنلدا جديدة في الشرق ولا ريب في اننا سنجلو عن مصر
متى استتب النظام فيها اننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الامن والسعادة
والاستقلال »

(١٨) تصريح جلالة الملكة فكتوريا في خطاب العرش يوم ١٥ فبراير
سنة ١٨٨٣ « انظر التيمس »

« سنحترم كل الالتزامات الدولية في مصر »

(١٩) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٥ مارس
سنة ١٨٨٣ « انظر التيمس »

« اننا لا نطيل أجل احتلال مصر الى ما بعد الوقت الذي تقضى فيه الضرورة
بوجود الجنود بها ولا ريب ان هناك أمماً أخرى لها من الحقوق والمصالح
مالانجلترا في مصر والحكومة الانجليزية لا تعترف بمصالح انجليزية منفصلة عن
المصالح العامة التي للامم المتحضرة »

(٢٠) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس
سنة ١٨٨٣ (انظر التيمس)

« ان الحكومة الانجليزية لم تفكر في ضم مصر لان هذا العمل يمس شرف انجلترا »
(٢١) تصريح السير شارل ديكنز وكيل الخارجية في مجلس العموم يوم ٩
أغسطس سنة ١٨٨٣ (انظر التيمس)

« ان حكومة جلالة الملكة معارضة في ضم مصر وفي كل ما يشبه هذا الضم
احتفاظا بعهودها وصيانة لمصالح انجلترا »

(٢٢) تصريح السير وليم هركور في ١٥ ابريل سنة ١٨٨٤ (انظر التيمس)
« ان انجلترا لا تنوى ضم مصر مطلقاً ولا تعترف لنفسها بأى حق في هذا
العمل الذي يعد وسيلة غير سياسية لقد كان ضم قبرص مما يؤسف له فلا ضم ولا
حماية بل اننا سنجلو عن مصر متى استتب الامن والهدوء فيها »

(٢٣) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية لوانجتون في ١٦ يونيه سنة
١٨٨٤ « انظر الكتاب الاصفر لسنة ١٨٨٤ »

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط

أن الدول ترى وقتئذ ان الجلاء يمكن ان يتم بدون تعكير السلام والامن
في مصر »

(٢٤) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٢٣ يونيه
سنة ١٨٨٤ - انظر التيمس

« نتعهد ان لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر الى ما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ اذا
كانت الدول يومئذ تصرح ان حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الامن
في مصر ولا جرم اننا اذا كنا نئوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عند
ما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به فان يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد »

(٢٥) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية في مجلس اللوردات يوم ٢٣
يونيه سنة ١٨٨٤ « أنظر التيمس »

« مثل التصريح السابق »

(٢٦) تصريح اللورد جرنفيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا في ٨ فبراير
سنة ١٨٨٥ « انظر الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٥ »

« تنوى الحكومة الانجليزية نية صريحة ان تنسحب من مصر لاسباب
سياسية ومالية »

(٢٧) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير
سنة ١٨٨٥ « انظر التيمس »

« الحكومة مصممة على ان لا تبقى في السودان يوما واحدا اكثر مما تقضى
به الضرورة »

(٢٨) تصريح جلادستون رئيس الوزارة في منشور انتخابى يوم ١٨ سبتمبر
سنة ١٨٨٥ « انظر التيمس »

« يجب على انجلترا ان تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطانى ونحن
لا نقبل ضما ولا حماية ولا اطالة غير محدودة للاحتلال كما اننا نرفض كل فكرة
تعويض مهما كان نوعه في مقابل الجهود والتضحيات التى بذلناها لليوم .

ان السياسة الانجليزية قائمة على خطأ وان أحسن ما يعمل في مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حداً لمثل هذا التدخل «

(٢٩) تصريح اللورد سالسبوري رئيس الوزارة للمسيو وادنجتون في ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦ « انظر الكتاب الأصفر »

« اذا ظننتم اننا نريد البقاء في مصر تكونون مخدوعين لاننا لا نبحث الا على الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء »

(٣٠) تصريح اللورد سالسبوري رئيس الوزارة في خطاب القاه في الولاية التي اقامها محافظ لوندريه في نوفمبر سنة ١٨٨٦ « انظر التيمس »
« لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهي وأن أقوال أوروبا في هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى المدة »

(٣١) تصريح اللورد سالسبوري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ١٠ يونيو سنة ١٨٨٧ « انظر التيمس »

« لا تستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراماً لقواعد القانون الدولي وان مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل ولقد عقدت اتفاقية في هذا الصدد مع تركيا وهي تقضى بأن الاحتلال الانجليزي ينتهي بعد ثلاث سنوات »

(٣٢) تصريح السير هنري درومندوولف الى الصدر الاعظم في سنة ١٨٨٧ « الكتاب الأزرق رقم ٢ سنة ١٨٨٧ »

« كذبت الحكومة الانجليزية كل نية في ضم مصر أو بسط الحماية عليها ولقد نسبوا لانجلترا فكرة انها تريد احتلال مصر احتلالاً أبدياً. ولكن هذا

يعد خرقاً لتقاليد انجلترا السياسية و نقضاً لتعهداتها نحو السلطان و انتهاكا لحرمة القانون الدولي «

(٣٣) تصريح و . ه . سميت وزير الحزاة في مجلس العموم في أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ « انظر التيمس »

« يمكننا أن نتوقع في مستقبل قريب جدا الجلاء عن وادي النيل كله »
(٣٤) تصريح اللورد سالسبوري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ « انظر التيمس »

« لا نستطيع اعلان حمايتنا على مصر ولا اعلان نيتنا بأننا نريد ان نحتلها احتلالا فعليا ابدياً لان هذا يعد نقضاً لتعهدات انجلترا الدولية »
(٣٥) تصريح اللورد سالسبوري رئيس الوزارة في وليمة محافظ لندره يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ « انظر التيمس »

« ليس غرضنا الاساسي قطع العلاقة التي تربط مصر بالدولة العلية و انما نحن نرغب في ان نحافظ على مركز مصر الشرعي الحالي و مركزها حيال الامبراطورية العثمانية الميين في المعاهدات و الازمات و اننا نتقدم في هذا السبيل و نؤمل من صميم افئدتنا ان ندرك ذلك الغرض قريباً »

(٣٦) تصريح السير شارل ديلك و كيل الخارجية سابقاً في خطابه بمدينة سيدني في ١١ يناير سنة ١٨٩٢ « انظر التيمس »

« تعهدت انجلترا بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة .
ولقد حل اليوم وقت الجلاء وليس هذا لانا وعدنا به فقط بل لان مصاحبتنا ايضاً تتطلب القيام به فان احتلال مصر هو الذي جر الحكومة الى التنازل عن هلمبولد و التخلي عن الهوفاس في مدغشقر و توضحية حقوق المستعمرين في ترينيف »

(٣٧) تصريح اللورد دوفرين السفير في باريس للسيو دوفيل في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ (الكتاب الازرق سنة ١٨٩٣)

« ان زيادة الحماية الانجليزية في مصر لا تدعو الى اى تعديل في التأكيدات
التي قدمتها حكومة جلالة الملكة في عدة مواقف بخصوص الجلاء عن مصر
كما انها لا تدعو لأى تغيير سياسى »

(٣٨) تصريح اللورد روزبرى وزير الخارجية للفسيو وادنجتن في ٢٥ يناير
سنة ١٨٩٣ (الكتاب الازرق)

« مثل التصريح السابق »

(٣٩) تصريح اللورد كامبرلى وزير الهند في مجلس اللوردات في ٣١ يناير
سنة ١٨٩٣ (انظر التيمس)

« ان ارسال المدد الى مصر لا يغير بأى حال مركز إنجلترا حيال هذا البلد »
(٤٠) تصريح السير هنرى كمبل بانرمان وزير الحربية لجريدة نيوزونز في ٩
كتوبر سنة ١٨٩٤

« ليس احتلال مصر الا وقتياً واننا لا يمكننا البقاء الى الابد في مصر الا
اذا نقضنا تعهداتنا الرسمية وجعلنا انفسنا محتقرين في نظر اوربا »
(٤١) تصريح السير شارل ديلاك وكيل الخارجية السابق في محاضرته التي القاها
يوم ١٤ اكتوبر سنة ١٨٩٥ (انظر التيمس)

« الاحتلال الانجليزى مصدر ضعف لانجلترا وحيث اننا لانرى اية مصلحة
في البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلاءنا عن هذا البلد »

(٤٢) تصريح جلادستون في خطابه الذى ارسله الى المرحوم مصطفى كامل
باشا في ١٢ يناير سنة ١٨٩٦ (انظر كتاب المصريين والانجليز)
« ان زمن الجلاء على ما اعرف قد حل منذ بضع سنوات »

(٤٣) تصريح اللورد سالسبورى رئيس الوزارة للمسيو كورسيل في ١٢
اكتوبر سنة ١٨٩٨ (انظر الكتاب الاصفر)
« كان وادى النيل ولا يزال دائماً ملكا لمصر »



السودان المصري وملحقاته

قلنا ان المعاهدات والقرمانات سوت مسألة مصر والسودان معا فركزهما
الدولى واحد ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ومن أجل ذلك نحن نطلب
استقلال مصر والسودان أو بعبارة أخرى استقلال البلاد المصرية التى تدخل
فيها أراضي السودان وملحقاته

ولنتكلم الآن عن حوادث السودان : —

لما احتل الانجليز مصر ذلك الاحتلال غير الشرعى طلبوا من الحكومة
المصرية اخلاء السودان وكان شريف باشا وقتئذ رئيسا للوزارة فلما عرضت
المسألة على مجلس النظار رفض المجلس الموافقة على هذا العمل واستقال شريف
باشا بجوابه المشهور الذى قال فيه

« اقترحت علينا حكومة بريطانيا العظمى أن نخلى السودان على أننا لانملك
هذا الخلق وقد طلبت أيضا أن نعمل بنصائحها دون مناقشة فيها ولا يخفى أن هذه
الاقتراحات مخالفة لفحوى النظمات الشورية الصادرة في ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٨
التي نص فيها على أن الخديوى يحكم البلاد باشتراكه مع النظار . فبناء على ذلك
نضطر هنا الى أن نطلب من مقامكم السامى أن تقبلوا استعفاءنا لانه لا يمكننا
والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية »

ولقد استدعى نوبار باشا فتوى رياسة النظار ووافق على الاخلاء في ٨ يناير
سنة ١٨٨٤ وتم الاخلاء في السنة التالية

ولا جرم ان هذا العمل لاقبحة له من الوجهة الدولية وليس من شأنه ان
يفصل السودان عن مصر او ان يجعله ارضا مباحة وقد احتج الباب العالي لدى الدول
وقتئذ على هذا العمل

وعدم شرعية هذا الاخلاء ترجع الى نصوص القرمانات (ولا سيما فرمان

سنة ١٨٧٩) التي تصرح بأن الخديوى لا يملك ترك قطعة ارض من الاراضى المصرية مطلقا

اخلى السودان بضغط الانجليز وبعد ذلك أخذت إنجلترا تحتل بعض بقاعه وتعتد اتفاقات تقضى باحتلال بعض الدول بقاعا أخرى ثم عات فأشارت على الحكومة المصرية باعادة فتح السودان وعقدت مع الحكومة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ القاضية بجعل السودان شركة بين إنجلترا ومصر

فهل هذه التصرفات صحيحة وهل من شأنها أن تجعل للسودان وملحقاته مركزا غير المركز الذى حددته المعاهدات والفرمانات ؟ اللهم كلا . فان احكام هذه المعاهدات والفرمانات صريحة كما أن قواعد القانون الدولى تنطق بىطلان هذه التصرفات . ولقد تكامنا عن إعلان الاخلاء الذى وقع فى سنة ١٨٨٥ ومما يؤيد هذا البطلان أيضا ما صرح به رجال الحكومة الانجليزية انفسهم من ان السودان لم ينفصل فى وقت من الاوقات عن مصر ولم يفقد صيغته المصرية بالرغم من اخلائه

قال السير جيمس فورجيسون فى ٥ مارس سنة ١٨٩١ « ان حقوق السيادة على السودان ملك للسلطان ولسطان تركيا لم يترك حقوقه على السودان وقد أباننا سفيره فى ٣٠ يولييه سنة ١٨٨٥ بلاغا صريحا فى هذا الصدد فضلا عن انه لم يفعل شيئا ينافى ساطة الخديوى الذى يمثله فى السودان » (١)

وقال اللورد سالسبورى فى ١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ « لقد اكدت بطريقة عامة فكرة ان وادى النيل كان ولا يزال مملوكا لمصر وان كل عقبة وقفت امام هذه الملكية وكل نقص اصابها بسبب فتوحات المهدي قد تلاشيا بانتصار الجيش الانجليزى المصرى فى أم درمان » (٢)

(١) مصر والسودان للمسيو كوشيرى ص ٣٧٧

(٢) الكتاب الازرق من اللورد سالسبورى الى السير ادمون مونسون فى

٥ اكتوبر سنة ١٨٩٩

ولا يجوز ان تنسى موقف انجلترا في حادثة فاشوده فانها حاجت فرنسا وقتئذ
بان السودان ملك لمصر وليس ارضا مباحة وبناء على هذه الحجة غادرت حملة
مارشان فاشوده

اتفاقية سنة ١٨٩٩

هذا من جهة مركز السودان بعد اخلائه وقبل اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ اما
من جهة بطلان هذه الاتفاقية فالادلة على ذلك متعددة

١ - لما كان التنازل الاول عن السودان باطلا فكل ما يبنى عليه في المستقبل
يعتبر باطلا ايضا لانه مادام السودان لم ينفصل عن مصر فلا يعد ارضا مباحة وعلى
ذلك لا يمكن احتلاله بالفتح وهذا رأى انجلترا في حادثة فاشوده كما قدمنا

٢ - اذا كانت القرارات تحرم على الخديو التنازل عن السودان في سنة ١٨٨٤
فهي كذلك تحرم عليه اشراك دولة اجنبية معه فيه لان هذا الاشراك يعد تنازلا
عن جزء مشاع فيه وليس له ان يفعل ذلك

٣ - ان القرارات تحرم على الخديو فوق ذلك ابرام معاهدات سياسية
كاتفاقية السودان (انظر فرمانى ١٨٧٩ - ١٨٩٢) ولقد صدقت انجلترا على
هذه القرارات

٤ - ان عمل انجلترا يعد اعتداء على ممتلكات الغير وهو يناقض ما تعهدت به
في عدة مواقف نذكر منها معاهدة لندره في ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ ومعاهدة
باريس في ٢٠ مارس سنة ١٨٥٦ ومعاهدة برلين في ١٣ يوليه سنة ١٨٧٨ ومؤتمر
الاستانة سنة ١٨٨٢

وهل يجوز لانجلترا ان تلغى الامتيازات الاجنبية من السودان بمقتضى هذه
الاتفاقية مع انها من الحقوق التى اكتسبتها الدول من الباب العالى ولا يمكن
مسها بشيء الا اذا اقر الجميع هذا الالغاء ولقد قال المسيو فريسنيه في كتابه عن

المسألة المصرية عند الاشارة الى هذه الاتفاقية (انها من الوجهة الدولية باطلة بطلاناً تاماً) (١)

وقال أيضاً (لم يوافق السلطان ولا أية دولة على هذه الاتفاقية وعلى ذلك فركز انجلترا في السودان غير شرعى)

ماذا جنته مصر من هذه الشركة

هذه قيمة الشركة المصرية الانجليزية من الوجهة الدولية القانونية فلننظر الآن فيما جنته مصر منها وهل طادت عليها بشيء من الفائدة أم أنها لم تجن منها الا الخسارة

يقولون ان السودان شركة ولكن هذا القول لا يسمع في كل وقت بل ينادى به عند ما تتطلب ذلك مصلحة الانجليز أى عند ما يراد دفع المال اللازم لهذه البقاع أما في غير ذلك فليس للمصرى شيء في السودان والانجليزى وحده هو صاحب الكلمة والنفوذ يشاركونا مشاركة القوى للضعيف

لقد تكلف علينا السودان من سنة ١٨٩٦ الى سنة ١٩١٢ نحو ثمانية عشر مليوناً من الجنيهات (انظر النشرة الشهرية لمجلة الغرفة التجارية الدولية بعددها الثانى السنة الحادية عشرة الصادر في فبراير سنة ١٩١٣) وليس هذا المبلغ هو الخسارة الوحيدة التى أصابتنا بل الخسارة الحقيقية هي أن هذا المبلغ الجسيم بالنسبة لميزانية مصر أخذ منها في وقت كانت محتاجة اليه أشد الاحتياج فتعطت بسبب ذلك بعض المشاريع الضرورية للرى والصرف مما الحق بالزراعة ضرراً كبيراً وقد كتب أحد كبار المالىين والمهندسين الزراعيين مقالات متعددة في مجلة (الحياة المالية) الفرنسية وفي النشرة التجارية الدولية التى سبق الاشارة اليها شرح فيها هذه النظرية قائلاً (ان متوسط محصول القطن نقص بمقدار ٣٠ فى المئة على

(١) المسألة المصرية للمسيو فريسنيه ص ١٩٤

الاقل في خلال ١٢ عاما من ١٨٩٨ الى سنة ١٩٠٩ وقد قدرت بسبعين مليوناً من الجنيهات مبلغ الخسارة التي أصابت مصر من جراء ذلك وأثبت ان السبب الرئيسى لهذه الخسارة يرجع الى أعمال الرى التى درست درسا رديئاً وتخذت بطريقة ناقصة نظراً لقلّة المال فان الاموال كانت تتسرب الى السودان ويظهر أنهم ضحوا الاعتبارات الفنية الزراعية في مسألة الرى في سبيل الاعتبارات المالية وكان الرأى السائد في فكرة تغيير طريقة الرى يرمى الى الحصول على أكبر كمية من الماء في أقصى وقت لا أخذ أقصى ضريبة عقارية وبذلك أكثروا من توزيع المياه دون أن يعنوا بطريقة صرفها على أنهم قرروا الآن ان ينتهوا بما كان يجب البدء فيه وسينفقون ثلاثة او اربعة ملايين من الجنيهات للقيام بأعمال الصرف التى كان يجب ان تسير جنباً لجنب مع اعمال الرى التى اجلوها لانهم ارادوا ان يخدموا السودان قبل مصر (١)

هذا شيء مما سببته الشركة لمصر اضعف الى ذلك ان السياسة المتبعة الآن في تعمير السودان ترمى الى تحويل التجارة عن المرافئ المصرية الى ميناء بورسودان فقد انفقت اموال مصر على مد خطوط طويلة من الشكك الحديدية في تلك البقاع ولم يفكر احد في ايصال وادى حلقاً بأصوان مع ان المسافة بينهما لا تتجاوز ٣٥٠ كيلو متراً وذلك لعدم تسهيل المواصلات بين البلدين . ولقد تحققت هذه الغاية وتحولت التجارة الى بورسوان بكثرة عظيمة ينطق بها الجدول الآتى:

السنة	قيمة الواردات والصادرات لبورسودان بالجنيه المصرى	النسبة لمجموع تجارة السودان
١٩٠٨	٨٨٢٥٨٠	٣٦١ فى الالف
١٩٠٩	١٠١٠٩٨١	» ٤٠٢
١٩١٠	١٥٦٣٥٥٨	» ٥٣٦
١٩١١	٢١٢٥١٣٩	» ٥٧٠

وبذلك تقدمت تجارة بور سودان هذا التقدم العظيم بينا تجارة وادى حلفا
سائرة الى الورااء

ولو اقتصر الامر على ذلك لكان مسألة المسائل هي توزيع مياه النيل
بين مصر والسودان فان زيادة المساحة المزرعة في تلك البقاع ومشاريع الخزانات
التي يريدون تنفيذها مما يهدد الري في مصر بالخطر مادام الانجليز هم أصحاب
السلطة في السودان . وليس الخطر الذي نشير اليه بخيالي فقد أثبتته كثير من كبار
المهندسين وفي مقدمتهم المسيو برمبت المفتش العام للقناطر والجسور الذي كانت
الحكومة الفرنسية أوفدته لمصر (في رسالته السودان النيل التي تلاها في المجمع
العالمى المصرى في جلسته المنعقدة يوم ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣)

فقد قرر هذا العالم أن بناء قناطر في أعالي النيل يهدد مصر بالخطر ان
لم يكن بالموت

وذهب السير سكوت منكريف وكيل الاشغال سابقا في القاهرة الى الاخذ
بهذا رأى في خطابه الذى ألقاه يوم اول اكتوبر سنة ١٨٩٥

وكتبت النشرة الشهرية للغرفة التجارية الدولية في مصر فصلا مستفيضا في
هذا الموضوع أيضا في عددها الصادر في شهر ديسمبر سنة ١٩١٢

ولقد حاول المستر توتنهام مفتش رى السودان العام ان يطمئن المصريين فيما
يتعلق برى أراضيهم بالرغم من المشروعات التي تقضى بزيادة الاراضى المزرعة
في السودان ولكنه قال في تقريره العبارة الآتية

« حرصا على سلامة ماء الري اللازم للقطر المصرى يحسن انشاء مقياس دقيق
في وادى حلفا ووضع اتفاق بين الحكومتين فتتعهد حكومة السودان بهذا
الاتفاق أن تعطى القطر المصرى كميات معينة من الماء لا تنقص عن أقلية مفروضة
في كل فصل من فصول السنة وتكون هذه الكمية مبنية على حاجة القطر

المصري وأقلية الماء الذي يكون في النيل بالأصل والباقي يعطى للسودان» (١)
ونحن نتساءل ماذا تكون النتيجة إذا امتنعت حكومة السودان وهي في يد
أجنبي عن مصر عن اعطائنا الكميات المعينة من المياه

اللهم أن حياة مصر تتطلب أن يكون السودان متحداً معها وجزءاً منها
لا في يد أجنبية عنها أما شركة الضعيف مع القوى فلا تعود علينا إلا بالضرر

ولقد القى المستر هاتون رئيس البعثة البريطانية في السودان خطبة في
لاجتماع الذي أقامته جمعية تقدم القطن البريطانية بمدينة منشستر جاء فيها ما يلي
« لا منا الكثيرون صراحة لان الحكومة البريطانية لا تدفع شيئاً من المال

في السودان مطلقاً حتى انه عند ما احتاجت الرايات البريطانية التي تحقق على
المصالح بجانب الرايات المصرية الى الاصلاح لم تدفع ما يلزم لذلك من زهيد المال
ثم هل من المعقول أو مما يجمل ان نطلب من الحكومة المصرية أن توجد الاموال
التي يتمكن بها السودان من منافسة مصر في زراعة القطن» (٢)

ولا يذهبن أحد الى الظن بأننا نعد السودان مستعمرة لمصر ونريد ضمه
لنسوده وانما نحن نعدده جزءاً منها فما يسرى على الاراضي المصرية لا بد ان يتمشى
عليه وما تتمتع به من نعمة الحرية لا مناص من أن يشاركها فيها فهما توأمان
حقوقهما متساوية وواجباتهما واحدة ومماثلهما الاكمل مقاطعتين في مملكة
واحدة لا تفاضل بينهما .

وغير خفي ان سكان السودان يتكلمون لغتنا وأغليبتهم تدين بدين الاغلبية
في مصر وهذا الاتفاق في الاعتقادات الدينية يدعو الى الاتفاق في العادات
والتقاليد والاخلاق والطبائع

وقصارى القول ان بينهما روابط عديدة تجعل اتحادهما أمراً محتماً فكل منهما

(١) انظر تقرير السير جورست عن عام ٩١٠

(٢) انظر جريدة المنشستر جارديان بتاريخ ٢١ مايو سنة ٩١٢

فى حاجة الى الاخر اذ مصر متبعية للسودان والسودان متمم لمصر وهما يكونان كتلة واحدة لاسبيل لانفصال احدهما عن الثانى فكل هذه الحقائق والاعتبارات فضلا عن مركز السودان من الوجهة الدولية يدعو الى المطالبة بعدم انفصال السودان عن مصر وببطلان الشركة الانجليزية المصرية التى لا توجد الان الافعلا لاقانونا

اتفاقية سنة ١٩٠٤

فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ عقدت اتفاقية بين انجلترا وفرنسا تعهدت فيها الاولى بأنها لا تنوى تغيير الحالة السياسية فى مصر وتعهدت الثانية بأنها لا تعرقل عمل انجلترا فى البلاد لا بطلب تحديد أجل للاحتلال الانجليزى ولا بأى أمر آخر

فهل هذه الاتفاقية غيرت مركز مصر الذى شرحناه أو صبغت الاحتلال بصبغة شرعية أو أكسبت الانجليز حقا فى مصر؟ اللهم كلا فقد قدمنا أن مركز مصر أوجدته وضمنته الدول الأوروبية فاتحاد فرنسا وانجلترا دون غيرهما ليس له أى تأثير وهما وحدهما غير مختصتين بادخال تغيير على مركز مصر ولا تملكان هذا الحق كما قال المسيو فريسينييه (١)

على أن علماء القانون الدولى يقررون من جهة أخرى أن هذه الاتفاقية فى ذاتها وبفرض أن لها تأثيراً دولياً فهى لا تكسب الاحتلال صفة شرعية لان تعهد فرنسا فيها مقصور على عدم عرقلة أعمال انجلترا فى مصر ولم يتناول الاعتراف بشرعية بقاءها فى هذه البلاد

قال الاستاذ دسبانيه « ان فرنسا باتفاقها مع انجلترا فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ لم توافق ولم تصدق على المركز الواقعى الذى أوجدته انجلترا لنفسها فى مصر لان هذه الموافقة وذلك التصديق لا يمكن أن يكونا الا باتفاق جديد بين جميع

(١) المسألة المصرية للمسيو فريسينييه ص ٤٢٩

الدول التي اشتركت في حوادث ١٨٤١ — ١٨٤٢ أن فرنسا وافقت فقط على شيء واحد وهو أن لا تضع العراقيل في سبيل ادارة مصر بواسطة انجلترا تلك الادارة التي ليست لها الا صبغة وقتية والتي لم تتحول الى مركز شرعى صحيح مقبول ، (١)

وفضلا عن ذلك كله فقد قرر الرئيس ولسن مبدأ عادلا أتينا عليه في أول هذا البحث وقد وافق المتحاربون على هذا المبدأ في مكاتباتهم التي ضمنوها اقرارهم لمبادئ الرئيس كلها ونحن نشير هنا الى قول الرئيس ولسن : —
« ان الشعوب لا تنتقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين وأعداء »

وقصارى القول ان اتفاق فرنسا وانجلترا بعيد عن ان يؤثر اقل تأثير فى عدم شرعية الاحتلال . والمسألة المصرية لا تزال حيث كانت من قبل ومركز مصر لم يطرأ عليه اى تغيير

قناة السويس وحرية البحار

تقررت حيدة قناة السويس بمعاهدة دولية فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وجعل الرئيس ولسن فى مقدمة مبادئه حرية الملاحة فى البحار فى وقت السلم والحرب ولا ريب ان بقاء دولة قوية كالدولة الانجليزية على ضفاف القناة مما يجعل هذه الحيدة مهددة كما يجعل حرية الملاحة غير مضمونة ولقد سبق لانجلترا أن منعت الملاحة فى قناة السويس فى أثناء الفتنة العراقية يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ فاحتج المسيو دلبس اذ ذاك على هذا العمل وما يؤيد رأينا قول المسيو فريسنيه (مادمت الجنود الانجليزية محتلة مصر فالنصوص الضامنة لحرية الملاحة فى القناة مدة الحرب ستكون لها قيمة ضئيلة من الوجهة العملية) (٢)

(١) القانون الدولى العام للأستاذ دسبانيه ص ١٦٦

(٢) المسألة المصرية لفريسنيه ص ٤١٣

وقال المسيو فوتوفتش في الفصل الذي كتبه عن قناة السويس بمؤلفه (أوروبا ومصر) عند ما تكلم على معاهدة ١٨٨٨ (ماذا يكون تأثير قطعة الورق التي كتبت فيها هذه المعاهدة اذا شعرت إنجلترا المتسلطة على أرض مصر ومرافئ الاسكندرية ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية بحاجتها الى اغلاق القناة في وجه جميع السفن او اذا رأت ضرورة اغراق مراكب اعدائها وهي تشق المياه المصرية)

وقال أيضا ان الانجليز يحتلوا القناة احتلالا حرييا ومن أجل ذلك فهم ينظرون الى معاهدة ١٨٨٨ بكل سكينه واطمئنان وبعد أن وقع مندوبو الدول عليها اعترف السياسيون أنهم فعلوا أمراً لا فائدة فيه واذا كانت هناك معاهدة ابرمت بقصد أن تخرق احكامها وتنتهك حرمتها فلا بد أن تكون هذه ولا سيما في وقت الحرب (١)

فهذه الأقوال والأراء تعزز قضيتنا لانها تكسبنا دعامة أخرى نرتكز عليها للمطالبة باستقلال بلادنا وجلاء الأنجليز عنها احتراماً لحيدة القناة وتحقيقاً لمبدأ حرية الملاحة في البحار

*
* *

عدالت المطالب المصرية

وجملة القول ان قضيتنا واضحة ظاهرة لا يكاد يبحثها المنصف حتى يحكم لنا بطلاننا اذ ليس استقلال مصر في مصالحتنا وحدنا بل هو في مصلحة جميع الامم هو ضمانه من ضمانات التوازن الدولي . هو قاعدة من قواعد السلام في العالم وانا نردد مع المسيو فريسينية رئيس الوزارة الفرنسية قوله (ان هناك مبدأ من مبادئ السياسة الاوروبية لا يطرأ عليه تغيير وهو ان مصر لا يجوز أن تملكها دولة من الدول العظمى لان احتلالها يخول امتيازات من شأنها احتلال

التوازن بين الممالك واذا كانت مصر في يد دولة أجنبية فأنها تهدد مصالح الجميع والحل الذى يترتب على هذا المبدأ انما هو جعل مصر على الحياد المضمون بالاتحاد الاوربي (١)

على أنه يمكننا أن نبذل هذه العبارة بجعل الحل (استقلال مصر المضمون بجمعية الامم)

هذا وان من يراجع المكاتبات السياسية التى دارت بين فرنسا وانجلترا فى صدد المسألة المصرية يجد ان الانجليز كانوا قد اقترحوا نفس الاقتراح الذى ارتآه المسيو فريسنييه فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ أرسل اللورد جرنفيل مذكرة الى المسيو وادنجتن سفير فرنسا فى لندره وقتئذ خصص القسم الثالث منها بالتعهد بأن يقترح على الدول والباب العالى جعل مصر من البلاد المحايدة على قاعدة المبادئ المطبقة فى بلجيكا وقد وافقت فرنسا على هذا الاقتراح وصرحت بقبولها فى رد المسيو وادنجتن بمذكرته التى أرسلها للورد جرنفيل يوم ١٧ يونيه سنة ١٨٨٤ ففكرة استقلال مصر وجلاء الانجليز عنها كانت مختمرة فى رؤوس رجال الحكومة الانجليزية فلماذا لا ينفذونها الان ولا سيما ان فى تنفيذها احتراماً لمواثيقهم وعهودهم وتأيداً لمبدأ حرية الشعوب ذلك المبدأ الذى اخذت جميع الدول تنادى به الان

النتيجة

حيث أن الاحتلال الانجليزى لمصر غير شرعى لمنافاته للمعاهدات الدولية والفرمانات التى صدقت عليها الدول وقد صرح رجال الحكومة الانجليزية فى كثير من المواقف الرسمية وغيرها بأنهم لا ينوون البقاء فى مصر وان زمن الجلاء حان من عهد بعيد. وحيث ان الدول اجتجت على هذا الاحتلال مرات عديدة

وحيث ان الامة المصرية لم ترض بهذا الاحتلال بل رفعت صوتها في كل وقت وفي كل مكان طالبة الجلاء والاستقلال

وحيث اننا كنا متمتعين قبل الاحتلال بالاستقلال الداخلى المضمون من الدول بمعاهدة لندره الموقع عليها فى سنة ١٨٤٠ والتى لم يطرأ عليها اى تغيير من الوجهة الدولية

وحيث ان هذا الاستقلال الداخلى وحده بالرغم من اتساع دائرته لم يعد كافيا لنا ولا محققا لامالنا الوطنية اذ نحن امة يزيد عدد سكانها عن ستة عشر مليوناً من عنصر واحد لهم قومية معلومة ولغة واحدة وثروة كبيرة فنحن جديرون بالاستقلال التام ويجب ان تتمتع بما تتمتع به بقية الشعوب الاخرى

وحيث ان السودان غير منفصل عن مصر بمقتضى المعاهدات والقرمانات فضلاً عن ان بين البلدين روابط عديدة تجعل حياتهما متوقفة على اتحادهما كما ان كل حيولة بينهما تهددهما بخطر جسيم

وحيث ان السودان لم يكن أرضاً مباحة فى أى وقت من الاوقات وان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ باطلة قانوناً

وحيث ان مبادئ الرئيس ولسن تقضى بأن الشعوب لا تحكم ولا تساد الا بمحض ارادتها وان الامم الضعيفة لها حق فى البقاء حرة كالامم القوية وقد صرحت الدول المتحاربة كلها بأنها موافقة على هذه المبادئ واصبح من الواجب علينا اعلان ما نرثيه فى مصير بلادنا ليكون هذا المصير موافقاً لرغبات الامة وحيث ان للاجانب فى مصر مصالح مالية وقضائية يجب احترامها فنحن نتعهد بالمحافظة عليها بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال الذى ننشده (١)

(١) اقترحنا وقتئذ للمحافظة على مصالح الاجانب بقاء صندوق الدين بسلطته المخولة اليه بمقتضى ذكره ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ وبقاء المحاكم المختلطة مع توسيع اختصاصها بالنظر فى الجنح والجنايات التى تقع من الاجانب والعمل بقانون رقم ١٧ سنة ١٩١١ فيما يتعلق بسريان القوانين على الاجانب

وحيث ان قناة السويس يجب ان تكون حرة دائماً ومفتوحة في اوقات الحرب كما في زمن السلم لمرور جميع السفن فحرية الملاحة فيها تعنى الدول كلها وهى من المسائل التى ستكون فى مقدمة ما ينظره مؤتمر الصلح العام ويسرى على قناتنا ما يسرى على غيرها من البواغيز صناعية كانت او طبيعية وللمؤتمر ان يكتفى بجعل الحكومة المصرية تتولى امر المحافظة على حرية الملاحة فى قناة السويس مع تكليف وكلاء الدول بمراقبة تنفيذ ذلك كما ان له ان يعين لجنة دولية خاصة للقيام بهذه الوظيفة والذي يعنينا فى هذه المسألة ان لا يترك امر المراقبة لدولة او دولتين فقد قدمنا ان تسلط دولة اجنبية على قناة السويس يجعل حرية الملاحة فيها مهددة بالخطر .

وأخيراً حيث ان قرب انعقاد مؤتمر الصلح العام يقضى برفع صوت المصريين مطالبين بحقوقهم العادلة وفاقاً لمبدأ الرئيس واسن الذي يقرر ان لكل أمة تتفق آمالها مع العدل وسلام العالم ان تنادى بالأغراض التى تصبو اليها

فلذلك

نرفع اصواتنا مطالبين بجلاء الانجليز عن بلادنا واستقلال مصر والسودان استقلالاً تاماً مع احترام حيده قناة السويس والمحافظة على ما للجانب من المصالح المالية والقضائية بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال .

وهذا الصوت المرفوع للمدالبة بالاستقلال التام يعبر عن رأى الامة المصرية بأسرها وينطق بأهالها ومدالبها الوطنية وان فى استطاعة أعضاء مؤتمر الصلح العام ان يثبتوا هذه الحقيقة لو قرروا اخذ رأى الامة بطريقة حرة بعد ان ترفع الأحكام العرفية وتطابق حرية الصحافة وحرية الاجتماع من القيود التى قيدت بها قبل الحرب وبعد نشوبها فهناك يتحقق العالم بالادلة المحسوسة والبراهين الدامغة ان الامة المصرية بلا فارق بين الاديان والمعتقدات والمذاهب مجمعة على المطالبة بالاستقلال التام
(الامضاء)

امين الراعى

القاهرة فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨

فهرست الكتاب

صفحة

٣ مقدمة الكتاب

بعد تسعة وثلاثين عاما

٦ ذكرى ضرب الاسكندرية

كلمة عن هذه الذكرى ٦ — السياسة الانجليزية ومذبحة الاسكندرية
٧ — مؤتمر الاستانة ٨ — بلاغ الاميرال سيمور ٩ — رد الحكومة
المصرية — ١٠

١١ حوادث ضرب الاسكندرية

١٦ كيف تخلصت السياسة الانجليزية من خصومها

سياسة فرنسا في المسألة المصرية ١٧ — التخلص من فرنسا ٢٠ —
التخلص من ايطاليا ٢٤ — التخلص من تركيا ٢٦ — التخلص من
المؤتمر ٣١ — صوت مصر ٣٢

مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية

٣٣ أولا — مفاوضات سنة ١٨٨٤ :

تحديد موعد الجلاء ٣٥ — اقتراح حيدة مصر ٣٥ — عقد مؤتمر
لندن ٣٧ — استئناف المفاوضات وتوقيع اتفاقية لندن ٣٨

٤٠. ثانيا - مفاوضات درومند وولف

أغراض الانجليز من المفاوضات ٤٠ - وزارة سالسبورى ٤١ - تعيين درومند وولف ٤٢ - تدخل فرنسا وتهرب إنجلترا ٤٢ - سفر وولف الى الاستانة ٤٣ - اتفاقية ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ : ٤٤ - تعيين الغازى مختار باشا ٤٥ - ملاحظات على اتفاقية ٢٤ أكتوبر ٤٥ - تدخل فرنسا ٤٧ - مفاوضات القاهرة ٤٧ - سقوط وزارة سالسبورى ٥٠ - سقوط جلادستون ووقف المفاوضات ٥١ - مقارنة بين الماضى والحاضر : اللورد سالسبورى سنة ١٨٨٧ واللورد ملتر سنة ١٩٢٠ : ٥٣ - مذكرة سالسبورى عن مسألة الجلاء ٥٥ - مفاوضات الاستانة ٥٨ - اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ : ٦١ - المادة الخامسة وما جرى بشأنها ٦٣ - المعارضة فى الاتفاقية ٦٥ - موقف فرنسا وروسيا حيال الاتفاقية ٦٧ - موقف السلطان عبد الحميد ٧١ - اشتداد فرنسا فى الاحتجاج ونشر مستند سرى ٧٢ - قطع المفاوضات ٧٤ - ملاحظات عامة على مفاوضات درومند وولف ٧٥ - مركز إنجلترا فى مصر واتفاقية الاستانة ٧٦ - موقف فرنسا حيال المفاوضات ٧٩ - خطأ فرنسا ٨٢ - بعد قطع المفاوضات ٨٣

٨٤. ثالثا - مفاوضات قناة السويس

سياسة الانجليز حيال القناة ٨٤ - محاربة إنجلترا للمشروع ونزاعها مع دى لسبس ٨٥ - حصة إنجلترا فى أسهم القناة ٨٨ - فشل إنجلترا فى محاربة المشروع ٨٩ - تبدل السياسة الانجليزية ٩٠ - محاولة الانجليز وضع يدهم على القناة ٩١ - ابتياع إنجلترا أسهم مصر وما دار بشأن هذه الصفقة ٩٢ - أموال مصر فى القناة وأسباب خسارتها وتقدير هذه الخسارة ٩٧ - مشترى الاسهم المصرية عمل سياسى ١٠٣ - حيدة قناة السويس ١٠٤ - مساعى إنجلترا وحيدة القناة ١٠٥ - إنجلترا تحرق حيدة القناة ١٠٨ - منشور جرتفيل ١٠٩ - مفاوضات سنة ١٨٨٤ : ١١٠ - تأليف لجنة دولية لوضع نظام القناة ١١٠ - ملاحظة الانجليز فى مفاوضات

قناة السويس ١١١ - أول اجتماع للجنة وتبادل المشروعات ١١٥ - تأجيل اجتماعات اللجنة وكتاب فريسنه عن مماطلة إنجلترا ١١٦ - اتفاق الاستانة ١١٩ - تحفظ إنجلترا ١١٩ - الموافقة النهائية على اتفاقية الاستانة ١٢٣ - هل الاتفاقية تكفل حيدة القناة ١٢٤ - هل للاتفاقية قيمة من الوجهة العملية ١٢٥

١٢٧ رابعاً - مفاوضات سبوللر

طلب تحويل الدين الممتاز سنة ١٨٨٩ : ١٢٧ - موقف فرنسا ومطالبتها بالجلء ١٢٨ - رد سالسبورى ١٢٩ - المناقشة فى البرلمان الفرنسى ١٣٠ - حملة الصحف الانجليزية واحتفاظ فرنسا بموقفها ١٣١ - سقوط الوزارة الفرنسية وتغيير المسيو سبوللر ١٣٢ - انتهاء المفاوضات وتحويل الدين ١٣٤

١٣٦ خامساً مفاوضات ١٨٩٠ - ١٨٩٢

الحكومة التركية تحاول فتح المسألة المصرية ١٣٦ - تمسك إنجلترا باتفاقية وولف ١٣٦ - انقطاع المفاوضات أكثر من عامين ١٣٧ - محاولة فتح المفاوضات سنة ١٨٩٢ : ١٣٨ - السياسة الانجليزية فى عهد توفيق وعباس ١٤٣ - وقف المفاوضات مع الانجليز على أثر خلافهم مع الخديوى عباس الثانى ١٤٥ - تفصيل الخلاف بينهما ١٤٥ - كيف حلت الازمة ١٤٩ - تأثير هذه الحادثة ١٤٩ - موقف فرنسا فى هذا الحادث ١٥١

١٥٤ سادساً - مفاوضات فاشودة والسودان

من الذى حرك مسألة فاشودة ١٥٤ - تردد السياسة الفرنسية وتسويتها ١٥٦ - بدء العمل ١٥٨ - مذكرة مونتبي عن السودان وسياسة الانجليز حياله ١٥٩ - مساعى إنجلترا فى تقسيم السودان ١٦٢ - اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ وبطلانها ١٦٥ - حدود السودان الحقيقية ١٦٦ - احتجاج الباب العالى على الاتفاقية ١٦٨ - الاستياء فى مجلس نواب فرنسا ١٦٩ - سفر القومندان مونتبي ١٧٣ - المفاوضات مع حكومة الكونغو ١٧٣ - اتفاقية ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ : ١٧٤ - استدعاء مونتبي ثم ارسال بعثة

أخرى ١٧٦ — المفاوضات بين إنجلترا وفرنسا على المسائل الأفريقية ورأى هانوتوفى المفاوضات الانجليزية ١٧٨ — وقف المفاوضات واستئناف المشادة بين الدولتين ١٨٢ — تنازع فرنسا وإنجلترا على النيل الأعلى ١٨٤ — حملة السودان واعتراض فرنسا ١٨٧ — ارسال حملة مرشان ١٩٠ — مرشان فى فاشودة ١٩٣ — مقابلة كتشبر ومرشان ١٩٤ — اشتداد الخلاف بين فرنسا وإنجلترا ١٩٥ — تسليم فرنسا ١٩٧ — لماذا فشلت فرنسا فى حادثة فاشودة ١٩٨ — خطأ دلكاسيه وعدم استعداد فرنسا ٢٠٠ — موقف روسيا والمانيا ٢٠٢ — سياسة الانجليز حيال السودان ٢٠٣ — اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ : ٢٠٧ — اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ : ٢٠٨

٢١٠ سابعا — مفاوضات واتفاق سنة ١٩٠٤

أصل الاتفاق الودى ٢١٠ — توقيع الاتفاق فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ : ٢١١ — الملحق المالى للاتفاق ٢١٤ — حديث المسيدل كاسيه ٢١٦ — تاغراف لانسدون ٢١٧ — الرأى العام الفرنسى ٢١٨ — مصر والاتفاق الودى ٢١٩ — فرنسا ومصر قبل وبعد اتفاق سنة ١٩٠٤ : ٢٢٠

٢٢٥ ثامنا — حادثة طابيه والمفاوضة بشأنها

تركيا تفتح المسألة المصرية ٢٢٥ — احتلال طابيه ٢٢٥ — المفاوضة بشأن ذلك ٢٢٦ — اشتداد الازمة وحلها ٢٢٧ — موقف الدول فى هذه الحادثة ٢٢٨

الخاتمة

مصر تفتح مسائلها بنفسها — ٢٣١

ملحق

مذكرة سياسية عن المسألة المصرية

(ومطالب المصريين الوطنية)

مبادئ الرئيس ونسن ٢٣٣ - المسألة المصرية ٢٣٤ - كيف وقع الاحتلال
الانجليزي ٢٣٧ - احتلال إنجلترا لمصر غير شرعى ٢٣٩ - تصريحات
الانجليز باحترام استقلال مصر ٢٤٣ - السودان المصرى وملحقاته ٢٥٢
اتفاقية ١٨٩٩ : ٢٥٤ - ماذا جنته مصر من الشركة ٢٥٥ - اتفاقية سنة ١٩٠٤
٢٥٩ - قناة السويس وحرية البحار ٢٦٠ - عدالة المطالب المصرية ٢٦١
النتيجة ٢٦٢



اصلاح الاخطاء المطبعية

الصواب	الخطأ	السطر	الصحيحة
يذهبون الى ان	يذهبون الى	١٨	١٨
لا يرمى الى	لا يرمى الا	٩	٢٣
يدعون	تدعى	٢	٢٩
سبل	سبيل	٩	٣٢
اذ لا يخفى	اذ لا يخفى	١٣	٣٦
اقتصرت	اتتصرت	٥٠	٣٩
تأيد	تأييد	٨	٤٠
٣٠ يناير	٣٠ أغسطس	٨	٥٠
قد يضربها	قد يظهر بها	٩	٧٣
اليها	اليه	١٨	٧٤
قامت بها	قام بها	٦	٩٥
لا ارى اية مزية	لا ارى أن مزية	١٢	١٢٣
لمشورات انجلترا	لمنشورات انجلترا	٦	١٤١
لهذا الاخلاء	لهذا	٩	١٦٣
سنة ١٨٨٨	سنة ١٨٧٨	١٦	١٦٣
بحيرة	بحيرت وبحيرت	١٣ و ٧	١٦٧
ان تكون حدا الحكومة	ان تكون لحكومة	٣	١٦٨
الكونغو (وعلى ذلك	الكونغو		
تمحذف كلمة « حدا »			
الموجودة في آخر السطر			
(الرابع)			

الصواب	الخطأ	السطر	الصحيفة
يعتبر	تعتبر	١٨	١٩٤
اشعال النار	اشعار النار	٨	٢٠١
بحيرة	بحيرت	١٩	٢٠٦
الاستياء	الاستيلاء	٤	٢١٩
مركزنا	مركزها	١١	٢٢٢
١١ يوليه	١١ يونيه	٥	٢٤٥
أقصر وقت	أقصى وقت	٧	٢٥٦

وقد سقطت نقط من احرف بعض كلمات قليلة ولكنها لا تحتاج لتنبيه لان
القارئ يتداركها لاول وهلة



